المناهل الصافية
إلى كشف معاني الشافية

للعلامة
لطف الله بن محمد بن الغياث

تحقيق
دكتور عبد الرحمن محمد شاهين

الجزء الأول

المناهل الصافية
إلى كشف معاني الشافية

للعلامة
لطف الله بن محمد بن الغياث

تحقيق
دكتور عبد الرحمن محمد شاهين

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

جهود علماء اليمن فى علوم العربية :

لعلماء اليمن دور كبير فى بناء صرح الحضارة العربية الإسلامية بما بذلوا من جهود علمية ، وماقدموا من إنتاج فكرى شمل جوانب هذه الحضارة ، فكان منهم المؤرخون وعلماء التفسير والحديث والأدب واللغة والنحو والصرف وغير ذلك . . . وقد كانت عناية هؤلاء العلماء بالنحو والصرف فائقة ، فمنهم من عنى بالتأليف فيهما ، ومنهم من عنى بشرح مؤلفات مختصرة سبقت لغيرهم .

ومن الكتب المؤلفة : (مختصر ابن عباد فى النحو) للحسن بن إسحاق ابن عباد ، وكان إمام عصره فى هذا الفن ، وعلى يده نبغ أكثر أهل اليمن فيه ، وكانت وفاته على رأس الخمسمائة ، ويعد كتابه من الكتب المعتنى بها عند أهل اليمن ، واستعمل فى التدريس مدة من الزمن ، قال أهل العلم : « وعليه يأخذ الطلبة فى النحو فلا يستفتحون إلا به » .

وفى القرن السادس الهجرى ظهر محمد بن يحيى الزبيدى الذى ولد فى زبيد سنة ٤٦٠ هـ واستقر فى بغداد حتى توفى بها سنة ٥٥٥ هـ ، ومن كتبه : مقدمة فى النحو ، ومنار الاقتضاب فى النحو أيضاً .

وفى القرن السادس الهجرى أيضا وضع على بن سليمان بن تميم الحارثى المعروف بابن حيدرة (المتوفى سنة ٥٥٩هـ) كتابه المشهور : « كشف المشكل فى النحو » فكان له منزلة وقبول عند أهل العلم ، وله تصانيف أخرى فى مجال هذا الفن .

وقد حفل القرن السابع بعدد ليس بالقليل من هؤلاء العلماء ، نذكر منهم على سبيل المثال :

جمهور بن على بن جمهور ، وله : المذاكرة العربية فى النحو ، ومحمد بن على بن يعيش[1] (المتوفى سنة ٦٨٠ هـ) الذى ألف فى النحو عدة مصنفات منها :

التهذيب ، الياقوتة ، وشرح المفصل للزمخشرى .

وقد كان كتاب (المفصل) للزمخشرى ذا مكانة عند علماء النحو اليمنيين فشرحه عدد ، منهم :

ابن يعيش الذى سبق ذكره ، والعصيفرى الفضل بن أبى السعد ، وأبو القاسم محمد بن أبى القاسم ، وعلى بن محمد بن هطيل ، والإمام المهدى أحمد بن يحيى المرتضى .

كذلك كانت (الكافية) لابن الحاجب من كتب النحو التى اشتهرت بين علماء اليمن . فكثرت شروحها ، وكان ممن شرحها :

العلامة العصيفرى ، والعلامة محمد بن حمزة بن أبى النجم (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ) فى كتابه (المسالك) ، والعلامة على بن محمد أبى القاسم (المتوفى سنة ٨٢٧ هـ) فى كتابه : (البرود الصافيه والعقود الضافية) ، والعلامة أحمد بن داود الخالدى فى (تحفة الراغب) ، والعلامة الحسن بن أحمد الجلال (المتوفى سنة ١٠٨٤ هـ) وعنوان شرحه : المواهب الوافية بمرادات طالب الكافية .

أما (شافية) ابن الحاجب فى علم التصريف ، فقد كان لها أثر كبير ،

---

(١) ابن يعيش اليمنى هذا غير سميه ابن يعيش ، المولود بحلب (سنة ٥٥٦ هـ) ودرس النحو والحديث بحلب ودمشق والموصل ، وتصدر للاقراء بحلب ، وتتلمذ عليه ابن خلكان (سنة ٦٢٦، ٦٢٧ هـ) وقال إنه حجة فى الأدب ، وتوفى بحلب (سنة ٦٤٣ هـ).

ومنزلة رفيعة عند أهل العلم باليمن ، مما دعا الكثيرين منهم إلى شرحها والتعليق عليها . . . أجل لقد حظيت الشافية بجهود عدد غير قليل من علماء اليمن ، ما بين ناظم لها ، أو شارح معلق عليها .

فكان ممن نظمها : أحمد بن محمد القمان (المتوفى سنة ١٠٣٩ هـ) ، وحسين بن حسن الحوثى (المتوفى سنة ١١٥٠ هـ) ، وحسين بن يحيى الديلمى (المتوفى سنة ١٢٤٩ هـ)، ومحمد بن أحمد بن قاسم حميد الدين (المتوفى سنة ١٣٥٩ هـ).

وكان من شراحها : إسماعيل بن أحمد النجرانى (المتوفى سنة ٧٩٤ هـ) ويسمى شرحه : (الأسرار الشافية فى كشف معانى الشافية) ، وأحمد بن يحيى حابس (المتوفى سنة ١٠٦١ هـ) ، ومحمد بن صالح حريوة (المتوفى سنة ١٢٤١ هـ) ولطف الله بن محمد الغياث الظفيرى (المتوفى سنة ١٠٣٥ هـ) صاحب (المناهل الصافية لذوى العقول الصادية إلى كشف معانى الشافية) ، وهو ما نعنى بتحقيقه والتعريف به .

العلامة لطف الله بن الغياث :

هو لطف الله بن محمد الغياث الحجاجى المعروف بالظفيرى ، من العلماء المحققين ، ولد فى ٢٨ من شهر ربيع الأول سنة ٩٧٨ هـ ورحل إلى مكة ، وأخذ عن علمائها ، وهو من العلماء المتبحرين فى علوم العربية ، وفى مقدمتها : النحو والصرف ، وكانت وفاته فى ظفير حجة (محل ولادته) فى شهر رجب سنة ١٠٣٥ هـ ـ ١٦٢٦ م .

وقد عاش العلامة لطف الله فى أواخر القرن العاشر الهجرى وأوائل القرن الحادى عشر ، وفى هذين القرنين كثرت المؤلفات اليمنية فى مجالات العلم المتاحة ، ولم تختلف مناهج تلك المؤلفات وأساليبها عما سبقها ، وإن امتازت

بالسعة والشمول ، وقد كانت للطف الله مصنفات عديده تناولت اهتمامات علماء اليمن فى الفترة التى عاشها ، ومن ذلك فى علم الكلام : شرح خطبة الأساس لعقائد الأكياس [١] للإمام القاسم بن محمد .

وفى علم الفقه : مختصر فى الفقه [٢] لخصه من كتاب الأزهار مع زيادة، وأرجوزة فى الفرائض [٣] .

وفى علم التصوف : رياضة الصبيان ، وهو مخطوط [٤] .

وفى علوم البلاغة : الإيجاز فى المعانى والبيان [٥] لخصه من التلخيص للقزوينى ، ونفحات الأسحار [٦] مختصر السعد .

وفى علم النحو : شرح الكافية (لم يستكمل) [٧] .

وفى علم التصريف : المناهل [٨] الصافية لذوى العقول الصادية إلى كشف معانى الشافية ، وهو ما نحن بصدد الحديث عنه .

---

(١) مخطوط بجامع المكتبة الغربية بصنعاء تحت رقم ٧٥ مجاميع .
(٢) مخطوط بجامع المكتبة الغربية بصنعاء تحت رقم ٢٩٧ فقه .
(٣) الأعلام ٦ / ١٠٧ .
(٤) مخطوط بالآمبروزيانا ٢٠٢ .
(٥) مخطوط بجامع المكتبة الغربية بصنعاء تحت رقم ٢٩٧ فقه .
(٦) مخطوط سنة ١١٠٤ بالآصفية تحت رقم ٨٨ بلاغة .
(٧) مصادر الفكر العربى الإسلامى فى اليمن ص ٣٨٣ ، ٣٨٤ .
(٨) هناك علماء آخرون شرحوا (شافية ابن الحاجب) تحت عنوان مماثل، ومن ذلك: (المناهل الصافية على المناهج الكافية فى شرح الشافية) وهى حاشية للعلامة أبى بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين الشنوانى المنسوب لشنوان ، المتوفى يوم الأحد الثالث من شهر ذى الحجة سنة ١٠١٩ هـ ـ وهذه الحاشية لم يتمها تأليفا ـ دار الكتب المصرية ـ فانى ج٢ص ٧٠

كتاب المناهل الصافية :

ألف لطف الله هذا الشرح سنة ١٠٢٦ هـ وأول مخطوط له سنة ١٠٢٩هـ بجامع المكتبة الغربية بصنعاء ،وقد اشتغل به طلبة العلم منذ عصره إلى الآن، كما نال إعجاب الكثيرين من أهل العلم واستحسانهم ، فأشادوا به ، وقالوا فى تقريظه ومدح صاحبه أشعارا . . . يقول الفقيه مطهر بن على النعمان التهامى فى مدح المناهل :

هذى المناهل ليت شعرى ماهى ... جلت عن التشبيه بالأمواه
وتنزهت عن خمرة من كرمة ... وتنزهت عن خمرة الأفواه
تصنيف سيدنا النبيه العالم الـ ... علم التقى الزاهد الأوّاه
شيخ المشايخ قدوة العلماء بحـ ... ـر العلم طود العلم لطف الله

ويقول القاضى محمد بن إبراهيم السحولى فى مدحها أيضا :

يامن إلى الصرف داعيه على عجل ... دعا فلبـاه قبل الركب والإبل
اقصد مناهل لطف الله سيدنا الـ ... علامة الجبل المشهور فى الجبل
ابن الغياث غياث الواردين إلى ... منـاهل العلم فى على وفى نهل
كم من عليل سقيتـا من مناهـله ... بنهـله من غدير الخمر والعسـل
لله همـة لطف الله كم لطفت ... لطائف منه فى علم وفى عمل

ويقارن العلامة عبد الله بن على الوزير بين شرحى لطف الله وعصام الدين للشافية ، فيقول :

لله شافية التصريف كم صبرت ... على الجفاء وقالت قول محتسب
إذا جفانى عصام الدين قلت له ... هذا امتحان ولطف الله أشفق بى

ولاشك فى أن شرح « المناهل » يعد من خير ما ألف فى عصره فى هذا العلم ، لما امتازت به بعض بحوثه واتجاهاته من ابتكار ، بالإضافة إلى اتساعه فى التحليل ، وغزارته فى الاستشهاد والتمثيل .

وقد قام شرح « المناهل الصافية » أساسا على « شافية » ابن الحاجب فى علم الصرف ، لكنه يعتبر كتابا كبيرا فى هذا العلم ، لأنه شمل جوانب صرفية ونحوية ولغوية وأدبية ... كما ألزم لطف الله نفسه فى هذا الشرح باتجاهات واضحة ومحددة ، فشرح مشكل التصريف ، وأوضح مجمله ، وأتبع كل مسألة بما ورد فيها من أقوال علماء التصريف وعللهم دون إسراف ، كما أتبع شرحه فى كثير من المسائل بشرح لغويات التصريف وشواهده ، واستعان فى ذلك كله بما ألفه الأئمة السابقون فى هذا العلم ، من أمثال : الخليل وسيبويه والكسائى والمبرد وابن جنى والزمخشرى وابن يعيش والرضى [1] وغيرهم .

المباحث التى تضمنتها « المناهل الصافية » :

اشتملت « شافية ابن الحاجب » على معظم أبواب علم التصريف ، وجاء شرحها « المناهل الصافية » متمشيا مع منهجها ، ومتمما لكثير من القضايا التى تناولتها ، وقد جاءت أبواب التصريف الرئيسة فى شرح « المناهل الصافية » على النحو الآتى :

---

(١) يلاحظ أن صاحب (المناهل الصافية) قد استعان فى كثير من المسائل بما تضمنه شرح العلامة الرضى على الشافية ، ولذا يمكن اعتبار (المناهل) امتدادا لشرح العلامة المحقق الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى المتوفى (سنة ٦٨٨ هـ) على (شافية ابن الحاجب) أو يقال إن صاحب المناهل قد جمع فى شرحه بين (شافية ابن الحاجب) و (شرح الرضى) =

- مقدمة فى تعريف التصريف .
- الميزان الصرفى للكلمة العربية .
- القلب المكانى وما يعرف به فى كل من الأسماء والأفعال .
- تقسيم الاسم والفعل إلى صحيح ومعتل ، وأنواع كل منها .
- أبنية مجرد الأسماء الثلاثية والرباعية .
- الإلحاق : معناه ـ تطبيقاته فى الأسماء والأفعال .
- معانى الأفعال الأصلية والمزيد فيها ـ تصريف المضارع من الماضى .
- المصدر ـ اسما الزمان والمكان ـ اسم الآلة .
- مبحث التصغير .
- مبحث النسب .
- مبحث جمع التكسير .
- مبحث التقاء الساكنين ـ الابتداء ـ الوقف .
- مبحث المقصور والممدود .
- مبحث الزيادة .
- مبحث الإمالة .
- مبحث تخفيف الهمزة .

= عليها، وإنه ليصرح بذلك فى مواطن كثيرة ، ويطلق عليه (نجم الأئمة) يقول ص ٢ من المخطوطة : قال نجم الأئمة الرضى . . . وهذا يتكرر فى أثناء الشرح كثيرا ، وفى بعض المواطن ينقل ما قاله الرضى بغير إشارة إلى ذلك ، وذلك ما سوف نلفت النظر إليه فيما كنه من الشرح .

- مبحث الإعلال .
- « الإبدال .
- « الإدغام .
- « الحذف .
- مسائل التمرين .
- مقدمة الخط .

تلك موضوعات التصريف الرئيسة التى تناولتها « المناهل الصافية »، أما كيفية هذا التناول والمنهاج الذى سارت عليه ، فذلك ما نوجه إليه عنايتنا فيما بقى من هذه الدراسة .

منهج المناهل الصافية :

قبل أن نناقش موقف « لطف الله » فى شرحه من قضايا القياس والتعليل، ونظرته إلى تعدد الآراء فى مسائل التصريف . . . نبدأ بالحديث عن لغة هذا الشرح ، وطريقة تأليفه ، ثم تنتقل إلى بيان موقفه من قضايا القياس والتعليل وغير ذلك . .

أولا ـ لغة الشرح :

تتفاوت كتب التصريف فى سلامة لغتها ، ووضوح مرادها ، واستقامة خطتها، ونصيب « المناهل » من هذه المزايا وفير . .

فأما من ناحية لغة الشرح فقد سلك المؤلف مسلك التيسير واعتمد فى كثير من الأحيان على الأمثلة يذكرها لتوضيح مسائل التصريف وقضاياه . . فعندما تذكر «الشافية» أمثلة «القلب المكانى» موجزة ، فان (المناهل) تتبع

كل مثال بالتحليل والبيان والإيضاح ، مع الاستعانة بالأمثلة المتعددة ، وفى عبارة تنبىء عن حذق ودراية بمادة العلم ، والاستفادة بآراء من سبقه فى هذا المضمار .

يقول صاحب العافية إن من دلائل (القلب المكانى) وعلاماته فى الكلمة العربية (أمثلة اشتقاقه)، ويكتفى بمثل هذه الإشارة العابرة للموضوع مع النص على بعض الأمثلة ، يقول : (وبأمثلة اشتقاقه كالجاه والحادى والقسى)

ويعقب صاحب المناهل على كل لفظة من هذه العبارة ببيان يزيل كل إبهام ، وبأسلوب يتسم ببساطة العرض ووضوحه، فيقول [1] : « وبأمثلة اشتقاقه » أى يعرف القلب أيضا بالكلمات المشتقة مما اشتق منه المقلوب (كالجاه) ، فان : توجّه وأوجهته والوجاهة ووجه ووجّهه مشتقة من الوجه ، فيكون الجاه أيضا مشتقا منه، وأصله: وجه فقدمت الجيم على الواو، ثم قلبت الواو ألفا، قيل : لأنه لما غير بالتقديم غير بالقلب ، ولا يبعد أن يقال : إنها لما قدمت الجيم على الواو حركت الجيم بالفتح لتعذر الابتداء بها ساكنة ، والفتح أخف ، وبقيت الواو مفتوحة كما كانت ، فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار : جاه، ليكون على وزن : عفل ، و (الحادى) فى مثل قولهم: الحادى عشر أيضا مقلوب عن الواحد ، أخرت الواو التى هى (فاء) الكلمة إلى موضع (اللام) ، ثم أخرت الألف التى بعدها عن الحاء التى هى عين الكلمة لعدم إمكان الابتداء بها ، فصار : الحادو كالضارب ، ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، فصار (الحادى) بزنة (العالف) ، ويورد فى مسائل المعاياة : أى كلمة إعرابها على فائها ؟ ويجاب بالمقلوب كالحادى ، والقلب فيه عرف بأمثلة اشتقاقه ، فان التوحد والتوحيد والواحد مشتقة من الوحدة اشتقاق الحادى منها »

---

(١) المناهل — مخطوط ص ١٨ ، ١٩

أما اللفظة الأخيرة من الأمثلة التى ساقها صاحب الشافية كمثال من أمثلة هذا النوع من القلب المكانى ، وهى (القسى) جمع قوس فإن صاحب (المناهل) يتناولها على النحو التالى[1]: « (والقسى) أيضاً مما يعرف فيه القلب بأمثلة الاشتقاق ، فإن الأقواس وتقوس ، واستقوس ، والتقويس مشتقة من القوس اشتقاق القنى منه ، فهو جمع قوس ، مقلوب من قووس ، كفلس وفلوس : جعلت اللام موضع العين ، والعين موضع اللام ، فصارت : قُسُوًّا ، ثم قلبت كل من الواوين ياء ، وأدغمت الأولى فى الثانية ، كما هو القاعدة فى مثله — كما سيجىء — وكسرت السين لتناسب الياء ، وأما القاف فيجوز كسرها للإتباع وضمها على الأصل ، فصار : قسى بزنة : فلوع » .

وهكذا تعرض (المناهل) قضايا التصريف المبهمة بهذه الصورة الميسرة القائمة على إيضاح ما أجمله صاحب (الشافية) بعبارة غير موجزة تعتمد على سرد الأمثلة ، وتهتم بالمقارنة التى تدعم التحليل ، وتنتهى بالشرح إلى تحقيق أهدافه ، حيث يتضح ما يراد بالقلب المكانى فى الكلمة العربية ، كما تتضح الأمثلة التى ساقها صاحب متن الشافية . . . ولا ينسى الشارح فى أثناء عرضه وتحليله أن يلفت النظر إلى أن لفظة (الحادى) مما يأتى فى مسائل الألغاز والأحاجى النحوية ، وذلك حيث يقول : ويورد فى مسائل المعاياة : أى كلمة إعرابها على قفاها ؟ ويجاب بالمقلوب كالحادى ! صحيح إنها مسألة هامشية ، ولكنها فى الوقت نفسه من الطرائف التى جاء تناولها فى الوقت المناسب ، للتخفيف من حدة التحليل العلمى ، كما تدعم الفكرة التى يدير حديثه حولها ، ويحرص على إيضاح مضمونها .

---

(١) المناهل الصافية — مخطوط ص ٢٠

ثانياً — طريقة المناهل فى عرض قضايا التصريف :

تمتاز طريقة (المناهل) فى عرض قضايا التصريف ومسائله بأسلوبها الجيد، والأمثلة تكثر كلما عرضنا نماذج من هذا الشرح الشيق ، ذلك أنه يلجأ — أحيانا — إلى أسلوب الحوار فى عرض تلك المسائل ، وهو أسلوب مثالى يساعد على التقليل من جفاف المادة وغموضها ، وصعوبة ما تتناوله ، يقول صاحب المناهل بعد عبارة الشافية : « وشذ رَحُيَتْك الدار » فيما جاء من الأفعال على (فَعُلَ) مضموم العين متعديا »:[1] هـذا جواب عن سؤال تقديره : أنه قد جاء متعديا فى قولهم : رحبتك الدار ، فلا يصح قولك : كان لازما ! فأجاب بأنه شاذ مخالف للقياس ووجهه مع الشذوذ : أنه نزع منه الخافض ، وأوصل الفعل ، فلا يكون فى الحقيقة من المتعدى . . . » .

وفى مبحث (التصغير) يذكر ابن الحاجب بعض الأمثلة لما وضع فى الأصل مصغراً ، فيقول[2] :

« ونحو : جُبَيل وكُعَيت لطائرين ، وكُميت للفرس موضوع على التصغير » ويعقب لطف الله على هذه الأمثلة بقوله : كأن هذا جواب عن سؤال مقدر، وتقديره أن يقال: إن هذه مصغرات لا يظهر للتقابل فيها معنى ، وقد ذكرت أن التصغير يدل على التقليل ! فأجاب : بأن التصغير المفيد للتقابل هو التصغير الطارئ على المكبر ، وأما ماذكر فهو موضوع على التصغير ولا مكبر له ، فليس مما نحن فيه ، وإنما نطقوا بأسماء الطير المذكورة مصغرة ،

---

(١) المناهل ـ مخطوط ص ٥٣ ، ٥٤

(٢) المناهل ـ مخطوط ص ١٠٩

لأنها عندهم مستصغرة ، والصغر من لوازمها ، فوضعوا الألفاظ على التصغير ، ولم تستعمل مكبراتها . . . » .

ونستطيع من خلال عرض هذه الأمثلة والنماذج أن نقرر فى اطمئنان أن الطريقة التى سار عليها لطف الله فى هذا الشرح تكشف عن أسلوبه المبتكر فى عرض قضايا التصريف ومناقشتها ، مما يدل على تمكن فى المادة ، واستقامة فى المنهج ، وحرص على تذليل الأساليب التى تعرض بها مسائل التصريف ومباحثه .

ثالثا ـ التفصيل بعد الإجمال :

غنى عن البيان الإشارة بدور لطف الله فى تفصيل ما أجمله ابن الحاجب، والأمثلة على هذا أكثر من أن تذكر ، وهذا نموذج من شرح (المناهل) وتفصيلها لحركة كل من (الفاء) (والعين) فى ماضى الفعل الأجوف عند إسناده :

يقول ابن الحاجب فى ذلك مجملا [1] : « وأما باب سدته فالصحيح أن الضم فيه لبيان بنات الواو ، لا للنقل ، وكذا باب بعته ، وراعِ فى باب خفت بيان البنية »

ويقول لطف الله بعد شرح العبارة السابقة وتحليل أمثلتها [2] : « وتوضيح الكلام فى المقام على مقتضى ماذكره المصنف أن (الأجوف) إما : واوى أو يائى ، وعلى كل تقدير إما أن يكون : مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها ، صارت ستة أقسام ، لكن لم يأت من الأجوف اليائى على فَعُل إلا هيؤ ، لكن ياؤه لم تعل ، بل بقيت على حالها ، فيسند إلى ظاهر

---

(١) المناهل ـ مخطوط ص ٥٥

(٢) المناهل مخطوط ص ٥٦ ، ٥٧

أو مضمر ، كما يسند شرف من غير تغيير، فبقيت خمسة أقسام : فَعَل (الواوى) كسَوَد ، و (اليائى) كبيع، وفَعِل (الواوى) كخوف ، و (اليائى) كهيب ، وفَعُل (الواوى) كطول، فوجب قلب حرف العلة فيها ألفا لتحركه وانفتاح ماقبله ، فإذا أسند شيء منها إلى غير الضمير المذكور نحو : ساد أو باع أو خاف أو هاب أو طال زيد ، لم يمكن حينئذ التنبيه على بنية ، ولا على واو ولا على ياء ، لأن الألف موجودة ، وماقبل الألف لايكون إلا مفتوحا ، وان أسند إلى الضمير المذكور وجب حذف الألف لالتقاء الساكنين ، فيمكن فيها تحريك الفاء بغير الفتحة ، وحينئذ أمكن فيها عينه (مكسورة) أو (مضمومة) التنبيه على البنية لتخالف حركتى العين والفاء بتحريك الفاء بحركه العين ، فيجب التنبيه عليها ، فالكسرة فى : خِفت وهِبت ، والضمة فى : طلت ، لبيانها من غير نظر إلى واو ولا ياء ، وأما ماعينه (مفتوحة) فلا يمكن التنبيه على البنية ، إذ التنبيه إنما يحصل بحركة العين ، وهى هنا مجانسة لحركة الفاء ، فلايحصل بها تنبيه على البنية ، لكنه يمكن التنبيه على أنه واوى أو يائى باجتلاب الضم فى نحو : سُدت ، والكسر فى : بِعت ، فوجب المصير إليه مراعاة لما تقتضيه الحكمة بقدر الامكان » .

وهكذا ندرك من خلال عرضنا لعبارة ابن الحاجب الموجزة الغامضة ، وماعقب به صاحب المناهل فى إسهاب ، ماسبقت الإشارة إليه من أن لطف الله قام بالشرح والإيضاح ، أى بالتفصيل بعد الإجمال الكثير من قضايا التصريف فى عبارة ميسرة ، تقوم على نظام فكرى مرتب مدعم بالأمثلة ، ومقدر فية موضع كل مثال واستخدامه .

رابعا ـ الدقه فى عرض مسائل التصريف :

أما جانب الدقة فى عرض مسائل التصريف ، فقد كان سمة بارزة فى شرح

« المناهل » وإن دل ذلك على شيء ، فإنما يدل على سعة اطلاع من يضطلع بمثل هذه المهمة العلمية ، وقدرته على عقد الموازنات ، واستنباط ماتدعو الحاجة إلى إضافته من مسائل واتجاهات، ففي مبحث (المصادر) عند الكلام على مصدر الفعل (الرباعي المضعف) يقول صاحب الشافية[1] : (ونحو زلزل على زلزال بالفتح والكسر) وفي هذه العبارة على إطلاقها قصور يحتاج إلى إضافة تحدد مصادر هذا النوع من الأفعال، وذلك ماحدا بصاحب المناهل إلى أن يقول في تعقيبه على العبارة السابقة: « ولو قال : ونحو زلزل مثل : دحرج، ويختص بجواز فتح فاء مصدره المكسور الأول أو نحو ذلك لكان أولى، لإيهام عبارته أن مصدر نحو زلزل لاتجيء فيه: فعللة وإنما يكون على فعلال مكسور الفاء أو مفتوحها وفي بعض النسخ : ونحو زلزل على زلزلة وزلزال بالفتح والكسر فلا إشكال عليه حينئذ » .

وفي مبحث « التصغير » وبعد تفصيل القول في أغراضه وأوزانه يحرص لطف الله على أن يذكر الفرق بين الوزن (التصغيري) والوزن (الصرفي) فيقول بعد أن أورد وزن المصغر الرباعي على (فعيعل) والمصغر الخماسي على (فعيعيل)[2] :

وقد خولف في الوزن هنا ماسبق من اعتبار (الحروف الزائدة والأصلية) إذ يدخل في فعيعل: جعيفروأ كيلب وحميمير ومسيجد ونحوها، وفي فعيعيل: مفيتيح وتميثيل ونحو ذلك، ومن (ترتيبها) إذ يقال وزن : أويدر تصغير أأدر : فعيعل لاأعيفل قصدا للاختصار بحصر أوزان التصغير فيما تشترك الألفاظ

---

(١) المناهل ـ مخطوط ص ٨٥ـ٨٦

(٢) المناهل ـ مخطوط ص٩٥

فيه بحسب الحركات المعينة والسكنات لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها وتمكنها . . . » .

إلى أن يقول فإن لم يقصدوا هذا الحصر المذكور وُزِنَ كل شاء بما يليق به فيقال: دريهم : فعيل ، وحمير : فعيِّل ، ومقيتل : مفعيل ، ونحو ذلك » .

فروق دقيقة تبدو من خلال المقارنة بين وزني الصرف والتصغير ، وهو أمر ينتبه إليه صاحب المناهل ، ويحرص على ذكره وإيضاحه ، وهذا — كما سبق القول — يدل على دراسة واعية ، واستيعاب جيد لمباحث هذا العلم .

خامسا — المناهل وقضية القياس :

يطلق (القياس) في اللغة ويراد به : الاعتماد في صوغ أصولها وفروعها وضوابطها . . . على محاكاة الكلام العربي الأصيل ، والقياس بهذا المفهوم واضح الغاية عظيم الفائدة ، محمود العاقبة في الدراسة اللغوية ، لأن اللغة في ضوئه تقوى وتنهض وتستطيع مسايرة الحياة في تجددها وتطورها .

وقد كان العلامة لطف الله ممن عنوا (بالقياس) في أثناء شرحه ، وذلك عن طريق سرد الأمثلة المطردة ، والاستشهاد بالنصوص القرآنية وأشعار من يحتج بهم ، ومثل هذا الاتجاه يتيح للدارسين فرصة التزود بأفصح الأساليب ، والإلمام بموضوعات العلم من خلال المحاكاة العملية لما ورد عن العرب في طرائقهم اللغوية فيما يتصل بصوغ أصول المادة وفروعها ، وضبط بنيتها ، وما يتبع ذلك من إعلال وإبدال وإدغام وحذف وزيادة ، وغير ذلك من المباحث التي عني التصريف بدراستها وتفصيل القول فيها .

ويتضح منهج لطف الله في استخدام (القياس) من حرصه على تتبع مفردات اللغة وجمع ما تفرق منها على ألسنة العلماء وفي مؤلفاتهم ، معتمدا ما يحدد

ابن الحاجب أمثلة الاسم الثلاثى المكسور الفاء والعين فى كلمتى (إبل وبلز) ويقول : (ولا ثالث لهما) ، فإنه يعقب على ذلك بذكر ماورد عن العلماء من أمثلة هذا البناء ؛ فيقول : (١).

« قال سيبويه : ما يعرف إلا إبل ، وزاد الأخفش بلزا ، وكأنه لم يثبت عند المصنف ما روى من الحِبر (لصفرة الأسنان) ، وإلاِطل (للخاصرة) والإِبط (لغة فى الإِبْط) والإِقط (لغة فى الإِقْط) ، وأتان إِبِد أى ولود . . . » .

وقد يستطرد أحيانا إلى ذكر ماورد عن العرب من لغات ، وذلك حين يتفرع من ضبط بنية الكلمة الواحدة أكثر من حالة ، فيرد كل لغة إلى أصحابها ، يقول معقبا على ما ورد من كلمات ثلاثية لها أكثر من وزن بسبب تغيير حركة العين أو الفاء (٢) .

« واعلم أن هذا التفريع وردّ بعض إلى بعض هو لغة تميم كما تقدم ، وأما الحجازيون فلا يفرعون ، وما جاء مما يوهم ذلك حمل على أنه لغتان فى الكلمة ، وأنه يجوز عند التميميين فى فِعل الفعلى مما ليس عينه حرف حلق كعَلِم : إسكان العين ، كما يجاز فى الاسم نحو :عضْد،وأنه قد يخفف فُعِل المبنى للمفعول : بتسكين العين كقولهم : لم يحرم من فُصْد له ، أى فُصِد ، وأنه لا يجوز رد فَرِس إلى فَلْس ، وقوله (٣):

وما كلُّ مبتاع ولو سَلِفَ صفقهُ ... براجع ما قَدْ فاتَهُ بِرَدادِ

هذا أو للضرورة » .

ولا يقتصر صاحب (المناهل) فى هذا المجال على تتبع لغات العرب وما

---

(١) المناهل ـ مخطوط ص ٣٤

(٢) المناهل ـ ص ٣٥ ، ٣٦

(٣) البيت للأخطل ، وسلف (بسكون اللام) اضرورة الوزن ، والأصل فتحها ، والسلف : بيع معلوم يعجل فيه الثمن ، ورداد : مصدر بوزن سحاب ، بمعنى : فسخ البيع.

ورد من ذلك ، بل ينقل ما روى عن العلماء من مذاهب وآراء حول قضايا التصريف ، يقول فى تعليقه على عبارة ابن الحاجب فى مبحث (التكسير) : « وأما فوارس فشاذ »[1] : وهذا يوهم أن جمع (فاعل) فى الصفة على (فواعل) شاذ مطلقا ، وليس كذلك ، بل إذا كان فاعل وصفا لمن يعقل ، وأما غير العاقل فيجمع على فواعل إلحاقا له بالمؤنث نحو : رجال بوازل ، وأيام مواض ، وماذكر من شذوذ فواعل فى جمع فاعل للعقلاء هو مذهب سيبويه ، وظاهر كلامه أنه لم يجىء إلا فوارس ؛ وقال غيره : قد جاء هوالك أيضا ، يقال : فلان هالك فى الهوالك ، وقال السيرافى : وجاء فى الشعر أيضا[2] :

أحامى عن ديار بنى سليم ومثلى فى غوائبكم قليلو

وقال المبرد : إن جمع فاعل الصفة إذا غلبت عليه الاسمية كفارس حيث اختص براكب الفرس على فواعل ـ أصلٌ وإنه فى الشعر شائع حسن ، قال[3] :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الأبصار

قال الرضى : ولا دليل فى جميع ماذكروا ، إذ يجوز أن يكون الهوالك جمع هالكة ، أى طائفة هالكة ، وكذا غيره كقولهم : الخوارج أى الفرق الخوارج » .

ويدعم صاحب المناهل قضايا التصريف التى يتناولها بالاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، وأشعار من يحتج بأشعارهم .

ففى مبحث « الأفعال المزيدة » وأثر الزيادة فى معانيها يقول صاحب

---

(١) المناهل ـ مخطوط ص ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٢) البيت لعتيبة بن الحرس ، وغوائب : جمع غائب ، ويروى : عوانيكم (بالعين المهملة) والمعانى : الأسير الذى يطلب ولا يطلب .

(٣) البيت للفرزدق ، ومفرد نواكس ناكس ، أى خاضع ، وربما رويت الكلمة جمع مذكر سالم لجمع التكسير : نواكسى ، ثم حذفت النون للإضافة .

المخالفة عن صيغة (افتعل) إنما تأتي [١] « للتصرف نحو : اكتسب الخير » ويعقب صاحب المناهل على هذه العبارة بقوله : اكتسب الخير : أي اجتهد في تحصيله وحاول أسبابه ، بخلاف : كسبت ، فإنه يعني : حصّلت أي سواء اجتهدت في تحصيله أولا ، فلهذا قال الله تعالى [٢] : (لها ما كسبت) أي اجتهدت في الخير أولا فإنه لا يضيع (وعليها ما اكتسبت) أي لا تؤاخذ إلا بما اجتهدت في تحصيله ، وبالغته فيه من المعاصي ، قالم الرضي :

وفي الكشاف : لما كان الشر مما تشتهيه النفس وهي منجذبة إليه وأمارة به كانت في تحصيله أعمل وأجد ، فجعلت لذلك مكتسبة فيه ، ولما لم تكن في باب الخير كذلك لقصورها في تحصيله وصفت بما لا دلالة له على الاعتمال والتصرف ».

وفي مبحث (همزة الوصل) يشير ابن الحاجب إلى (لام التعريف وميمه) ويعقب لطف الله بذكر آراء العلماء حول حرف التعريف (ال) مستشهدا بالحديث الشريف ، يقول [٣] :

« هذا مبني على مذهب سيبويه أن حرف التعريف هي اللام وحدها وضعت ساكنة ليستحكم امتزاجها بما دخلت عليه ، وفي لغة حمير وهمدان من طيء إبدال الميم من لام التعريف ، كما روى النمر بن تولب عنه ﷺ : « ليس من امبر امصيام في امسفر » ، وأما على مذهب الخليل فإن آلة التعريف الهمزة واللام ، فلا سكون للأول ، وإنما حذفت الهمزة عنده في الدرج — وإن كانت همزة قطع — لكثرة الاستعمال » .

---

(١) المناهل — مخطوط ص ٦٦ .
(٢) جزء الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .
(٣) المناهل — مخطوط ص ١٨٠ .

أما الاستشهاد بالشعر — فى هذا الشرح — فقد التزم فيه الشيخ لطف الله بمنهج من سبقه من أهل هذا العلم ، يقول[1] فى تعقيبه على ضم عين (المضارع المثال) من نحو :

وجد يجد « والفصيح يجِد بكسر الجيم ، والضم لغة بنى عامر » قال لبيد العامرى[2]:

لو سئلت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الصوادى لا يجدن غليلا »

ولا ينسى الشيخ لطف الله فى مثل هذا الموضع أن يعلق على بعض لغويات مايستشهد به ؛ يقال : نقعت بالماء ، أى رويت ، والغليل : حرارة العطش .

وعلى هذا النحو يسير صاحب (المناهل) فى شرحه مستشهداً ببعض النصوص القرآنية ، ومتمثلا بأشعار من يحتج بهم ، ومعتمداً على ذلك الأسلوب الميسر الذى يخفف بوضوحه حدة الأسلوب العلمى الذى تعرض به قضايا التصريف .

سادسا — التعليل وتعدد الآراء :

على الطالب فى مجال الدراسات النحوية والصرفية بأمر (التعليل) ، فلا تكاد نجد قضية نحوية أو صرفية إلا ولها تعليل يطول أو يقصر ، يعتدل أو يلتوى على حسب مقدرة النحوى أو الصرفى ، وتمكنه من زمام اللغة والجدل ، والتعليل الذى عنى به العلماء فى هذا العلم نوعان :

أحدهما : قائم على الصناعة والتأويل والتسكاف ، والمنطق الكادح المرهق ،

---

(١) المناهل — مخطوط ص٧٢ .

(٢) تبع صاحب المناهل الشيخ الرضى فى نسبة هذا البيت إلى لبيد ، ونسبه البعض إلى جرير ، والصوادى : جمع صادية وهى العطشى .

وقد تسلل هذا النوع إلى الكثير من قضايا التصريف ومسائله ، ومن ثم نشأت الآراء ، وتشعبت المذاهب ، واختلفت المدارس ، ويعنى بهذا النوع من التعليل المتخصصون فى مجالات العلم للتعرف على مدارسه مابين بصرية وكوفية وبغدادية ...

والنوع الثانى من التعليل : هو ذلك النوع الذى يطلقون عليه (علل التنظير) كما إذا سئل باحث : لم كانت هذه الكلمة على وزن فعل أو فاعل أو غيرهما ؟ وتكون إجابته إننا نحاكى ماجاء عن العرب الفصحاء ونجاريهم ، ونأخذ بمنهاجهم ..

وهذا النوع من التعليل هو الذى يجب أن يسود دراسة الظواهر اللغويه سواء أكانت نحوية أم صرفية أم غير ذلك ..

ولقد ساد عصر العلامة لطف الله اهتمام بالتعليل القائم على الصناعة والتأويل والتكلف ، وكان ممن تأثروا به فظهرت آثاره فى بعض قضايا شرحه ، كما فى مسائل الإعلال والإبدال وغيرهما ، ولكنه مع ذلك كان ممن استخدم النوع الثانى من التعليل ، ففى عدد غير قليل من المسائل عنى بما كانت العلة فيه التنظير (أى قياس الشىء على نظيره) وقد اعتمد فى ذلك على ماورد عن أئمة هذا العلم .

ففى مبحث (التصغير) إذا كان الاسم الذى يراد تصغيره : ثلاثيا مؤنثا خاليا من (تاء التأنيث) فإنه عند التصغير تلحقه (التاء) مثل كلمة (عين) يقال فى تصغيرها : عيينة ، ويعلل لطف الله لذلك بقوله[1] :

« لأن التصغير يورد فى الجامد معنى الوصف ، فقولك : أذينة ، بمنزلة

---

(١) المناهل ـ مخطوط ص ١٠١ـ١٠٢

فولك : أذن صغيرة ، فكما أنك لو أتيت بالوصف الصريح أتيت بالتاء فيه، كذلك تأتى بها فيما يفيد معناه وهو التصغير ، وماحذف منه حرف فى التصغير حتى صار ثلاثيا فله حكمه فى إلحاق (التاء) كسماء ، تقول فى تصغيرها : سُمَيّة » .

وفى مبحث (أسماء الزمان والمكان) يعلل لمجىء هذين المشتقين من الثلاثى على (مفعِل) بكسر العين أو (مفعَل) بفتح العين ، فيقول[1] :

« والحاصل أن أسماء الزمان والمكان من الثلاثى على (مفعل) بكسر العين إن كان صحيح اللام مع كسر عين مضارعه ، أو كونه مثالا واويا ، وإلا فعلى (مفعل) بفتح العين، كأنهم بنوا الزمان والمكان على المضارع، فكسروا العين فيما مضارعه مكسور العين ، وفتحوا فيما مضارعه مفتوحها ، وإنما لم يضموها فيما مضارعه مضمومها نحو يقتل ، لأنه لم يأت مفعُل فى الكلام فى غير هذا الباب إلا نادراً ، كما تقدم فى مكرم ومعون ، فلم يحملوا ماأدى إليه قياس كلامهم على بناء نادر فى غير هذا الباب ، وعدل إلى أحد اللفظين فى مفعَل ومفعِل . . . »

وفى مبحث (الإبدال) يقول لطف الله عن إبدال (تاء) افتعل (طاء) فى مثل : اصطبر[2] :

« تبدل هذه التاء طاء مما كان (تاء) افتعل فيه أحد الحروف المستعلية المطبقة ، وهى :

الصاد والضاد والطاء والظاء ، وذلك لأن التاء مستفلة لا إطباق فيها، وهذه

---

(١) المناهل ـ مخطوط ص ٨٨، ٨٩

(٢) المناهل ـ مخطوط ص ٣٣٠

الحروف مستعلية مطبقة ، فاختاروا حرفاً مستعلياً مطبقاً من مخرج التاء وهو الطاء ، فجعلوه مكان التاء ، لأنه يناسب التاء فى المخرج » .

أما فيما يتصل بتعدد الآراء فى المسألة الواحدة ، فان صاحب المتاهل لم يتجه إلى ما اتجه إليه بعض المؤلفين فى هذا العلم حين بذلوا قصارى جهدهم فى الاهتمام بقضايا الخلاف ، وكان فى كثير من المسائل التى عرض لها بالشرح يقتصر على ما اشتهر من الآراء .

فى مبحث (همزة الوصل) يرد لفظ (اسم) مما بدئ بهمزة وصل ، ويعقب عليه الشيخ بذكر آراء البصريين والكوفيين فى بيان أصله ، يقول :

أصله سِمو أو سُمو كحبر أو قُفل عند البصريين من سما ، لأنه يسمو بمسماه ويشهره ، ولولا الاسم لكان خاملا .

وعند الكوفيين : وسم ، لكونه كالعلامة على مسماه ، فحذف على الأول (اللام) وأسكنت الفاء ، وعلى الثانى حذفت (الفاء) وأبقيت السين على سكونها » .

وعلى هذا النحو كان اهتمام العلامة لطف الله بقضايا التعليل ومسائل الخلاف ، فلا يورد من هذا أو ذاك إلا ما كان قريب المأخذ ، بعيداً عن التكلف والتأويل المرهق ، مع استيعاب وتمثل لما يعرض من قضايا ، ومايناقش من آراء .

مخطوطات الكتاب :

لهذا المؤلف عدد غير قليل من النسخ المخطوطة فى كل من مصر واليمن .

فى دار الكتب المصرية (قسم المخطوطات) ورد هذا المؤلف تحت رقم ١٠ بعنوان :

« المناهل الصافية فى كشف معانى الشافية » تأليف الشيخ العلامه لطف الله ابن محمد بن الغياث الظفيرى الحجاجى ، وأوله :

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله الأطهار ، وصحابته الأخيار ، اعلم أنها قد جرت عادة كثير من العلماء إذا ألفوا كتاباً . . . .

وآخره . . وتلك الأربعة هى : بلى لإمالتها ، وإلى وعلى لقولهم : إليك وعليك ، وحتى للحمل على إلى لاشتراكهما فى كونهما حرفى جر وفى معنى الانتهاء ، والله أعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركا فيه ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وأورد فهرس مخطوطات (المكتبة الغربية) بالجامع الكبير بصنعاء عدد النسخ المخطوطة لمصنف (المناهل الصافية) على النحو الآتى :

لطف الله بن محمد بن الغياث الظفيرى (١٠٣٨هـ) ،

ألف المناهل الصافية فى شرح معانى الشافية .

أوله : بعد البسملة والحمدلة . . اعلم أنها قد جرت عادة كثير من العلماء إذا ألفوا . . . .

وآخره : وتلك الأربعة هى بلى لإمالتها وإلى وعلى لقولهم : إليك وعليك . . .

نسخة على بن يحيى بن أحمد البرطى فى يوم السبت ٢٤ ربيع الأول ١٠٧٤هـ

قال فى النسخة الأم فرغ من جمعه تاسع رجب سنة ١٠٢٦هـ .

عليه قراءة ومقابلة وقصاصة بتاريخ الاثنين ٢٦ ربيع الأول ١٠٧٤هـ

وفى نسخة ثانية تحت العنوان السابق :

نسخة الحسين بن يحيى بن المفضل فى يوم الخميس ٨ رمضان ١٠٧٢ هـ

وفى نسخة ثالثة تحت العنوان السابق :

فى يوم الخميس ٤ ربيع الآخر ١٢٠٠هـ

وفى نسخة رابعة تحت العنوان السابق :

فى يوم السبت فى شهر ربيع الأول ١٠٦٠/هـ

وفى نسخة خامسة بعنوان :

المناهل الصافية لذوى العقول الصادية إلى كهف معانى الصافية .

تأليف الشيخ الإمام العلامة فخر اليمن المجتهد فى كل فن لطف الله بن محمد ابن الغياث رحمه الله ، وجزاه عن المسلمين خيراً آمين .

وآخره : قال المؤلف رحمه الله : فرغت من جمعه تاسع شهر رجب سنة ١٠٢٦ ست وعشرين وألف سنة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم ، وكان الفراغ من رقمه بعد عصر يوم الأحد سلخ شوال سنة ١٣٤٤ أربع وأربعين وثلاثمائة وألف والحمد لله رب العالمين .

وقد اعتمدت فى التحقيق على نسختين مخطوطتين :

الأولى : نسخة دار الكتب المصرية التى كتب فى آخرها : وكان الفراغ من زبر هذه النسخة المباركة نهار الاثنين ثانى عشر من شهر جمادى الأولى سنة إحدى وخمسين وألف ، وعدد صفحات هذا المخطوط ٤٦٠ صفحة ، ولا تتجاوز الصفحة الواحدة عشرين سطراً .

الثانية : نسخة (المكتبة الغربية) بالجامع الكبير بصنعاء ، وقد سبقت الإشارة إليها ، وهى النسخة الخامسة مما أورده فهرس مخطوطات (المكتبة

الغربية) ، وعدد صفحات هذا المخطوط ٣٦٧ صفحة ، ولا تتجاوز الصفحة ثلاثين سطراً .

وإنما اعتمدت على هاتين النسختين لوضوحهما ، وندرة الأخطاء الواردة بهما ، كما نبهت على مواطن الاختلاف بين المخطوطتين ، وراجعت متن شافية ابن الحاجب فيهما ، وأشرت إلى ما بينهما من تغيير ، وكان الرمز (ق) لمخطوطة القاهرة ، والرمز (ص) لمخطوطة صنعاء .

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله الأطهار ، وصحابته الأخيار .

اعلم أنها قد جرت عادة كثير من العلماء إذا ألفوا فى فن من فنون العلم أن يقدموا قبل[1] الشروع فيه مقدمة تعين الطالب ، ويكون بها على بصيرة فى الشروع فيه كما قرر فى مظانه ، والأكثر يذكر فيها تعريف العلم وموضوعه وغايته ، وبعضهم يزيد على ذلك ، وبعضهم يقتصر على البعض ، كما اقتصر المصنف على تعريف العلم هنا فقال :

— تعريف التصريف —

(التصريف) ، وهو لغة : التغيير ، سمى به هذا العلم لكثرة بحثه عن التغييرات التى تطرأ على الكلمة ، كما ستعرفه إن شاء الله تعالى .

واصطلاحا قوله: (علمٌ بأصول يعرفُ[2] بها أحوالُ أبنية الكلم التى ليستْ بإعراب) ، الأصول: جمع أصل ، والمراد به ها هنا مايرادف القانون والقاعدة والضابطة ، وهو حكم على كلىّ بحكم يعرف منه أحكام جزئياته كقولنا[3] : كل واو تحركت وانفتح ماقبلها تقلب ألفاً ، فقد حكمنا بقولنا « تقلب ألفاً » على كلىّ وهو الواو المتحركة المنفتح ماقبلها ، وهذه الواو لها

---

(١) فى مخطوطة (ق) على بدل كلمة : قبل .

(٢) فى متن الشافية ١/١ تعرف (بالتاء) .

(٣) وردت هذه العبارة فى شرح الرضى ١/٢ كالآتى : كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ماقبلها تقلب ألفاً .

جزئيات ، وهي واو : عصا ودعا وغزا[١] وغيرها ، وقد علم من الحكم على الكلي أنها تقلب ألفاً .

والكلم : اسم جنس للكلمة ، والأبنية : جمع بناء ، والمراد[٢] من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها : هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها ، كل في موضعه ، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كذلك، فرجل مثلا على هيئة وصفة يمكن أن يشاركه فيها عضد ، وهو كونه على ثلاثة : أولها : مفتوح ، وثانيها : مضموم ، وأما الحرف الأخير فلا نعتبر حركاته وسكونه في البناء ، فرجلٌ ورجلاً ورجلٍ على بناء واحد ، وكذلك[٣] جعل على بناء : ضرب ، فبقيد الإمكان يدخل فيه مثل الحِبك[٤]، فإنه على هيئة يمكن أن يشاركه فيها غيره وإن لم يوجد ، وبقيد الترتيب لا يكون أبين على وزن يئس كما سيجيء إن شاء الله تعالى ، بل الأول : عفل ، والثاني : فعل ، وبقيد اعتبار الحروف الزائدة والأصلية، لا يقال: كرّم على وزن فعلل أو أفعل أو فاعل، بل فعّل[٥] وقد يخالف ذلك في أوزان التصغير كما سيجيء إن شاء الله تعالى، وبقيد كون كل في موضعه فإن الموضعين لا يكون درهم بوزن : قطر[٦]،

---

(١) في مخطوطة (ص) لم يذكر الفعل : غزا .

(٢) وردت هذه الفقرة (٢/١) من شرح الرضي مع تعديل في صياغتها بتقديم بعض الكلمات ، أو زيادة كلمات أخرى .

(٣) في مخطوطة (ص) وكذا .

(٤) الحبك : بكسر الحاء وضم الباء ، أما بضم الاثنين فهو جمع الحباك ، وهو الطريق في الرمل ونحوه .

(٥) سقط قوله : بل فعل من مخطوطة (ق)، والعبارة مع تعديل فيها وردت في شرح الرضي ٣/١ .

(٦) قطر : من معانيه : الجمل القوي السريع ، وملخصان فيه الكتب .

ولا بيطر[1] بوزن : شريف[2] .

وأحوال الأبنية : الأمور التي تعرض لها كالإدغام فى : مدّ ، إذ أصله ، مدد كضرب ، والإعلال فى : قال ، إذ أصله : قَوَل ، إذا عرفت هذا فقوله : علم شامل لجميع العلوم ، وقوله : بأصول يخرج العلم بالجزئيات كعلم متن اللغة ، وقوله : يعرف بها أحوال أبنية الكلام يخرج سائر العلوم ، وأما قوله : التي ليست بإعراب ، فقد قصد به المصنف إخراج علم النحو بناء على أنه لم يخرج بقوله : أحوال ، وأن الإعراب والبناء من جملتها ، وأُورد عليه أنه لو احتيج إليه لوجب ذكر البناء ، فالصواب أنه قد خرج بقوله أحوال ، إذ لا يعتبر حركة الآخر وسكونه فى البناء ، وفيه نظر ، لأن من الإعراب ماهو حال للبنية قطعاً ، كحذف ألف نحو يخشى ، وواو يدعو للجزم ، وكذا من البناء كحذ فهما فى صيغة الأمر ، فلابد من قيد يخرج علم النحو .

واعلم أن أصول التصريف ثلاثة أقسام :

قسم منها يعرف به نفس البناء ، كقولنا : كل مصدر لأفعل فهو على (إفعال) وقسم يعرف به حال البناء ، كقولنا : كل واو تحركت وانفتح ماقبلها تقلب ألفاً ، وقسم منها يعرف به ما يعرض للآخر مما ليس بحال للبنية كالوقف بالسكون مثلا ، وستتضح هذه الأقسام إن شاء الله تعالى عند شرح قوله فيما سيأتى : وأحوال الأبنية . . . فالأخير غير داخل فى الأحوال ،

---

(١) بيطر : عالج الدواب.

(٢) شريف الزرع : قطع شرياقه ولسقه ، وهذه العبارة بأمثلتها جاءت فى شرح الرضى ٣/١ على النحو التالى :

وقولنا : كل فى موضعه ، لأن نحو درهم ليس على وزن قطر لتخالف مواضع الفتحتين والكسرتين ، وكذا نحو بيطر مخالف لشريف .

كما أن القسم الأول أيضاً غير داخل فى الأحوال ، فتعريف المصنف غير جامع أيضاً ، والأحسن أن يقال : علم بأصول يعرف بها بنية الكلمة ، وما يعرض لحروفها ولأواخرها مما ليس بإعراب ولا بناء .

هذا وأما موضوع التصريف ، فهو الكلمة ، إذ التصريف يبحث عن أحوالها والأمور العارضة لها مما ذكر ، وأما غايته : فغاية علم النحو ، لأن التصريف كالجزء منه بلا خلاف بين أهل الصناعة .

— أنواع الأبنية —

ثم أراد تعيين الأبنية التى يبحث فى هذا العلم عن أحوالها على ماذكر غير متعرض لأبنية الحروف والأسماء العريقة البناء لندور تصرفها فقال :

(وأبنيةُ الاسمِ الأصولُ) لا المزيدة ، فقد تكون سداسية أيضاً كمستخرج ، وسباعية كاستخراج (ثلاثيةٌ) كفلس (ورباعيةٌ) كجعفر (وخماسيةٌ) كسفرجل ، ولم ينقص المتمكن عن ثلاثة ليكون الأول مبتدأ به ، والثالث موقوفاً عليه ، والثانى واسطة بينهما ، فيكون بين الابتداء فيه[1] والخروج منه مهلة ، ولم يزد الأصلى على الخماسى للاستثقال ، إذ يصير كأنه كلمتان ، فاستكره ذلك فى الأصول للزومها ، بخلاف الزوائد ، إذ لا يبالى بحذفها فى التصرف كالتصغير والتكسير بخلاف الأصول (وأبنية الفعل) أى الأصول إذ قد تكون المزيدة سداسية كاستخرج (ثلاثية) كضرب (ورباعية) كدحرج ، ولم ينقص عن الثلاثة لما تقدم ، ولم يزد على الأربعة لأنه مع ثقل معناه لدلالته على الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل ما يثقل لفظه بما يلحقه

---

(١) فى مخطوطة (س) : به .

مطردا من حروف المضارعة ، والضمائر المتصلة المرفوعة التي هي كجزئه (ويعبر عنها) أي عن الحروف الأصول[1] (بالفاء والعين واللام) أي إذا أردت وزن الكلمة جعلت مكان أول الأصول « الفاء » ، ومكان ثانيها « العين » ومكان ثالثها « اللام » ، كما تقول ضرب على وزن : فَعَل .

قال نجم الأئمة الرضي : أعلم أنه وضع[2] لبيان الوزن المشترك فيه ـ كما ذكرنا ـ لفظ متصف بالصفة التي يقال لها الوزن ، واستعمل ذلك اللفظ في معرفة أوزان جميع الكلمات، فقيل: ضَرَبَ على وزن : فعَلَ ، وكذا تَصَرَّفَ وخَرَجَ ، أي هو على صفة يتصف بها فَعَلَ ، وليس قولك فَعَلَ هي الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات ، لأنا نعرف ضرورة أن نفس الفاء والعين واللام غير موجودة في شيء من الكلمات المذكورة ، فكيف تكون الكلمات مشتركة في فعل؟ .

بل هذا اللفظ مصوغ[3] ليكون محلا للهيئة المشتركة فقط ، وأما[4] تلك الكلمات فليست موضوعة لتلك الهيئة بل هي موضوعة لمعانيها المعلومة ، فلاجرم لما كان المراد من صوغ فعل الموزون به مجرد الوزن سمي وزنا وزنة ، لأنه في الحقيقة وزن وزنة .

---

(١) قوله (أي عن الحروف الأصول) لم يرد في مخطوطة (ب) .

(٢) في المخطوطتين « أعلم أنه وضع » . وفي شرح الرضي (١/١٢):
أعلم أنه صيغ ، ولعله تصحيف من الناقل .

(٣) ورد في المخطوطتين (موضوع) بدلا من (مصوغ) كما في شرح الرضي (١/١٢) ولعله تصحيف من الناقل .

(٤) هنا تغيير في صياغة نص الرضي حيث ورد في (١ / ١٢) على النحو التالي: «بخلاف تلك الكلمات فانها لم تصغ لتلك الهيئة ، بل صيغت لمعانيها المعلومة ، فلما كان المراد من صوغ فعل. . . . »

وإنما اختير لفظ فعل لهذا الغرض ، أى الوزن المشترك[1] من بين سائر الألفاظ ، لأنهم[2] قصدوا أن يكون ما تشترك الأفعال التى هى الأصل فى التغيير فى هيئته اللفظية مما تشترك أيضا فى معناه ، بيان ذلك — أى كون الأفعال أصلا فى التغيير ، وأنها تشترك فى معنى ف ع ل — أن الغرض الأهم من وزن الكلمة معرفة حروفها الأصول ، وما يزيد فيها من الحروف ، وما طرأ عليها من تغييرات حروفها بالحركة والسكون ونحو ذلك ، والمطرد فى هذا المعنى الفعل والأسماء المتصلة بالأفعال كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والآلة والموضع ، إذ لا نجد فعلا أو اسما متصلا به إلا وهو فى الأصل قد غير غالبا إما بالحركات كضَرَبَ وضُرِب ، أو بالحروف كضارب ويضرب ومضروب ، وأما الاسم الصريح الذى لا اتصال له بالفعل فكثير منه خال عن هذا المعنى ، كرجل وفرس وجعفر وسفرجل ، لا تغيير فى شىء منها عن أصل .

ومعنى تركيب « ف ع ل » مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها ، إذ الضرب فعل ، وكذا القتل والنوم والهوم[3] ، فجعلوا[4] ما تشترك الأفعال فى هيئته اللفظية مما تشترك أيضا فى معناه ، ثم جعلوا الفاء والعين واللام فى مقابلة الحروف الأصلية ، إذ الفاء والعين واللام أصول (وملزاد) على ثلاثة من الأصول عبر عنه (بلام ثانية وثالثة) ، فيقال : جعفر * فى الاسم * ودحرج * فى الفعل * : فَعْلَل ، وسفرجل : فَعَلَّل ، لأنه لما لم يكن

---

(١) قوله (أى الوزن المشترك) زيادة وجدت فى المخطوطة (س) ، ولم توجد فى المخطوطة (ق) ولا فى شرح الرضى (١/١٢) .

(٢) العبارة من : (لأنهم قصدوا . . .) إلى (وأنها تشترك فى معنى : ف ع ل) زيادة لم ترد فى شرح الرضى (١/١٢) .

(٣) كلمة (الهوم) زائدة فى المخطوطتين ، وليست فى شرح الرضى .

(٤) العبارة من : فجعلوا ما تشترك . . . (إلى) . . . فى معناه ، لم ترد فى مخطوطة (ق) وهى فى شرح الرضى (١/١٣) وقد دخلها تغيير بالحذف .

بُدٌّ من تكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأصول بعد اللام، وكانت اللام أقرب كررت اللام دون البعيد ، (ويعبر عن الزائد بلفظه) أي الذي ثبتت زيادته بدليل من الأدلة التي ستأتي في ذي الزيادة ، فيورَدُ بلفظه في الزنة في مثل موضعه في الموزون ، فيقال : ضارب فاعل مثلا ، (إلا المبدل من تاء الافتعال) كالدال في ازدجر ، والطاء في اصطبر ، فانهما بدلان عن التاء الزائدة ، إذ أصلهمـــا : ازتجر واصتبر (فانه) يعبر عنهما (بالتاء) لا بلفظهما ، فيقال في : ازدجر واصطبر : افتعل لا افدعل ولا افطعل ، قال المصنف[1] : إما للاستثقال أو للتنبيه على الأصل ، قال نجم الأئمة الرضي[2] : هذان حاملان في نحو : فحصط وفزد ، يعني في : فحصت وفزت ، فان الطاء والدال بدلان عن التاء ، ولا يوزنان إلا بلفظ البدل ، فيقال في : فَزْدُ : فَلْدُ ، وفَحَصْطُ : فَعَلْطُ ، فلا يسلم له أن وزن : ازدجر واصطبر : افتعل ، بل : افدعل وافطعل ، (وإلا) الزائد (المكرر) أي الذي وقع زائدا مع وجود أصلي في الكلمة مماثل له ، فصارت صورته صورة المكرر ، سواء أكان مكرراً حقيقة أم لا (للالحاق) كقردد ، وسيأتي إن شاء الله تعالى بيان حقيقة الإلحاق (أو لغيره) كقطّع (فانه) يعبر عنه (بما تقدمه) أي بما يعبر به عما تقدمه ، فيقال : قَطَّع فعَّل لا فطعل ، وقردَدَ : فَعْلَلَ لا فعلد ، ولو قال : بمقابل ماهو تكرير له من عين أو لام[3] لكان أولى ليفيد ذلك ظاهراً ، ولأن ظاهره يوهم أنه يعبر عن التاء الثانية في حلتيت بالياء

---

(١) قال المصنف : يقصد ماأورده ابن الحاجب نفسه في شرحه على شافيته .

(٢) ورد في شرح الرضي (١٩/١) مع بعض التغيير ، وماأورده يحتاج إلى تعقيب ، لأن التاء في : فحصت كلمة مستقلة ، بخلاف (تاء) ازدجر ونحوه ، فالتاء الأولى ضمير ، وهو اسم غير متمكن ولاحظ له في الزنة كما هو معلوم ، وكذلك في : فزت (مع الابدال وعدمه) جملة ، والجملة لاتوزن من حيث هي جملة ، وإنما يوزن الفعل : فز . على : فل بعد حذف عينه.

(٣) قوله (من عين أو لام) غير موجود في مخطوطة (ق) .

مثلا، ولأن ظاهره لا يصح إلا على القول بأن الزائد فى نحو كرّم الثانى على ما اختاره المصنف كما سيجىء فى ذى الزيادة ، ويمكن توجيه كلامه بأن المراد ما تقدمه من فاء أو عين أو لام وجوداً حقيقة أو حكما ، ولاشك أن الأصلى يحكم بتقدمه على الزائد، وإنما وُزِنَ المكرر بذلك تنبيها فى الوزن على أن الزائد حصل من تكرير حرف أصلى .

واعلم أنه إذا وقع حرف[1] زائد مع وجود مثله ، فإن لم يكن من حروف الزيادة العشرة التى ستأتى فهو تكرير قطعا ، لأنه لا تكون الزيادة لغير التكرير إلا منها كما سيأتى إن شاء الله تعالى ، فيوزن بما تقدم كالطاء فى قَطَّع ، والدال فى قردَد ، (وإن كان من حروف الزيادة) فكذلك أيضا يوزن بما تقدم ، إذ الظاهر فيه التكرير ، ويحتمل عدم التكرير ، لكن لا يحكم به (إلا بثبت) أى بدليل يدل على عدم التكرير كما سيأتى، فقوله : إلا بثبت : استثناء مفرغ ، أى يعبر عما صورته صورة المكرر بما تقدمه مع كل تقدير إلا مع تقدير وجود ثبت ، (ومن ثم)[2] أى ومن أجل أنه يعبر عن المكرر صورة إذا كان من حروف الزيادة بما تقدم إذا لم يقم دليل على عدم قصد التكرار (كان وزن حلتيت) وهو صمغ الأنجذان[3] ، وتاؤه الثانية مزيدة لما سيجىء من أن التكرار فى الرباعى والخماسى إذا لم يفصل بين المتماثلين حرف أصلى لا يكون إلا زائداً ، وهنا لم يفصل إلا اليـــاء ، ويحكم[4] بزيادتها وزيادة الواو والألف مع ثلاثة أصول فى مثله كما سيأتى

---

(١) قوله (حرف) غير موجود فى مخطوطة (ق) .

(٢) جاء فى شرح الرضى ١٠/١ ومن ثم (بغير تاء) ومثله فى نسخة المخطوطة (ق)، أما نسخة المخطوطة (س) فقد جاء بها (ومن ثمة) بالتاء .

(٣) الأنجذان (بضم الجيم) نبات يقاوم السموم جيد لوجع المفاصل ـ القاموس المحيط ٣٠٩/١

(٤) فى مخطوطة (س) فيحكم .

إن شاء الله تعالى (فعْليلا) بالحمل على ماهو الظاهر من قصد التكرير، فيكون ملحقا ببرطيل[1] (لا فعْليتا) بالحمل على عدم قصد التكرير لعدم الثبت على ذلك، ولأن كان فعليت موجوداً كعفريت (وسِحْنون) وهو اسم رجل[2] (لو عُثْنون) وهو رأس اللحية[3] عطف على حلتيت، أي وكان سحنون وعثنون ونونهما الثانية زائدة لما ذكرنا في حلتيت (فَعْلولا) بالحمل على ماهو الظاهر من قصد التكرير، فيكون ملحقا بعصفور (لا فَعْلولا) بالحمل على عدم قصد التكرير[4]، (لذلك) أي لوجوب الحمل على الظاهر من قصد التكرير عند عدم الدليل على عدم قصده، إذ لم يقم عليه فيهما دليل (ولعدمه) أي ولأن لنا دليلا على قصد التكرير فيهما؛ وهو أنه لو حُمِلت زيادتهما على عدم قصد التكرير فيهما لكان وزنهما فَعْلولا ولم يثبت، بخلاف فعلول كعصفور فهو موجود، والحمل على الموجود هو الواجب كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

ثم ذكر أمثلة قام الدليل فيها على عدم قصد التكرير، فيعبر فيها عن الزائد بلفظه، فقال (وسَحْنون إن صح بالفتح[5]) أي في سينه، إذ المشهور

---

(١) برطيل من معانيها. الرشوة، يقال. برطل فلاناً رشاه فتبرطل فارتشى؛ القاموس المحيط ٣/٣٣٤

(٢) في هامش(١/١٠) من شرح الشافية وفي شرح الجاربردي أنه أول الريح والمطر.

(٣) قال في القاموس المحيط (٤/٢٤٦) العثنون. اللحية، أو مافضل منها بعد العارضين أو مانبت على الذقن وتحته سفلا، أو هو طولها، وشعيرات طوال تحت حنك البعير، ومن الريح والمطر أولها...

(٤) هذه العبارة «فيكون ملحقاً بعصفور لافعلولا بالحمل على عدم قصد التكرير» غير واردة في مخطوطة «س»

(٥) في مخطوطة «ق» وسحنون بالفتح إن صح، وفي شرح الرضي «١/١١» وسحنون إن صح الفتح.

الضم (فعلون[1]) بالحمل على عدم قصد التكرير، بل أوله زيادة النون، فالحق أن وجد قبلها نون أصلية (كحَمْدُون) اسم رجل فانه فَعْلون قطعا لعدم التكرير فيه لا حقيقة ولا صورة (وهو) أي هذا الوزن (مختص بالعلم) وذلك (لندور فعلول) أي لدليل دل على عدم قصد التكرير، وهو أن فَعْلولا نادر (وهو) أي فَعْلول النادر (سَبَعْفُوق) لم يوجد في الفصيح غيره، فلو حمل نون سحنون على قصد التكرير لكان وزنه فعلولا، فيلحق بالوزن النادر، ولا يجوز الحمل عليه مع إمكان غيره، وصعفوق: علم رجل وبنو صعفوق[2]: خول[3] باليمامة.

فإن قيل: لانسلم أنه لا يوجد ما هو على وزن فَعلول غير صعفوق؛ إذ الطرنوب وهو نبت: فعلول! قلنا: المشهور فيه ضم الطاء (وطرنوب) بالفتح ضعيف أي رواية ضعيفة، فلا يلحق به مع إمكان غيره (وسَمْنان) اسم موضع[4]، ونونه الثانية زائدة لما ذكرنا في حلتيت (فَعْلان) بالحمل على عدم قصد التكرير لقيام الدليل عليه وهو أنه لو حكم بالتكرير لكان وزنه فعلالا فيكون ملحقا بخزعال (و) هو أي (خَزْعال) وزن (نادر) لم يأت على فعلال غيره على ما ذكره المصنف، فلا يلحق بالنادر مع إمكان غيره، يقال: ناقة بها خزعال أي ضَلَع، (و بُطنان) وهو اسم لباطن

---

(١) في متن الشافية «١/١١» فعلون لا فعلول.

(٢) صعفوق «كان في الأصل» وقال الأزهري كل ما جاء على فعلول فهو مضموم الأول مثل. زنبور وبهلول وعمروس، وما أشبه ذلك إلا حرفا جاء نادرا وهو بنو صعفوق بفعول باليمامة، وبعضهم يقول صعفوق بالضم»

(٣) في مختار الصحاح: دخول الرجل: حشمه، الواحد. خائل، وقد يكون الخول واحدا: وهو اسم يقع على العبد والأمة، قال الفراء: هو جمع خائل وهو الراعي، وقال غيره: هو مأخوذ من التخويل، وهو التمليك.

(٤) قيل: هو من أرض نجد، وقيل: مدينة الري وليس بصحيح.

الريش[1] ، ونونه الثانيه زائدة (فُعْلان) بالحمل على عدم قصد التكرير لقيام الدليل عليه ، وهو أنه لو حكم بقصد التكرير لكان وزنه فُعْلا لا ، وفُعلال وزن غير ثابت على ماذكره المصنف ، فلايجوز الحكم به مع إمكان غيره ، (و) أما (قُرطاس) بضم القاف فهو (ضعيف) والفصيح كسر القاف (مع) أن فى بطنان مؤيد لعدم قصد التكرير بزيادة نونه الأخيرة ، وهو (أنه نقيض ظِهران) الذى هو اسم لظاهر الريش ، وزيادة نونه ليست للتكرير قطعاً ، فليكن فى نقيضه أيضاً كذلك ، لأن النقيض يحمل على النقيض فى كثير من المواضع .

قيل[2] : الحق فى الدليل على عدم قصد التكرير فى بطنان أنه جمع بطن، وفُعلالٌ ليس من أبنية الجموع ، وفُعلانٌ منها ككفزان فى قفيز .

تنبيه : ظهر لك مما تقدم أن ماصورته صورة المكرر إن لم يكن من حروف الزيادة فهو تكرير قطعاً ، وإن كان منها فان دل دليل على قصد التكرير فهو تكرير قطعا، كما ذكرناه فى سَحنون وعثنون ، وإن دل دليل على عدم قصد التكرير فليس بتكرير قطعا، كما فى سحنون بفتح السين ، وبطنان وكذا سَمْسَمان على ما ذكره المصنف،وإن احتمل الأمرين كحلتيت بأن لم يقم دليل على أحدهما حمل على الآخر ، وهو قصد التكرير،وقال نجم الأئمة : ما احتمل الأمرين بقى على الاحتمال فيحتمل أن يكون حلتيت : فعليلا أو فعليتا، ولما كان الغرض من وضع الزنة بيان الموزون — كما عرفت — كان تغيير الموزون إذا اقتضى اختلاف الزنة موجبا لتغير الزنة ، فأشار المصنف إلى بعض ذلك فقال :

---

(١) بطنان : اسم لباطن ريش الطائر ، وظهران : اسم لظاهره .

(٢) القائل الرضى ، تقول عبارته (١/١٦،١٧) وأما بطنان فليس بمكرر اللام ، لأنه جمع بطن ، وليس فعلال من أبنية الجموع ، وفعلان منها ككفزان.

— القلب المكانى وحالاته —

(ثم) أى بعد أن عرفت كيفية التغيير بالزنة عن الموزون (إن كان قلب فى الموزون :) عنى به هنا تقديم بعض حروف الكلمة على بعض، وهو واقع فى كلام العرب، كما سيأتى من الأمثلة، وليس بقياسى[1] إلا ما ادعى الخليل فى نحو جاء كما سيأتى، وأكثره فى المعتل والمهموز، ويقع فى غيرهما قليلا كامضحل فى اضمحل، واكرهف فى اكفهر، فإذا حصل فى كلمة الموزون (قلبت الزنة) قلبا (مثله) أى مثل قلبه، (كقولك فى أأدر)[2] وهو جمع دار (أفعل)، بتقديم العين على الفاء، أصله: أدوُر، كزمن وأزمن، إذ أصله دور: قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار: دارا، ثم جمع على أفعُل، فرجعت الواو لزوال موجب قلبها ألفا لسكون ما قبلها، فصار أدورا، ثم قلبت الواو لسكونها مضمومة همزة ـ لما سيأتى من جواز ذلك فى مثله ـ فصار أدؤرا بالهمز، ثم قدمت الهمزة على الدال فصار: أأدُر، ثم قلبت الهمزة الثانية ألفا لاجتماع همزتين مع سكون الثانية ووجوب قلبها حينئذ ـ على ما سيأتى ـ فصار: آدُر على وزن: أعفُل.

ولما كان القلب خلاف الظاهر لم يكن له بد من علامة يعرف بها، إذ الأصل عدمه، فأشار المصنف إلى ست علامات له:

أشار إلى الأولى منها بقوله: (ويعرف القلب بأصله)، أى بما اشتق منه الكلمة التى فيها القلب (كناء يناء)، وأصله: نَأَى يَنْأَى، كسأل يسأل: قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قدمت

---

(١) قوله «وليس بقياسى . . . فى نحو جاء» لم يرد فى مخطوطة (س).

(٢) جاء فى متن الشافية (١ / ٢١) كقولهم فى آدر.

الألف التى هى لام الكلمة على الهمزة التى هى عين الكلمة ، فصار : ناء يناء كشاء يشاء ، فوزنه حينئذ : فَلَعَ يَفْلَعُ ، وإنما حكم بذلك بدلالة أصله ، لأنه مشتق (من[1] النأى) بمعنى البعد ، وعينه همزة ولامه ياء .

وإلى الثانية بقوله : (وبأمثلة اشتقاقه) أى يعرف القلب أيضا بالكلمات المشتقة مما اشتق منه المقلوب (كالجاه) فإن توجه وأوجهته والوجاهة ووَجِيه مشتقة من الوجه ، فيكون الجاه أيضا مشتقا منه ، فأصله[2] : وَجْه ، فقدمت الجيم على الواو ، ثم قلبت الواو ألفا ، قيل : لأنه لما غُيِّر بالتقديم غُيِّر بالقلب ، ولا يبعد أن يقال : إنها لما قدمت الجيم على الواو حركت الجيم بالفتح لتعذر الابتداء بها ساكنة ، والفتح أخف ، وبقيت الواو مفتوحة كما كانت ، فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار : جاه ، ليكون على زنة : عفل ، (والحادى) فى مثل قولهم : الحادى عشر أيضا مقلوب عن الواحد ، أخرت الواو التى هى فاء الكلمة إلى موضع اللام ، ثم أخرت الألف التى بعدها عن الحاء التى هى عين الكلمة لعدم إمكان الابتداء بها ، فصار الحادِو كالضارب ، ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، فصار الحادى بزنة : العالف ، ويورد فى مسائل المعاياة : أى كلمة إعرابها على فائها؟ ويجاب بالمقلوب كالحادى ، والقلب فيه عرف بأمثلة اشتقاقه ، فان التوحد والتوحيد والواحد مشتقة من الوحدة اشتقاق الحادى منها ، (والقسى) أيضا مما يعرف فيه القلب بأمثلة الاشتقاق ، فان الأقواس وتقوس ولمتقوس والتقويس مشتقة من القوس اشتقاق القسى منه ، فهو جمع قوس مقلوب من قؤوس كفلس وفلوس ، جعلت اللام موضع العين ، والعين موضع اللام ،

---

(١) فى متن الهانية (١ / ٣٦) كلمة (مع) بدل (من)

(٢) فى مخطوطة (س) : وأصله .

فصار : قُسُوا ثم قلبت كل من الواوين ياء وأدغمت الأولى فى الثانيه — كما هو القاعدة فى مثله كما سيجىء — وكسرت السين لتناسب الياء ، وأما القاف فيجوز كسرها وضمها فصار : قِسِىّ بزنة : فلوع .

وإلى الثالثة بقوله :(وبصحته) ، أى يعرف القلب بصحة الكلمة وعدم إجرائها على مقتضى ما يجب من إعلالها لو لم تكن مقلوبة بشرط وجود كلمة أخرى بمعناها ، ولا تخالفها لفظا إلا بتقديم بعض الحروف فى إحداها دون الأخرى ، وعدم وجود مقتضى الإعلال فيها ، فيعلم أن هذه مقلوبة منها ، وإلا وجب إعلالها (كأيس) ، فان مقتضى قلب يائه ألفا موجود ، وهو تحريكها وانفتاح ماقبلها ، ولم تُعَل ، فلما كان يئس الذى لا مقتضى للإعلال فيه موجودا ، وهو بمعناه ، ولافرق بينهما لفظا إلا بالتقديم والتأخير حكم بأن أيس مقلوب منه ، فوزنه حينئذ : عَفِل .

وإلى الرابعة بقوله : (وبقلة استعماله) ، أى بقلة استعمال الكلمة بشرط وجود كلمة أخرى كثيرة الاستعمال بمعناها ، ولا فرق بينهما لفظا إلا بالتقديم والتأخير ، وبشرط أن يرجعا إلى أصل واحد ، فيحكم بأن الثقلى مقلوبة من الكثرى (كآرام) جمع رئم ، وهو ولد الظبى الأبيض ، وأصله : أرْأام كحمر وأحمال ، فقدمت الهمزة التى هى عين الكلمة موضع الراء التى هى فاء ، فصار : أأرام ، ثم قلبت الهمزة ألفا ، فصار : آرام ، وهو أقل استعمالا من أرْآم ، فحكم بأنه مقلوب منه ، فوزنه : أعفال ، (و) مثله (آدر) ، وقد مضى شرحه ، والمصنف لم يصرح بما اشترطنا فى هذه والتى قبلها ، ولا بد منه لأن الصحة قد لا تكون للقلب كعور وحول كما سيأتى ، فلا يعرف القلب بها مطلقا ، وكذا قلة الاستعمال قد لا تكون مع كلمة أخرى يظهر القلب فى هذه منها كالكلمات الغريبة كافر نقعوا ، وقد تكون مع كلمة أخرى كذلك ، لكن لكل منهما أصل كجذب وجبذ ، فان إحداها أقل استعمالا من الأخرى ، وهى جبذ لوجود الجذب والجبذ ، فلا

يحكم بأن إحداهما مقلوبة من الأخرى كما صرح به نجم الأئمة ، قال[1] : ويصح أن يقال إن جميع ما ذكر من المقلوبات يُعرف بأصله ، فالجاه والحادى والقسى عرف قلبها بأصولها ، وهي : الوجه والوحدة والقوس ، وكذا أيس يأيس باليأس ، وآرام وآدر برئم ودار .

وإلى الخامسة بقوله : (وبأداء تركه إلى اجتماع همزتين عند الخليل) ، أى أن الخليل يعرف القلب ويحكم به إذا أدى تركه إلى اجتماع همزتين ، وذلك فى ثلاثة مواضع كما فى اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام ، وفى جمعه على فواعل ، وفى كل جمع أقصى لمفرد لامه همزة قبلها حرف مد :

فالأول (نحو جاءٍ) ، فان أصله جايىء من جيأ كبايع من بَيعَ ، فلو لم تؤخر الياء عن الهمزة لوجب قلبها همزة كما هو قياس مثله من نحو بائع كما سيأتى إن شاء الله تعالى ـ فيجتمع همزتان وهو مستكره ، فقدمت الهمزة على الياء ، وأعل إعلال قاض ، فصار : جاءٍ بزنة : فالٍ ، ومن ثم وجب حذف الياء لكونها غير منقلبة عن الهمزة ، بخلاف المنقلبة عنها كدارىء من درأ ، فلا يجب فيه حذف الياء .

والثانى نحو : جواء وشواء جمعى : جايئة وشايئة .

والثالث نحو : خطايا جمع خطيئة ، وسيأتى بيان ذلك فى مواضعه إن شاء الله تعالى .

وأما سيبويه فلا يعرف القلب بهذا ولا يحكم به ، ويقول : اجتماع الهمزتين إنما يستكره إذا خيف بقاؤه وثباته ، أما إذا كان هناك سبب

---

(١) شرح الشافية للرضي ١/٢٤ .

يزيله ـ كما نحن فيه ـ فلايستكره[1] ، فانه هنا[2] يجب قلب الهمزة الثانية ياء ، كما يجيء ، وأما مفارقته لدارىء فى وجوب الحذف؛ فلأن لحرف العلة المنقلبة عن الهمزة إذا كان الانقلاب لازما ـ كما نحن فيه ـ أو جائزا لغرض الإدغام كما فى خطية ـ حكم حرف العلة الأصلى ، وأما تصحيح أيمة فلسكون الياء المنقلبة عن الهمزة فيه فاء .

وإلى السادسة بقوله :(أوإلى منع الصرف بغير علة) ، أى يعرف القلب بأن يؤدى تركه مع الحمل على الظاهر من عدم حذف شىء من الكلمة إلى منع الصرف بغير علة وهو محذور ، ومعرفة القلب بالأداء إلى هذا هو (على الأصح) من المذهبين ، وهما مذهب الخليل وسيبويه ومذهب الكسائى ،وذلك(كأشياء[3]) ، فان الممنوع فيها منع الصرف ، فلو حملت على عدم القلب ، وحكم على أنها أفعال جمع شىء كبيت وأبيات ـ كما زعم الكسائى ـ لكان منع الصرف بغير علة ، وهو غير موجود فى لسان العرب ، فوجب الحكم بالقلب ، ودعوى أن أصله : شيئاء على وزن فعلاء[4] ، كحمراء اسم جمع كالطَّرفاء والقَصْباء[5] يؤيده جمعه على أشايا، كصحراء وصحارى ، فكره اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين ، وهى الألف ، فقدمت الهمزة التى هى لام الكلمة على الفاء ، فصار : أهياء على وزن : لفعاء ، لأن ارتكاب القلب الموجود فى لسانهم أهون من ارتكاب منع الصرف بغير علة ، ولذلك قال : (فانها لفعاء، وقال الكسائى أفعال) ، وزعم أن منع صرفها توهما أنها كحمراء ، (وقال الفراء) : إن أهياء لا تحمل على

---

(١) فى مخطوطة (ق) لم تذكر كلمة « يستكره » .

(٢) فى مخطوطة (ق) : فانه يجب هنا .

(٣) فى متن الشافية ١/ ٢١ (نحو أشياء) .

(٤) قوله : (على وزن فعلاء كحمراء) غير موجود فى مخطوطة «س» .

(٥) الطرفاء : شجر الواحدة : طرفة ، وبها سمى طرفة بن العبد ، والقصباء كالحمراء مثله ، والواحدة قصبة ، قال سيبويه : القصباء والحلفاء والطرفاء واحد وجمع (مختار الصحاح ٣٩٠ ، ٥٣٦)

الظاهر من عدم الحذف ، بل تحمل على أنها (أفعاء[١] وأصلها أفعلاء) حذفت منها اللام ، وهى جمع شىء مخفف شَيِّىء ، كبَيِّن وبَيِّنٍ ، فانه يجمع على أبيناء، فحذفت الهمزة التى هى لام الكلمة كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين ، وهو ضعيف من وجوه :

حذف الهمزة على غير قياس، وعدم استعمال شَيِّىء مع شىء كبَيِّنٍ وسيِّد وميِّت مع مخففاتها ، مع أن الواجب قياسا عليها أن تكون أكثر استعمالا من شىء المخفف ، وتصغيره على أُشَيّا ، وجمعه على أشايا كما تقدم .

(وكذلك) أى وكالقلب (الحذف) ، أى إن كان فى الموزون حذف حذفت فى الزنة مثله ، (كقولك) فى زنة (قاض : فاعٍ) ، إذ أصله قاضىٌ كفاعل[٢] : حذفت منه اللام ، فتحذف من الزنة ، ولا يظهر وجه لتخصيص الحذف بالقياس على القلب ، بل الظاهر أن جميع ما تختلف به الزنة من التغييرات فى الموزون تتبعها تغييرات الزنة ، فلو قال[٣] : ثم إن كان تغيير فى الموزون مقتض تغيير الزنة غيرت الزنة مثله لكان أعم كما لا يخفى ، (إلا أن يُبَيِّنَ الأصل فيهما) ، أى : إذا أردت بيان الأصل فى المقلوب والمحذوف لم تقلب فى الوزن ولم تحذف منه ، بل تقول (آدر) أفعل ، وقاض ، فاعل ، وهو كما قال الرضى وهم ، لأنك لا تقول أشياء عند سيبويه فعلاء ، بل لفعاء[٤] ، ولا تقول قاض : فاعل ، بل فاع[٥] إذا قصدت بيان أصلهما ،

---

(١) فى مخطوطة (ص) أفعال بدل : أفعاء ، وهو تصحيف .
(٢) قوله (كفاعل) غير موجود فى مخطوطة (ق) .
(٣) العبارة (فلو قال ... تغيير الزنة) غير موجودة فى مخطوطة(ق) .
(٤) قوله (بل لفعاء) غير موجود فى مخطوطة (ق) .
(٥) قوله (بل فاع) غير موجود فى مخطوطة (ص) .

بل تقول : أصل أشياء فعلاء ، وأصل قاض : فاعل ، ولا يكون أبدا وزن نفس المقلوب والمحذوف إلا مقلوبا ومحذوفا ، فلا معنى للاستثناء بقوله : إلا أن يبين فيهما .

— الصحيح والمعتل —

(وتنقسم) الأبنية الأصول وغيرها (إلى صحيح ومعتل ، فالمعتل مافيه) أى فى جوهره ، يعنى حروفه الأصول التى هى : الفاء والعين واللام ، فيخرج نحو : حوقل وبيطر (حرف علة) وهى : الواو الألف والياء ، سُمِّى كل منها به ، لأنها لا تصح ، بل تتغير عن حالها فى كثير من المواضع بالقلب نحو : قال ، والإسكان : يقول ، والحذف : قل[1] ، والهمزة وإن شاركتها فى هذا المعنى ، لكن لم يجر الاصطلاح بتسميتها حرف علة ، (والصحيح بخلافه) ، أى : ماليس فيه حرف علة .

وينقسم المعتل من الثلاثى[2] إلى سبعة أقسام ، لأن حرف العلة إن كان أحد الثلاثة الأصول فقط ففيه ثلاثة أقسام ، وإن كان اثنين منها فكذلك ، وإن كان جميعها كلفظة (الواو) فهو السابع ، ولم يتعرض له المصنف لقلته ، ولها أسماء أشار المصنف إليها بقوله :

(فالمعتل بالفاء) يقال له (مثال) ، أى يسمى بالمثال لمماثلته الصحيح فى خلو ماضيه الذى هو أصل أمثلة الأفعال من الإعلال غالباً نحو : وعد ويئس ، وقلنا غالباً لئلا يرد نحو أتت ، أصله : وقتت[3] أبدلت الواو همزة ، (و) المعتل (بالعين) ، يقال له (أجوف) ، لأن اعتلاله فى جوفه ، أى فى

---

(١) تمثيله بالأفعال : قال ، يقول ، قل : غير موجود بمخطوطة (ق)

(٢) قوله (من الثلاثى) غير موجود بمخطوطة (س)

(٣) عبارة (أصله : وقتت أبدلت الواو همزة) غير موجودة فى مخطوطة (ق) .

وسطه (و) يقال أيضا (ذو الثلاثة) اعتبارا بأول ألفاظ الماضى ، لأن الغالب فى اصطلاحهم أنهم إذا صرفوا الماضى أو المضارع ابتدءوا بحكاية النفس نحو: ضربت ، لأن نفس المتكلم أقرب الأشياء إليه ، والحكاية عن النفس من الأجوف على ثلاثة أحرف غالبا (و) المعتل (باللام) يقال (منقوص) ، لنقصان حرفه الأخير للجزم والوقف ، مثل : لاتغز واغز ، (و)يقال له أيضا (ذو الأربعة) ، لأنه يصير فى أول ألفاظ الماضى ، أعنى الحكاية عن النفس على أربعة كغزوتُ ، مع أن فيه حرف العلة فى محل التغيير ، أعنى الأخير ، فلما لم يصر على ثلاثة مع ذلك كما صار الأجوف استُغرب بقاؤه على أربعة ، فسمى ذا الأربعة لذلك ، بخلاف : ضربت ووعدت فلا استغراب فى كونهما على أربعة .

(و) المعتل (بالفاء والعين) كيوم[1] وويح (أو بالعين واللام) كقوى وحيى يقال له : (لفيف) ، لالتفاف حرفى العلة ، أى اجتماعهما فى الكلمة (مقرون) لاقترانهما ، أى اجتماعهما على التوالى (و)المعتل (بالفاء واللام) كوقى يقال (لفيف) لما تقدم (مفروق) لوجود الفارق بين حرفى العلة .

والقسم السابع ينبغى أن يقال له : لفيف مقرون[2] ، وهو ظاهر .

واعلم أن الأبنية تنقسم أيضا باعتبار آخر إلى : مهموز ، وهو ما أحد أصوله همزة ، كأمر وسأل وقرأ ، وغير مهموز كوعدوضرب ، وباعتبار آخر أيضا إلى : مضاعف وهو : ما عينه ولامه من جنس واحد كردّ ، وهو كثير ، وفاؤه وعينه من جنس واحد كدَدَن وهو اللهو ، وهو فى غاية القلة ، أوماذكر فيه حرفان أصليان بعد مثليهما كزلزل ، وإلى غير مضاعف كضرب ووعد .

---

(١) قوله : كيوم وويح : تمثيل لمعتل الفاء والعين ، وليسا من الأفعال ، لأن هذا النوع من المعتل لم يجىء فى الأفعال المأخوذة من المصادر .

(٢) يقصد ما كانت جميع حروفه من حروف العلة مثل كلمة : واو

ثم إن المصنف لما ذكر سابقاً أن أبنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية ، وأبنية الفعل الأصول ثلاثية ورباعية أراد أن يذكر جملتها فى كل واحد منها ، فقدم الاسم الثلاثى لكثرته وخفته، ومن ثم كانت أوزانه أكثر من غيره فقال :

— أبنيـــة الاسم الثلاثى —

(وللاسم الثلاثى المجرد عشرة أبنية ، والقسمة تقتضى اثنى عشر) ، لأن اللام للاعراب والبناء [1] فلا يتعلق به الوزن كما تقدم ، وللفاء ثلاثة أحوال . ضم وفتح وكسر ، ولا يمكن سكونها لتعذر الابتداء بالساكن وللعين أربعة أحوال : ثلاث حركات مع السكون ، والثلاثة فى الأربعة اثنا عشر ، (سقط فُعِل) [2] بضم الفاء وكسر العين، (وفِعَل) بكسر الفاء وضم العين (استثقالا) للخروج من ثقيل إلى ثقيل يخالفه ، وأما نحو : عُنق ورِئبل فماثل الثقيلين خفف شيئاً ، والخروج من الكسر إلى الضم أثقل من العكس ، لأنه خروج من ثقيل إلى أثقل منه، فلذلك لم يأت فِعُل فى فِعْل ولا فى اسم إلا فى الحِبُك إن ثبت، ويجوز ذلك إذا كانت إحدى الحركتين غير لازمة نحو: يضْرِبُ [3] وأما: فُعِل، فلما كان ثقله أهون بقليل جاء فى الفعل المبنى للمفعول ، وجُوِّز ذلك لعروضه لكونه فرعاً على المبنى للفاعل ؛ فان قيل : لا نسلم سقوط فُعِل فى الأسماء ، إذ قد جاء الدُّئِل [4] علما لأبى قبيلة ، وجنسا لدويبة ، شبيهة بابن عرس ا قلنا : أجاب عنه المصنف بقوله : (وجعل الدئل منقولا) ، أى أنه ليس ببناء أصلى فى الاسماء ، بل هو منقول

---

(١) كلمة (والبناء) ساقطة من مخطوطة (س) .

(٢) فى متن الشافيه ١ / ٣٥ (سقط منها فعل) بدلا من (سقط فعل) .

(٣) قوله : نحو يضرب : أى بكسر الراء وضم الباء ، وهذه الضمة غير لازمة ، لأن المضارع قد ينصب أو يجزم .

(٤) هى القبيلة التى ينسب إليها أبو الأسود الدؤلى .

من الفعل إلى الاسم[١] ، وأصله : دأل من الدألان ، وهو مشى تقارب فيه الخطا ، أما إذا كان علما فلا إشكال فى جواز الاستعمال[٢] ، لكثرة نقل الأعلام من الأفعال ، كشمّر ويزيد ، وأما إذا كان جنساً فهو وإن كان قليلا فقد جاء منه شطر صالح ، كقوله ﷺ[٣] : إن الله يهاكم عن قيل وقال[٤] ، فان قيل : قد جاء الوِعل لغة فى الوعل ، والرِّئم بمعنى الاست ! والجواب : الحمل على الشذوذ ، فان قيل : لا نسلم سقوط فِعْل ، إذ قد جاء الحِبُك بكسر الحاء وضم الباء على ما نقل بعضهم ! قلنا : أجاب المصنف عنه بقوله : (والحبك إن ثبت) أى لا يقطع بثبوته ومع فرضه (فعلى تداخل اللغتين فى حرفى الكلمة) يحمل ، وذلك أن فيه لغتين : الحُبُك بضم الحاء والباء ، والحِبِك بكسرهما ، فأراد المتكلم أن يقول الحِبِك بكسرتين ، ثم بعد كسر الحاء ذهل عنه[٥] وذهب إلى اللغة الأخرى ، وهى الحُبُك بضمتين ، فلم يرجع إلى ضم الحاء ، بل خلاها مكسورة ، فتداخلت اللغتان لغة كسرها ولغة ضمهما فى حرفى الكلمة الحاء والباء ، وفى تركيب الحِبُك من اللغتين — إن ثبت[٦] نظر ، لأن الحُبُك بضمتين جمع الحبك ، وهى الطريقة فى الرمل ونحوه ، وبكسرتين — إن ثبت — فهو مفرد مع بعده ، لأن فِعلا قليل حتى أن سيبويه قال لم يجىء منه إلا إبل ، وبعد تركيب اسم من مفرد وجمع ، فالأولى الحكم بالشذوذ إن ثبت .

---

(١) قوله (إلى الاسم) غير موجود فى مخطوطة (ق) .

(٢) قوله (فى جواز الاستعمال) غير موجود فى مخطوطة (ق) .

(٣) فى مخطوطة (ق) كقوله : عليه السلام.

(٤) جاء فى شرح شافية ابن الحاجب ٣٢/٣ ويروى : عن قيل وقال — على إبقاء صورة الفعل ، قال ابن الأثير : معنى الحديث أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن فضول ما يتحدث به المتجالسون من قولهم : قيل كذا وقال كذا ا . هـ

(٥) ذهل عن الشىء : نسيه وغفل عنه ، وبابه قطع ، وذهل أيضاً بالكسر ذهولا مختار الصحاح ٢٢٤ .

(٦) قوله (إن ثبت) ساقط من مخطوطة (ص .

(وهي) أي الأبنية العشرة: مفتوح الفاء مع أربع حالات العين (فَلْسٌ، فَرَسٌ، كَتِفٌ، عَضُدٌ) ومكسورها مع ثلاث حالات العين: (حِبْرٌ، عِنَبٌ، إِبِلٌ)، ومضمومها مع ثلاث حالات العين أيضاً: (قُفْلٌ، صُرَدٌ) اسم لطائر، (عُنُقٌ، وقد يُرَدُّ بعضٌ) من الأوزان المذكورة (إلى بعض) منها، وهي أربعة أوزان، والخامس على رأي كما سيتضح ذلك، أعني ردّ بعض إلى بعض لغة بني تميم، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء.

(فَعِل مما ثانيه حرف حلق كَفَخِذ يجوز فيه) ثلاث تغريعات مطردة اطراداً لا ينكسر، (فَخْذ) بالرد إلى فَلْس بحذف الكسرة للتخفيف كراهة للانتقال من الفتح الخفيف إلى الكسر الذي هو أثقل منه في بناء الثلاثي المبني على الخفة، فسكنوه لأن السكون أخف من الفتح، فيكون الانتقال إلى الأخف، (وفِخْذ) بالرد إلى حِبْر بنقل الكسرة إلى الفاء بعد حذف حركتها كراهة للانتقال من الفتح الخفيف إلى أثقل منه وهو الكسر، ولحذف أقوى الحركتين المتقاربتين، إذ الفتحة قريبة من الكسرة، وهي الكسرة، فنقلت إلى ماقبلها (وفِخِذ) بالرد إلى إِبِل باتباع حركة الفاء حركة العين لقوة حرف الحلق، (وكذلك)[1] أي وكَفَعِل الاسمي الحلقي العين (الفعل) أي فَعِل الفعلي الحلقي العين (كشَهِد) تطرد فيه الثلاث التغريعات المذكورة، (ونحو كَتِف) أي فَعِل الذي ليس ثانيه حرف حلق (يجوز فيه كَتْف) بالرد إلى فَلْس (وكِتف) بالرد إلى حِبر لما تقدم، ولم يجز فيه الإتباع لعدم القوة لغير حرف الحلق، (ونحو عَضُد يجوز فيه عَضْد) بالرد إلى فَلْس لما تقدم في رد فخذ اليه، ولم يجز فيه الرد إلى قُفل بالنقل، لبعد الضمة عن الفتحة، فلم يبال بحذفها، (ونحو عُنُق يجوز فيه عُنْق) بالرد إلى قُفل، لاستثقال توالي الضمتين، (وفي إبل وبلز[2]) وهي الناقة والمرأة الضخمة (يجوز فيهما إبْل وبِلْز) بالرد

(١) في شرح الشافية «١/٣٩»، وكذا.

(٢) في شرح الشافية «١/٣٩» ونحو إبل وبلز.

إلى حِبر استثقالا لتوالى الكسرتين (ولا ثالث لهما)، قال سيبويه : مايعرف إلا إِبِل، وزاد الأخفش بِلزاً ، وكأنه لم يثبت عند المصنف ماروى من الحِبر لصِغرة الأسنان ، والإِطِل للخاصرة، والإِبط لغة فى الإِبط ، والإِقط لغة فى الأِقط ، وأتان إِبد أى ولود ، وفى بعض النسخ ونحو إِبل وبلز ، ولا ينافيه قوله : ولا ثالث لهما ، إذ المراد بنحوهما مايمكن وجوده مما هو على وزنهما وإن لم يكن موجودا عند المصنف، (ونحو قُفْل يجوز فيه قُفُل على رأى) بالرد إلى عُنُق ، وعن الأخفش إن كل فُعْل فى الكلام فتثقيله جائز إلا ماكان صفة كحُمْر ، أو معتل العين كسُوق ، وكذا قال عيسى بن عمر ، لكنه لم يستثن الصفة ومعتل العين (لمجىء عُسُر ويُسُر) فى عُسْر ويُسْر، فإن الضم فرع السكون فيهما لقلة الاستعمال بالضم ، وكثرته بالسكون ، والأكثرون لايجوزون ذلك لما فى الضم من كثرة الثقل ، وإن جاز تثقيل فَلْس حلقى العين بردهإلى فَرَس كالشَّعْر والشَّعَر ، والنَّحْر والنَّحَر لخفة الفتحة بالنسبة إلى الضمة ، والجواب عن عُسُر ويُسُر إما ادعاء أنها أصلان، وإما ادعاء العكس ، أعنى أن الساكن لكونه أخف فرع المضموم ، فإن قيل : جميع التفاريع المذكورة كانت أقل استعمالا من أصولها ، وبهذا عرف الفرعية ، وعُسْر ويُسر بالسكون أشهر منهما بالضم ! أجيب بأن ثقل الضمتين أكثر من الثقل الحاصل فى سائر الأصول المذكورة ، فيجوز أن يحمل تضاعف الثقل على قلة الاستعمال فى بعض الكلمات وإن كانت أصلا .

واعلم أن هذا التفريع وردبعض إلى بعض هو لغة تميم، وأما الحجازيون فلا يفرعون ، وماجاء مما يوهم ذلك حمل على أنه لغتان فى الكلمة ، وأنه يجوز عند التميميين فى فَعِل الفعلى مما ليس عينه حرف حلق كعَلِم : إسكان العين ، كما جاز فى الاسم نحو : كتف ، وفى فَعُل مضموم العين ككرم أيضا إسكانها

كما جاز فى الاسم نحو : عضد ، وأنه قد يخفف فِعل المبنى للمفعول بتسكين العين كقولهم :

لم يحرم من فُصِّد له[1] ، أى من فِصد له ، وأنه لايجوز رد فَرَس الى فَلْس ، وقوله[2]:

وما كل مبتاع ولو سلف صفقُه يراجع ماقد فاته برداد

شاذ .

— أبنية الرباعى —

ولما فرغ من أبنية الثلاثى ذكر الرباعى ، وقدمه على الخماسى ، لأنه أخف فقال :

(وللرباعى خمسة) ، والقسمة تقتضى ثمانية وأربعين حاصلة من ضرب ثلاث حالات الفاء فى أربع حالات العين ، تصير اثنى عشر ، تضربها فى أربع حالات اللام الأولى تصير ثمانية وأربعين ، اقتصر منها على ماذكر ، وسقط الباقى للتعذر فى بعض ، وهو ماالتقى فيه ساكنان ، وللاستثقال فى الباقى ، وهى : (جَعْفَر) وهو النهر الصغير ، (وزِبْرِج) الزينة من وشى أو جوهر ، وقيل الذهب ، وقيل السحاب الرقيق ، (وبُرْثُن) وهو للسبع والطير بمنزلة

---

(١) فى القاموس ١/٣٤٧ : وبات رجلان عند أعرابى ، فالتقيا صباحا ، فسأل أحدهما صاحبه عن القرى ، فقال : ماقريت وإنما فصد لى ، فقال : لم يحرم من فصد له ، أى لم يحرم القرى من فصدت له الراحلة ، فحظى بدمها .

(٢) البيت للأخطل التغلبى ويروى صدره: وما كل مغبون ولو ساف صفقه ، والمغبون الذى يخدع وينقص منه فى الثمن أو غيره ، وساف « بسكون اللام » أصله : سلف « بفتحها » فسكنت لضرورة الوزن ، ومعناه : مضى ووجب ، وصفقه : مصدر مضاف إلى ضمير المبتاع أو المغبون ، والصفق : إيجاب البيع ، والرداد « بكسر الراء وفتحها » فسخ البيع شرح الشافية ١/٤٤ .

الأصابع للإنسان ، والمخاب ظفر البرثن (ودرهم وقطر)[1] هو ما تصان فيه الكتب ، (وزاد الأخفش) بناء سادسا وهو فُعْلَل بضم الفاء وفتح اللام الأولى وسكون العين وروى (جُخدُبّ)[2] كذلك ، وهو الجراد الأخرص الطويل الرجلين ، وسيبويه يرويه بضم الدال كبرثن ، والحق ثبوته كما حكى الفراء من طُحْلُب وبُرقَع[3] ، وإن كان المشهور فيهما الضم ، لكن النقل لا يرد ، وإن كان المنقول[4] غير مشهور ، مع ثقة الناقل ، فإن قيل : لا نسلم انحصار أبنية الرباعي في الخمسة أو الستة ، لأنه قد ثبت جَنْدَل : لموضع فيه الحجارة : بفتح الفاء والعين وكسر اللام الأولى ، وعُلَبِط : للغليظ من اللبن وغيره : بضم الفاء وفتح العين وكسر اللام الأولى ! قلنا : أجاب المصنف عنه بقوله : (وأما جَنَدِل وعَلَبِط[5] فتوالي الحركات) الأربع في كلمة واحدة مستكره عندهم ، ومن ثم[6] سكنوا لام ضربت (حَمَلَهُما) يعني أوجب حملهما (على) أنهما ليسا ببناءين للرباعي ، بل هما في الأصل من المزيد فيه ، أعني (باب جَنَادِل وعُلاَبِط) ، فقصرا بحذف الألف ، وكذلك هُدَبِد للبن الحامض مقصور من هدابد ، ودُوَدِم من دُوَادِم .

— أبنية الخماسي والمزيد فيه —

(وللخماسي أربعة) ، والقسمة العقلية تقتضي مائة واثنين وتسعين حاصلة

---

(١) وردت الكلمات : وزبرج وبرثن ودرهم وقطر « بغير حرف العطف » في متن الشافية ١/٤٧ ، ومعنى جعفر : النهر ، زبرج : من معانيه الزينة ، قمطر : مايصان فيه الكتب .

(٢) في شرح الشافية « ١/٤٧ » نحو جخدب .

(٣) الطحلب : خضرة تعلو الماء إذا طال مكثه ، والبرقع : نقاب المرأة ، ومايستر به وجه الدابة .

(٤) في مخطوط «ص» وإن كان النقل .

(٥) جندل : موضع فيه الحجارة ، وعلبط : الغليظ من اللبن وغيره

(٦) في مخطوطة (ص) ومن ثمة .

من ضرب ثلاث حالات الفاء فى أربع حالات العين تصير اثنى عشر ، تضرب فى أربع حالات اللام الأولى تصير ثمانية وأربعين تضربها فى أربع حالات اللام الثانية ، تصير مائة واثنين وتسعين ، اقتصر منها على أربعة ، وسقط الباقى للاستثقال فى بعض والتعذر فى بعض ـ كما تقدم ـ وهى (سَفَرْجَل[1] وقِرْطَعْب) وهو السحاب (وجَحْمَرِش) وهي العجوز المسنة (وقَذَعْمِل) الابل الضخم[2] .

ولما فرغ من أبنية الاسم الأصول ذكر المزيد فيها إجمالا فى غير الخماسى وتفصيلا فيه ، فقال : (وللمزيد فيه) يعنى فى الثلاثى والرباعى (أبنية كثيرة) يطول شرحها ، إذ ترتقى على قول سيبويه إلى ثلاثمائة بناء وثمانية أبنية ، وزيد عليها بعد سيبويه نيف على الثمانين ، منها صحيح وسقيم ، فالأولى الاقتصار على قانون يعرف به الزائد من الاصلى ـ كما يجىء فى ذى الزيادة إن شاء الله ، وأما الخماسى فلما كان مزيده قليلا عده المصنف فقال :

(ولم يجىء فى الخماسى إلا عَضْرَفُوط) لدويبة (وخِزَعْبِيل[3]) للباطل من كلام ومزاح ، (وقِرْطَبُوس) للداهية والناقة العظيمة الشديدة ، وفيه لغة أخرى بفتح القاف على مثال عَضْرَفوط ، (وقَبَعْثَرى) للجمل الضخم الشديد الكثير الوبر ، (وخَنْدَرِيس) وهى الخمر ، وإنما قال (على الأكثر) ، لأنه قد قيل إن خندريسا فنعليل ، فيكون من مزيد الرباعى ، والأولى الحكم بأصالة النون ، إذ قد جاء بَرْقَعِيد لبلد ، ودردبيس للداهية ، وسلسبيل

---

(١) وردت الكلمات : سفرجل وقرطعب وجحمرش وقذعمل فى متن الشافية ١/٤٧ بغير حرف العطف .

(٢) جاء فى شرح الشافيه ١/٥١ يقال : ماأعطانى قذعملا : أى شيئا ، والقذعملة : الناقة الشديدة .

(٣) وردت الكلمات : عضرفوط وخزعبيل وقرطبوس . . فى متن الشافية ١/٤٧ بغير واو العطف .

وجحفليق ، وعلطبيس[1] ، ولا ترجح الزيادة على الأصالة إلا على تقدير ندرة الوزنين وكثرة أبنية المزيد فيه على أبنية الأصول بكثير ، كزيد الثلاثى والرباعى ، وكون الوزن بتقدير الأصالة من الأصول ، وجميعها منتف فيما نحن فيه لوجود الكلمات المذكورة ، ومقاربة مزيد الخماسى لأصوله ، وكونه مزيداً على تقدير أصالة النون لزيادة الياء قطعا ، كذا قيل ، وفى انتفاء الثانى نظر ، إذ يصير على تقدير زيادة النون من مزيد الرباعى ، لا من مزيد الخماسى ، ومزيد الرباعى أكثر من أصوله بكثير ، نعم انتفاء بعض الثلاثة كاف فى المقصود ، ولو قال بدل خندريس برقعيد لا استراح من قوله : على الأكثر.

ولما ذكر المصنف أن التصريف علم يعرف به أحوال الأبنية ذكر تلك الأحوال إجمالا ، وبين فائدة كل منها ، والحامل عليه ، فقال :

(وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة) الضرورية أو الملحقة بها ، أى يحتاج إلى هذه الأشياء المذكورة إما لتحصيل المعنى باعتبارها (كالماضى والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر واسمى الزمان المكان والآلة والمصغر والمنسوب والجمع) وإما للاضطرار إلى بعضها لفظا ، إما بعد الإعلال (و) ذلك كما فى (التقاء الساكنين) فى نحو : لم يقل ، أو عند وصل بعض الكلام ببعض كالتقائهما فى نحو : اذْهَبِ اذْهَبْ ، أو عند الشروع فى الكلام وهو (الابتداء و) لوجه استحسانى كوجوه (الوقف) ، على ما يأتى إن شاء الله تعالى ، وهذا وإن لم يكن ضروريا لإمكان الوقف على

---

(١) السلسبيل : اللين الذى لاخشونة فيه ، وربما وصف به الماء ، واسم عين فى الجنة ، قال الله تعالى « عينا فيها تسمى سلسبيلا » سورة الإنسان الآية ١٨ ، والجحفليق : العظيمة من النساء ، والعلطبيس : الأماسى البراق .

المتحرك ، لكنه فى حكم الضرورى ، لأن الوقف محل الاستراحة (وقد تكون للتوسع [١]) فى اللغة حتى لو احتيج إلى مثل هذا البناء فى وزن أو سجع كان موجودا (كالمقصور والممدود وذى الزيادة) ، كأنه أراد ما لم يدخل منها فيما سبق ، فلا يرد مؤنث أفعل التفضيل ، ومؤنث أفعل الصفة ، وزيادات اسم الفاعل واسم المفعول ، إذ تلك الزيادات للحاجة ، ولا فيما سيأتى مثل المقصور والممدود اللذين اقتضاهما الإعلال كمُعْطًى والإعطاء ، فلا يرد دخول ذلك فى قوله للاستثقال لا فى قوله للتوسع ، وزيادة الإلحاق داخلة فى التوسع ، وإن أفادت مع ذلك غرض إلحاق كلمة بأخرى ، (وقد تكون للمجانسة كالإمالة ، وقد تكون [٢] للاستثقال كتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والإدغام والحذف) ، وأعلم أن المصنف جعل جميع ما ذكر أحوال الأبنية ، وقد سبق لك إشارة إلى خلاف ذلك ، والحق أنها ثلاثة أقسام :

بعضها أحوال أبنية ، وهى بعض التقاء الساكنين ، وهو التقاؤهما فى كلمة نحو : لم يقل ، والابتداء والإمالة ، وتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال وبعض الإدغام ، وهو الإدغام فى كلمة نحو : ردَّ ، والحذف ، وكذا بعض الوقف كالوقف بالنقل والتضعيف ، وحذف الياء فى نحو القاضي ، وإثباتها فى نحو قاض كما سيأتى .

وبعضها ليس ببنية ولا حال بنية ، وهى ثلاثة : أكثر الوقف ، وبعض التقاء الساكنين ، وهو التقاؤهما فى كلمتين نحو : اذْهَبِ اذْهَبْ ، وبعض الإدغام فى كلمتين نحو : اضرب [٣] بكراء لما عرفت أنه لا اعتبار بحركة الآخر وسكونه فى البناء ، وسائر ما ذكر أبنية ، على أن تسميتها أبنية أيضا على

---

(١) فى مخطوطة (ق) : وقد تكون للتوسيع ، وتكرر ذلك .

(٢) فى مخطوطة (ص) وللاستثقال .

(٣) فى مخطوطة (ق) نحو : ضرب بكر وما أوردته المخطوطة (ص) يظهر فيه الإدغام .

سبيل المجاز لما عرفت من حقيقة البناء ، وإنما هي أشياء ذوات أبنية ، لكنه مجاز مشهور ، يقال : ضرب مثلا بناء حاله كذا ، ثم إنه قدم الفعل لأنه الأصل في التصريف لثقله ، وقدم الماضي لأنه أصل أمثلة الأفعال ، إذ المضارع هو الماضي بزيادة حرف المضارعة ، والأمر مأخوذ من المضارع ، فقال :

— أبنية الماضي المجرد الثلاثي —

(الماضي للثلاثي) ؛ وقدمه على الرباعي لخفته (المجرد) عن الزوائد (ثلاثة أبنية) لم يرد غيرها لثقل الفعل وهي : (فَعَلَ ، فَعِلَ[1] فَعُلَ) ، ولم يبن منه ساكن العين ، لأنه[2] لما كان يتصل به الضمير المرفوع المتحرك مطردا قصدوا أن يكون على وتيرة واحدة في سكون آخره ، فلو بنوا منه ساكن العين لزم إما مخالفة أخواته إن بقيت حركته ، وإما التقاء الساكنين على غير حده إن لم يحرك ، وإما كثرة التغيير إن سكن وحرك الأول ، (نحو : ضربه وقتله وقعد[3] وجلس) ، مثل لفَعَلَ المفتوح العين بأربعة ، لأنه يكون متعديا ولازما ، وعلى كل تقدير فمضارعه إما بكسر العين أو بضمها ، وأما الفتح لأجل الحلقي فهو فرع ، فلم يمثل له ، (وشرب به وورقه وفرح ووثق) ، مثل أيضا لفَعِلَ المكسور العين بأربعة ، لأنه أيضا يكون متعديا ولازما ، وعلى كل تقدير فمضارعه إما مفتوح العين كشرب وفرح ، أو مكسورها كورق ووثق ، (وكَرُمَ) مثل لفَعُلَ المضموم العين بواحد ، لأنه لا يكون إلا لازما ، ومضارعه مضموم العين فقط .

---

(١) وردت الكلمات (فعل ، فعل ، فعل) بالعطف في متن الكافية (١/٦٧) .
(٢) في مخطوطة (ق) وكأنه .
(٣) في متن الشافية ١/٦٧ (وجلس وقعد) .

— الماضي الثلاثي المزيد فيه —

(والمزيد فيه) أي في الثلاثي (خمسة وعشرون) بناء هي المشهورة ، وقد جاء غيرها قليلا بعضها ملحق وبعضها غير ملحق، ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل : زيادة حرف فصاعدا على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى ، صائرا بها المزيد فيه بزنة كلمة أخرى مصرفا تصريفها ، إلا الحذف في الملحق بالخماسي ، فقولنا : زيادة حرف كملحق الرباعي نحو : قردد وجلبب ، إذا كان المزيد فيه ثلاثيا ، أو الخماسي : إذا كان المزيد فيه رباعيا ، وقولنا : فصاعدا كملحق الخماسي إذا كان المزيد فيه ثلاثيا كألندد الملحق بسفرجل ، وقولنا : على تركيب يشمل ما كان ذلك التركيب قبل الإلحاق كلمة نحو : شملل ، فإن شملل موجود ، ومالم يكن ذلك التركيب كلمة بأن لم يوضع نحو: كوكب، إذ لم يوضع ككب لمعنى، وقولنا: غير مطردة في إفادة معنى: يخرج زيادة نحو : أخرج وكرم ، وسائر ما تطرد ، أي تغلب زيادته في إفادة معنى غير التأكيد ، كزيادة اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر والزمان والمكان ، فلا يقال : إن أكرم مثلا ملحق بدحرج ، ولا مقتل بجعفر لما اطردت الزيادات في إفادة معنى ، ومن ثم[1] يدغم نحو : امدّ ومردّ ، مع جواز الإدغام في الملحق كما سيأتي إن شاء الله تعالى ، وفي قولنا : غير مطردة في إفادة معنى : إشارة إلى أنه لا يضر تغير المعنى بزيادة الإلحاق ، فإن معنى حوقل مخالف لمعنى حقل ، وإنما الشرط عدم الاطراد، وقولنا : صائرا بها المزيد فيه[2] بزنة كلمة أخرى : لأنه لو خالفها في شيء من الزنة ، لم يسم المزيد فيه ملحقا بها ، فلا يقال : لمن قرددا مثلا ملحق بقمطر ، وقولنا : مصرفا تصريفها : احتراز من أن يخالفها في شيء من التصريف ، ونعني به الماضي، والمضارع ،

---

(١) في مخطوطة (س) ومن ثمة .
(٢) كلمة (فيه) ساقطة من مخطوطة (س)

والمصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول إن كان الملحق به فعلا ، والتصغير والتكسير إن كان الملحق به[1] اسما ، فلا يقال إن كتابا ملحق بقمطر لما خالفه فى الجمع ، إذ يقال قماطر ، ولا يقال كتايب ، بل كتب ، وقولنا : إلا الحذف فى الملحق بالخماسى يعنى فإنه لا يشترط موافقته للخماسى فيه ، إذ فى الخماسى يحذف فى التصغير والتكسير الحرف الأخير ، أو ما أشبه الزائد على ما سيأتى إن شاء الله تعالى ، ويحذف فى الملحق الحرف الزائد ، إذا عرفت هذا فالملحق من مزيد الأفعال بعضه (ملحق بدحرج نحو شملل) ، أى : أسرع ، (وحوقل) ، أى كبر وعجز عن الجماع ، (وبيطر) أى عمل البيطرة ، وهى شق الحافر (وجهور) رفع صوته ، (وقلنس وقلسى) زيد عمراً : ألبسه القلنسوة ، فإن اللام الثانية فى شملل ، والواو فى حوقل ، والياء فى بيطر ، والواو فى جهور ، والنون فى قلنس ، والألف فى قلسى : زوائد للإلحاق بدحرج (و) بعضه (ملحق بتدحرج نحو تجلبب) أى لبس الجلباب ، (وتجورب) أى لبس الجورب ، (وتشيطن) صار كالشيطان فى تمرده ، (وترهوك) أى تبختر فى مشيته ، (وتمسكن) تشبه بالمساكين ، (وتفاقل) أظهر من نفسه ما ليس فيه من الغفلة (وتكلم)، وفى كلامه نظر من وجهين :

الأول : أن ظاهره يقضى بأن زيادة التاء فى هذه الأوزان للإلحاق بالمزيد فيه ، أعنى تدحرج ، وهم لا يجوزون أن يقع حرف الإلحاق إلا فى مقابلة أصلى ، وأيضاً لا تكون زيادة الإلحاق عندهم فى الأول ، كذا قيل ، والمفهوم من كلام الرضى أنهم إنما يمنعون ذلك إذا كان بغير مساعد كأبلم[2] وإثمد ،

---

(١) كلمة (به) ساقطة من مخطوطة (س) .

(٢) الأبلم (بضمتين) بينهما سكون ، أو (كسرتين) بينهما سكون هو خوص النخل ، والإثمد : حجر يكتحل به .

فأما إذا كان ثم مساعد كألندد [١] ، وكما نحن فيه ، فإن فيها مساعدا ، وهو النون فى ألندد ، والباء مثلا فى تجلبب [٢] ، على أن نجم الأئمة ينازعهم فى الموضعين ، وأيضا الظاهر أن التاء فى تجلبب إنما زيدت بعد إلحاق ما دخلته لغرض المطاوعة ، كما تزاد فى الملحق به كذلك .

الثانى : أن نحو : تغافل وتكلم مما زيادته مطردة فى إفاده معنى — كما سيأتى — وما هذا حاله قد عرفت أنه لا تكون زيادته للإلحاق .

قال نجم الأئمة ، وفى عدّ نحو : تمسكن من الملحق نظر أيضاً ، لأن زياده الميم فيه ليست لقصد الإلحاق ، بل هى من قبيل التوهم ، ظنوا أنها فى نحو مسكين فاء الكلمة كقاف قنديل ودال درهم ، والقياس تسكن ونحوه كما يجىء إن شاء الله تعالى فى ذى الزيادة .

(و) بعضه (ملحق باحرنجم) أى بمزيد الرباعى ، يقال احرنجمت الإبل : [٣] ازدحمت (نحو اقعنسس) أى رجع وتأخر ، (واسلنقى) ، يقال : سلقيته أى صرعته فاسلنقى ، فالسين الثانية فى الأول ، والألف فى الثانى للإلحاق دون الهمزة والنون لكونهما فى مقابلة الهمزة والنون الزائدتين ، ولا يكون عندهم حرف الإلحاق إلا فى مقابلة أصلى ، وفى عدّ اسلنقى من الملحق باحر نجم تجوز ، إذ الزيادة فيه جاءت بعد إلحاق سلقى بدحرج كما قلنا فى تجلبب .

وأما اقعنسس فليس مثله ، إذ لم يستعمل قعس ، واعلم أن نجم الأئمة

---

(١) الألندد والياندد مثل الألد : وهو الشديد الخصومة .

(٢) الجواب مفهوم من سياق الكلام ، أى : فإنهم لا يمنعون ذلك .

(٣) فى مخطوطة (ق) : أى ازدحمت .

يجيز وقوع حرف الإلحاق لا فى مقابلة أصلى كما سبقت الإشارة إليه ، لكنه قال : [١] لا تلحق كلمة بكلمة مزيد فيها إلا بأن يجىء فى الملحق ذلك الزائد بعينه فى مثل مكانه فى الملحق به ، فلا يقال إن اعشوشب [٢] واجلوذ ملحقان باحرنجم ، لأن الواو فيهما فى موضع نونه (و) بعضه (غير ملحق) لعدم حصول معنى الإلحاق فيه ، (نحو أخرج وجرب وقاتل وانطلق واستخرج) ، لاطراد كل من زوائده فى إفادة معنى كما سيجىء ، وإن كان كل من : أخرج وجرب وقاتل موازنا لدحرج ، مع أنه ليس مثله واقتدر فى جميع التصرفات ، إذ المخالفة فى بعض التصاريف تمنع الإلحاق ، وقد خالفه فى أشهر مصدرى دحرج ، أعنى : فعللة ، (واشهابٌ واشهبٌ) أى أبيض ، لعدم أصلىٍّ بزنته حتى يلحق به ، (واغدَوْدَنَ) ، يقال : اغدودن النبت والشعر أى طال ، (وا عْلَوَّط) البعير : تعلق بعنقه ، لأنهما وإن كانا بزنة احرنجم ، لكن ليس فيهما الشرط الذى ذكرناه ، أعنى وقوع الزائد بعينه فى مثل مكانه فى الملحق به .

ومن هنا يعلم أن فى استخرج مانعا آخر عن الإلحاق باحرنجم غير اطراد زيادته فى معنى ، (واستكان) أى ذل وخضع (قيل) أصله : (افتعل) مثل : اقتدر ، مأخوذ (من السكون) ؛ لأن الذليل يسكن ، (فالمد) أى الألف شاذ ، إذ القياس استكن ، فأشبعت الفتحة كما فى قوله [٣] :

---

(١) عبارة الرضى تختلف فى بعض ألفاظها عما ذكره الشارح يقول ١ / ٥٥ .
ولا تلحق كلمة بكلمة مزيدا فيها إلا بأن يجىء فى الملحقة ذلك الزائد بعينه فى مثل مكانه فلا يقال : إن اعشوشب واجلوذ ملحقان باحرنجم ، لأن الواو فيهما فى موضع نونه .

(٢) فى مخطوطة (س) أجلوذ واعشوشب .

(٣) هذا البيت من معلقة عنترة العبسى وهو من (الكامل) والشاهد فى قوله : بنباع ، =

يَنباعُ من ذِفْرَى غَضوبٍ جَسرَةٍ زَيَّافةٍ مثلِ الفَنيقِ المُكدَمِ

إلا أن الإشباع فى استكان لازم[1]، (وقيل) هو (استفعل)، وهو الذى رجحه المصنف كما سيأتى فى الإعلال إن شاء الله تعالى، «أخوذ (من) مصدر (كان) أى الكون، لكن المصنف حذف المضاف للعلم به، أو لكون القائل كوفيا، (فالمد قياسي)، إذ أصله: استكون، أى تحول من كون وهو العز إلى كون آخر وهو الذل، فالسين للتحول، كاستحجر الطين على ماسيجىء، ثم أعل إعلال استقوم بقلب الواو ألفا، وقيل: مأخوذ من الكين، والسين أيضا للتحول[2]، أى صار كالكين، وهو لحم داخل الفرج أى فى اللين والذلة.

— معانى الأفعال الثلاثية —

ثم شرع فى بيان معانى الأفعال الأصول والمزيدة التى زيادتها مطردة لمعان، فقال:

(فَفعَل لمعانٍ كثيرة) لاتنضبط كثرة وسعة، لكونه أخف الأبنيه، فتوسعوا فيه، فقلّ أن تجد فعلا من أبنيتهم غيره له معنى إلا وقد استعمل فَعَل فيه، بخلافه، فكثيراً مايختص بمعان ولا يستعمل غيره فيها، ومن مشهور معانى فَعَل المختصة به.

= وأصله: ينبع كيقطع، فأشبعت فتحة الباء فصارت ألفا، وذفرى (بكسر فسكون) مقصورا الموضع الذى يعرق من الإبل خلف الأذن، والغضوب: الناقة الصعبة الشديدة، والجسرة: الضخمة القوية، والزيافة: المتبخترة فى مشيها، والفنيق: الفحل المكرم من الإبل، والمكدم: المعضوض.

(١) أى: وليس بلازم فى ينباع.

(٢) فى مخطوطة (س) للتحويل.

المغالبة ، أى إذا قصد الفاعل الدلالة على غلبته للمفعول فى مصدر الفعل، بنى ذلك الفعل من فَعَل بفتح العين يفعُل بضمها ، كما إذا قصدت أن تأتى بلفظ دال على أنك غلبت مقابلك فى ضربك له أو فى ضربكما للغير، فإنك تقول : ضاربنى فلان فضربتُه أضرُبُه، أى غالبنى فى الضرب فغلبته فيه ، فباب المغالبة مختص بفعَل يفعُل ، فأشار المصنف إلى ذلك فقال : (وباب المغالبة يبنى) كثيرا ، وإن لم يكن قياسا (على فعلْتُه أفعُلُه بالضم)، فإن لم يكن من باب فعل يفعلُ نقلته إليه (نحو كارمَنِى)زيد (فكرمْتُه) أى غلبته فى الكرم (أكرُمُه) أى أغلبه، فإنه من باب فَعُل ، فنقلته إلى فَعَل، وكذا إن كان من باب فعَل الذى ليس مضارعه يفعُل نحو :

غالبنى فغلبته أغلُبه، وإن كان من باب فعلَ يفعُل نحو: قتَل يقتُل ، كان المميز بين المعنيين هو القرائن ، ولا يستثنى من القاعدة المذكورة ، أعنى ضم عين المضارع (إلا)مضارع (باب وَعَدْتُ) أى المثال واويا كوعدت ، أو يائيا كيسرت (و)باب (بعت) أى الأجوف بالياء ، (و)باب (رميت) أى المنقوص بالياء ، (فإنه)أى مضارع باب كل من المذكور (أفعِلُه بالكسر) كما كان عليه فى غير المغالبة ، نحو : واعدنى فوعدته أعِدُه ، وياسرنى فيسرته أيْسِره ، وبايعنى فبعته أبيعه ، ورمانى فرميته أرميه ، لأن هذه الأنواع مضارعها من فعل مكسور العين قياسا لا ينكسر ، فكرهوا مخالفة قاعدتها المطردة ، والمميز بين معنيى المغالبة وغيرها فيها القرائن ، وعلى المغالبة حمل الجوهرى قول جرير[1] :

---

(١) ورد فى البيت فى مخطوطة (ق) الشمس (بغير الواو) وهو من (البسيط) ، وفى مختار الصحاح ص٥٧١ : وكسفت الشمس من باب : جلس ، وكسفها الله : يتعدى ويلزم ، قال الشاعر

الشمس طالعة ليست بكاسفة ... تبكى عليك نجوم الليل والقمرا

أى ليست تكسف ضوء النجوم مع طلوعها لقلة ضوئها ، ويكائها عليك .

والشمسُ طالعةٌ ليستْ بكاسفةٍ تبكى عليك نجومَ الليل والقمرا

أى أن الشمس تغلب نجوم الليل والقمر فى البكاء ، (وعن الكسائى) أنه استثنى ماعينه أولامه حرف حلق ، فيقول إن مضارعه يلزم أن يكون فى باب المغالبة مفتوح العين لما سيأتى من مناسبة الفتح لحرف الحلق ، فيقول (فى نحو شاعرنى[1] فشعرته أشعره) ، ومانعنى فمنعته أمنعه (بالفتح) فى عين المضارع ، وهو ضعيف قياسا واستعمالا ، أما القياس فلأن حرف الحلق لايلزم طريقة واحدة حتى يحافظ عليها كما حوفظ عليها فى تلك الأنواع ، إذ تضم عين المضارع معه نحو : دخل يدخل ، وأما الاستعمال فلما حكى أبو زيد عن العرب :

شاعرته فشعرته أشعُره ، وفاخرته ففخرته أفخره بالضم ، وهذا نص فى عدم لزوم الفتح فى مثله .

(وفَعِل تكثر فيه العلل والأحزان وأضدادها) أى السلامة والفرح (كسقم[2] ومرض) فى العلل ، وسلم فى ضدها ، (وحزن) فى الحزن ، (وفرح) فى ضده ، (وتجىء الألوان والعيوب والحلى) وهى الخلق الظاهرة كالزبب[3] والغمم لكثرة الشعر فيعم الألوان والعيوب ، وتجىء (كلها عليه) أى على فَعِل ، والأغلب فى الألوان :

افعلّ وأفعالّ نحو : ابيضّ واحمرّ واصفرّ وازرقّ واخضار ، نعم وقد شاركه فَعُل مضموم العين فى الألوان والعيوب والحلى ، وإلى هذا أشار المصنف بقوله : (وقد جاء أُدِمُ وسُمُرُ) فى الالوان (وعَجِفُ[4] وحُمِقُ وخُرِقُ) أى حمق

---

(١) فى ملن الشافية ١/٧٠ من الشرح : فى نحو شاعرته ...

(٢) فى متن الشافية ١/٧١ من الشرح : نحو سقم ...

(٣) الزبب : كثرة شعر الذراعين والحاجبين . والغمم : كثرة الشعر فى الوجه والقفا .

(٤) عجف كفرح وكرم نهو أعجف : إذا ذهب سمنه ، وهو العجف بفتحتين .

(وعجم) أي عيّ بالكلام لآفة فى لسانه (ورُعن) من الرعونة وهى الحمق فى العيوب (بالكسر والضم) ، واعلم أن كلام المصنف لا يدل على اختصاص فَعِل بشيء من المعانى المذكورة ، ولا أنه فيها أكثر منه فى غيرها، ولا أنها فيه أكثر منها فى غيره . نعم يفهم من كلام نجم الأئمة هنا وفى الصفة المشبهة أن الغالب فى وضع فَعِل المعانى المذكورة وما ناسبها لا أنها غالبة فيه أيضا.

(وفَعُل لأفعال الطبائع) أى الغرائز، يعنى الأوصاف المخلوقة (ونحوها) وهو ما كان له لبث نحو: طهر ومكث[1]، ثم مثل لأفعال الطبائع فقال: (كحَسُن وقَبُح) فإنهما من الصفات المخلوقة، إذ المراد بالحسن تناسب الشكل واللون ، والقبح ضده ، (وكبُر وصغُر) فإن كون الشيء صغيرا بالنسبة إلى ما هو أكبر منه خلق، وظَرُفَ أى صار ظريفا لطيفا فى شكله فهو خلق، ولو قصد الظرافة المكتسبة فى أدب أو صناعة كان مما هو نحو أفعال الطبائع ، ولعل الحمل عليه أنسب ليحصل له التمثيل، (فمن ثمة[2]) أى ومن جهة كونه موضوعا لما ذكر (كان لازما) أى فقط ولو قال : ومن ثمة لم يكن إلا لازما لكان أظهر ، وإنما لم يكن إلا لازما[3] لأن الغريزة لازمة لصاحبها لا تتعدى إلى الغير ، (وشذ رَحُبَتْكَ الدار)، هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره: أنه قد جاء متعديا فى قولهم : رحبتك الدار ، فلا يصح قولك كان لازما ! فأجاب بأنه شاذ مخالف للقياس ووجهه مع الشذوذ أنه نزع منه الخافض وأوصل الفعل ، فلا يكون فى الحقيقة من المتعدى وإليه أشار بقوله :

(أى رَحُبَتْ بك) فكأنه قال : إنه لا يرد إشكالا لأنه من غير هذا الباب أعنى من غير باب المتعدى بنفسه مع أنه شاذ ، إذ نزع الخافض والنصب

---

(١) مكث وبابه نصر ، ومكث أيضا بالضم مكثا (بفتح الميم) مختار الصحاح ص٦٢٩ .
(٢) فى مخطوطة (ق) . فمن ثم .
(٣) عبارة (وإنما لم يكن إلا لازما) غير واردة فى مخطوطة (ق) .

به ليس بقياسي، قال نجم الأئمة(١): قال الأزهري: هو من كلام نصر بن سيار، وليس بحجة، فالأولى أن يقال: - إنما عداه لتضمنه معنى وسع، أي وسعتك، فإن قيل: قد قال الجمهور إذا أسند الأجوف الواوي نحو: ساد(٢)، أو اليائي نحو: باع(٣) من فعل مفتوح العين إلى الضمير المرفوع المتحرك، نقل الأول إلى فعل بضم العين، والثاني إلى فعل بكسر العين، لتنقل حركة العين إلى الفاء بعد حذفها(٤)، فيحصل بذلك الفرق بين الواوي واليائي، فإذا كان فعل الأجوف الواوي متعديا نحو سودت ونقل إلى سودت، فقد جاء من فعل ما هو متعد، وإن كان منقولا، فكيف يصح قول المصنف إن فعل على الإطلاق لازم؟ قلنا: أجاب المصنف بأن ما ذكره الجمهور من أن الضم إنما حصل في: سودت زيدا بواسطة النقل إلى فعل غير صحيح، فقال: (وأما باب سدته فالصحيح أن الضم) فيه اجتلاب ابتداء (لبيان بنات الواو) أي بيان الكلمات التي فيها واو (لا) أنه حصل الضم (للنقل)، أي بواسطة نقل فعل، إلى فعل ثم نقل الضمة إلى الفاء وحذف الواو، فهو باق على أنه فعل مفتوح العين، والمتعدي هو فعل لا فعل، إذ لا نقل إليه أصلا، (وكذا باب بعته) أي الكسر فيه اجتلب ابتداء لبيان بنات الياء لا للنقل الى فعل، ثم نقل الكسرة إلى الفاء، فليس ما ذكره الجمهور صحيحا فيهما معا، لحصول المقصود وهو التنبيه على الواو واليا باجتلاب الضمة والكسرة ابتداء من غير ارتكاب توسيط النقل من باب إلى باب يخالفه من غير ضرورة، فنقول إنه أسند ساد وباع — بعد قلب حرف العلة فيهما ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله — إلى المضمر

---

(١) عبارة الرضي تختلف في بعض ألفاظها عما نقله الشارح، يقول (١/ ٧٥، ٧٦): قال الأزهري: هو من كلام نصر بن سيار، وليس بحجة، والأولى أن يقال: إنما عداه لتضمنه معنى وسع، أي: وسعتكم الدار.

(٢) قوله: نحو ساد: غير مذكور في مخطوطة (ق).

(٣) قوله: نحو باع: غير مذكور في مخطوطة (ق).

(٤) ويحذف (أي حرف العلة)

المذكور كما يسندان إلى غيره، نحو: ساد وباع زيد، بعد القلب، فوجب حذف الألف لالتقاء الساكنين، بسبب سكون آخر الفعل لأجل الضمير، فبقي: سَدت وبَعت، فخيف التباس الواوى باليائى، وأمكن الفرق بينهما باجتلاب ضمة على فاء الأول، وكسرة على فاء الثانى، فاجتلبتا من غير توسيط تحويل إلى فُعل وفِعل، ولو قال لبيان بنات الواو بغير نقل لكان أظهر لإيهام عبارته أن غيره لا يقول بأن الضم لبيان بنات الواو، بل للنقل، وليس كذلك إذ لا خلاف بينه وبينهم على مقتضى التقرير السابق إلا فى توسيط النقل عندهم وعدم توسيطه عنده، فإن قيل: لو كان الضم فى نحو: سدت، لبيان بنات الواو لوجب ضم فاء الأجوف الواوى من فِعل مكسور العين نحو: خِوف، إذا أسند إلى المضمر المذكور مع أنه ليس إلا مكسوراً! قلنا: أجاب المصنف بقوله: (وراعوا فى باب خِفت بيان البنية)، أى بنية فعل: إذ يحصل ذلك بتحريك الفاء بمثل حركة العين لتخالفهما بخلاف: فَعل مفتوح العين، فإنهما لتجانسهما لا يمكن التنبيه فيه على البنية، والواجب هو البنيه على البنية إذا أمكن، وإنما عدل عنه فى فعَل لعدم إمكانه، فراعوها فى خفت، ولم يبالوا بلبس الواوى باليائى فى نحو هبت، وتوضيح الكلام فى المقام على مقتضى ما ذكره المصنف: أن الأجوف إما واوى أو يائى، وعلى كل تقدير إما أن يكون مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها، صارت ستة أقسام، لكن لم يأت من الأجوف اليائى على فَعل إلا هيؤ، لكن ياؤه لم تعل، بل بقيت على حالها، فيسند إلى ظاهر أو مضمر، كما يسند: شرُف من غير تغيير فبقيت خمسة أقسام:

«فَعل الواوى» كسَود و«اليائى» كبيَع، وفِعل «الواوى» كخِوف و«اليائى» كهِيب، وفُعل «الواوى» كطُول، فوجب قلب حرف العلة فيها ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله، فإذا أسند شيء منها إلى غير الضمير المذكور نحو: ساد أو باع أو خاف أو هاب أو طال زيد، لم يكن حاجة إلى التنبيه

على بنية ، ولا على واو ، ولا على ياء ، لأن الألف موجودة ، وما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحا ، وإن أسند إلى الضمير المذكور وجب حذف الألف لالتقاء الساكنين ، فيمكن تحريك الفاء بغير الفتحة ، وحينئذ أمكن فيما عينه مكسورة [1] ، أو مضمومة [2] التنبيه على البنية لتخالف حركة العين والفاء بتحريك الفاء بحركة العين ، فيجب التنبيه عليها ، فالكسرة فى : خِفت ورِهبت ، والضمة فى : طُلت لبيانها من غير نظر إلى واو ولا ياء .

وأما ما عينه مفتوحة فلا يمكن التنبيه فيه على البنية ، إذا التنبيه إنما يحصل بحركة العين ، وهى هنا مجانسة لحركة الفاء ، فلا يحصل بها تنبيه على البنية ، لكن يمكن التنبيه على أنه واوى أو يائى باجتلاب الضم فى نحو : سُدت والكسر فى نحو : رِبت ، فوجب المصير إليه مراعاة لما تقتضيه الحكمة بقدر الإمكان .

— أثر الزيادة فى الأفعال —

ولما فرغ من أبنية الثلاثى الأصول شرع فى بيان بعض المزيد ، وهو ما زيادته مطردة فى إفادة معنى ، لأن ما عداه إما ملحق ، والغرض المهم فيه لفظى ، كما عرفت ، وإما غير ملحق لكن زيادته غير مطردة فى إفادة معنى ، فلم ير العناية به ، فقال :

— معانى أفعل —

(وأفعل للتعدية غالبا) ، أى يأتى لمعان ، والغالب فيها هو التعدية ، وهى

---

(١) فى مخطوطة (س) : مكسورة مثل خوف .

(٢) فى مخطوطه (س) : مضمومة طول .

أن تجعل ما كان فاعلا : مفعولا لمعنى الجعل، فاعلا لأصل الحدث على ما كان (نحو أجلسته) ، فمعنى أجلست زيدا : جعلت زيدا جالسا ، فصار زيد مفعولا لمعنى الجعل الذى استفيد من الهمزة ، وبقى فاعلا للجلوس ، كما كان فى : جلس زيد ، فإن كان الفعل الثلاثى غير متعد صار بالهمزة متعديا إلى واحد ، وإن كان متعديا إلى واحد ، صار بالهمزة متعديا إلى اثنين : أولهما مفعول الجعل والثانى لأصل الفعل نحو : أحفرت زيدا النهر ، أى جعلته حافرا له ، فالأول ، مجعول ، والثانى : محفور ، ومرتبة المجعول مقدمة على مرتبة مفعول أصل الفعل ، لأن فيه معنى الفاعلية ، وإن كان الثلاثى متعديا إلى اثنين صار بالهمزة متعديا[1] إلى ثلاثة : أولها الجعل ، والثانى والثالث لأصل الفعل ، وهو فعلان فقط : أعلم ورأى ، وأما : أنبأ وأخبر فليس لهما فعل ثلاثى[2] .

(والتعريض) ، أى تفيد الهمزة أنك جعلت ما كان مفعولا للثلاثى معرضا لأن يكون مفعولا لأصل الحدث ، سواء كان مفعولا له أولا ، (نحو) : الفرس (أبعتُه) ، أى عرضته للبيع ، سواء كان مبيعا أولا ، (ولصيرورته) أى لصيرورة ما هو فاعل أفعل ، فيرجع الضمير إلى ما يدل عليه سياق الكلام ، إذ أفعل : فعل لا بد له من فاعل (ذا كذا) : لفظ كذا : كناية عن شىء ، أى صاحب شىء ، وذلك الشىء إما اشتق منه أفعل (نحو : أعدّ البعيرُ) ، أى صار ذا عُدّة ، وهى داء يصيب[3] الإبل ، وإما صاحب ما اشتق منه : نحو : أجرب فلان ، أى صار ذا إبل جرب ، (ومنه) أى ومن معنى الصيرورة : الحينونة ، وهى بلوغ الفاعل حدا يستحق معه أن يوقع عليه الفعل ، نحو :

---

(١) كلمة (متعديا) غير مذكورة فى مخطوطة (ص)

(٢) يقصد أنها أفعال رباعية.

(٣) قوله (وهى داء يصيب الإبل) غير وارد فى مخطوطة (ص)

(أحصد الزرعُ) ، أى بلغ حدا استحق معه أن يوقع عليه الحصـــاد ، فهى بمعنى : صار ذا حصاد ، وذلك بحينونة[1] الحصاد ، وإمثال : ومنه ، لأن أهل التصريف جعلوه قسما مستقلا ، ولما كان معناه ما ذكر كان إدراجه فى الصيرورة أولى تقليلا للأقسام ، (ولوجوده) أى المفعول الذى دل عليه سياق الكلام أيضا كائنا (على صفة) تلك الصفة كونه فاعلا لأصل الفعل ، أو مفعولا له ، (نحو أحمدته) ، أى وجدته محمودا ، (وأبخلته) أى وجدته بخيلا ، (ولسلب) أى لإزالة الفاعل عن المفعول أصل الفعل (نحو أشكيته) ، أى أزلت شكواه ، ومنه : أعجمت الكتاب ، أى أزلت عجمته بالنقط بالسواد ، (وبمعنى فعل) ، أى يجىء موافقا للثلاثى فى المعنى (نحو قلته) البيع (وأقلته) ، والظاهر أن مرادهم بهذا الفعل المزيد بمعنى فعل تساعا ، وأنهم أرادوا بقولهم بمعنى فعل : أنهما يتفقان فى المعنى — كما أشرنا إليه — إذ ليس لفعل معنى مضبوط حتى يحال عليه غيره ، وأيضا لا بد للزيادة إذا لم تكن للإلحاق من معنى وإن لم يكن إلا للتأكيد ، واعلم أنه ليس شىء من هذه الأبنية للمزيد بقياسى ، ولا شىء من المعانى المذكورة لما بنى منها أيضا بقياسى ، فليس لك أن تبنى أفعل مثلا من أى ثلاثى ، ولا أن تجعل كل ما هو أفعل للتعدية مثلا ، بل لا بد من سماع استعمال اللفظ المعين فى المعنى المعين ، على أنه قد يجىء بعضها لمعان مضبوطة على[2] ما ذكر المصنف ، وأنه قد يجىء كل منها لمعان ليس لها ضوابط ، كضوابط المعانى المذكورة .

— معانى فعّل —

(وفعّل للتكثير) ، أى لتكثير فاعلية أصل الفعل (غالبا) ، أى فى غالب الأمر ، يعنى أنه الغالب من معانيه (نحو غلقت) الأبواب أو الباب[3] إذا غلقته

(١) قوله (فهى بمعنى صار ذا حصاد ، وذلك بحينونة الحصاد) غير وارد فى مخطوطة (س)
(٢) فى مخطوطة (ق) غير بدل كلمة : على ، وهو ما لا يتفق مع المعنى المراد.
(٣) فى العبارة : غلقت الأبواب : أفاد وزن فعـــل (بتشديد العين): التكثير ، أما فى عبارة : غلقت الباب ، فإن المناسب أن يذكر : أفعل: أغلق .

مرة بعد أخرى، (وقطّعت) الثياب أو الثوب إذا قطعته مرة بعد أخرى فى المتعدى، (وجوّلتُ وطوّفتُ) أى أكثرت الجولان والطوفان، وإذا كثر منك فعل شىء فقد كثرت فاعليتك له، (ومَوّت المالُ) أى كثر الموتان فى الإبل فى اللازم، (وللتعدية): معنى التعدية فى هذا الباب كما تقدم فى أفعل، (نحو فرّحته)، أى أى جعلته فرحا (ومنه) ما جعله أهل التصريف قسما مستقلا، فقالوا: وقد يجىء فعّل للنسبة، أى نسبة مفعوله إلى أصل الفعل نحو (فسّقته) أى نسبته إلى الفسق، فقال المصنف: يرجع معناه إلى التعدية، أى جعلته فاسقا بأن نسبته إلى الفسق، فلا وجه لجعله قسما مستقلا، (وللسلب) وقد مر معناه (نحو جلّدتُ)[1] البعير، أى أزلت جلده بالسلخ، (وقرّدته) أى أزلت قُراده، (وبمعنى فعَل نحو زِلتُه) هو أجوف يأتى مثل بعته، وليس من الزوال، (وزيّلته)، ومعناها: أزلته وفرقته.

— معانى فاعَل —

(وفاعَل لنسبة أصله) أى المشتق منه (إلى أحد الأمرين) أى الشيئين والتعريف للجنس، وفى بعض النسخ أمرين (متعلّقا) أى حال كون فاعل متعلقا (با) لأمر (الآخر)، ليكون مفعولا على ما هو المتبادر من لفظ التعلق، أعنى أنه يستعمل فى الفضلات، ومن ثم يقال: أحوال متعلقات الفعل، فقوله متعلقا حال من الضمير المستتر فى الخبر، أعنى قوله للنسبة العائد إلى فاعل (للمشاركة)، أى ذلك التعلق تعلقٌ مخصوص، وهو تعلق سببه إفادة مشاركة المفعول للمنسوب إليه فى أصل الفعل (صريحا) أى النسبة الكائنة على الوجه المذكور هو الواقع صريحا، فصريحا صفة مصدر محذوف، أى فاعل ثبت للنسبة المذكورة ثبوتا صريحا، أى مصرحا به، وإذا عرفت

---

(١) فى متن الكافية (١/٩٢) نحو جلدته.

أن ذلك التعلق للمشاركة (فيجيء العكس) أي نسبة أصله إلى الأمر الآخر مع تعلقه بالأمر الأول مجيئا (ضمنا) أي متضمنا (نحو) زيد (ضاربته وشاركته) فقد نسبت أصل ضاربت وشاركت، وهو الضرب والشركة إلى أحد الأمرين، وهو المتكلم حال كون كل منهما متعلقا بالآخر، أي مستدعيا له، طالبا إياه ليكون مفعولا له، وسبب هذا التعلق قصد إفادة مشاركة زيد للمتكلم في الضرب والشركة، فهذه النسبة على ماذكر صريحة، وقد لزم منه أن الضرب والشركة أيضا منسوبان إلى زيد مع التعلق بالمتكلم لكن لا صريحا بل ضمنا، فلا فرق بين النسبتين إلا بالتصريح والتضمن لا بشيء آخر، كما توهم أن المرفوع هو السابق بالشروع على المنصوب، (ومن ثم[1]) أي ومن جهة اقتضاء فاعل تعلقا، وكونه لسبب المشاركة (جاء غير المتعدي) أصله (متعديا) نظرا إلى اقتضائه التعلق، إذ قد عرفت أن المراد بالتعلق ها هنا استدعاء المفعول (نحو كارمته وشاعرته و) جاء نظرا إلى اقتضائه كون ذلك التعلق بسبب المشاركة (المتعدي إلى واحد مغاير للفاعل) بفتح العين، أي إلى واحد هو غير المشارَك بفتح الراء متعديا إلى اثنين، أي إن كان المشارَك بفتح الراء مفعول أصل الفعل كان المتعدي[2] إلى واحد من الثلاثي (متعديا) إلى واحد ها هنا أيضا، نحو: شاتمت زيدا، فإن المشارك في الشتم هو المشتوم، فمفعول أصل الفعل ومفعول المشاركة شيء واحد، فلا يراد مفعول آخر، وإن كان المشارك غير مفعول أصل الفعل تعدى (إلى اثنين نحو): زيد (جاذبته الثوب)، فإن مفعول أصل الفعل : الثوب، والمشارك : زيد،

---

(١) في نسخة المخطوط (ص) «ومن ثمة» ولكن في نسخة المخطوط (ق) :ومن ثم، وهو ما جاء في شرح الرضي (١ / ٩٦) .

(٢) قوله : «متعديا إلى اثنين» أي إن كان (المشارك) بفتح الراء مفعول أصل الفعل كان المتعدي) غير وارد في مخطوطة (ص) .

(بخلاف شاكته) كما عرفت ، (وبمعنى فَعَّل) أى التكثير لكونه الغالب فى فَعَل (نحو ضاعفت)[1] العطاء (بمعنى : ضَعَّفتُ) (وبمعنى فَعَل نحو : سافرت) ، فإنه بمعنى : سفرت[2] ، أى خرجت إلى السفر

— معانى تفاعل —

(وتفاعل لمشاركة أمرين فصاعدا) ، أى لاشتراك أمرين فصاعدا ، ولو قال كذلك لكان أولى ، إذ يتوهم من عبارته أن تفاعل لمشاركة أمرين لغيرهما وليس بمقصود (فى أصله صريحا) ، أى تشاركا صريحا[3] بأن نسب الفعل الدال على المشاركة إليهما معا (نحو تشاركا[4]) ، فقد نسبت الشركة إلى المتكلمين أو المتكلمين صريحا ، (ومن ثم)[5] أى ومن جهة كون تفاعل فى الصريح وظاهر اللفظ منسوبا إلى المشتركين فى أصل الفعل ، بخلاف فاعل فإنه لنسبته فى اللفظ إلى أحد الأمرين فقط ، وتعلقه بالآخر تعلق شارك لمفعوله (نقص مفعولا عن فاعَلَ) ، فإن كان فاعَلَ متعديا إلى اثنين نحو : نازعتك الحديث ، كان تفاعل متعديا إلى ثانيهما فقط ، ويرتفع الأول داخلا فى الفاعلية نحو : تنازعنا الحديث ، وإن كان فاعَل متعديا إلى واحد نحو : ضاربتك ، لم يتعد تفاعل إلى شىء لدخول ذلك المفعول فى جملة الفاعل نحو : تضاربنا ، وانتصاب « مفعولا » فى قوله « نقص مفعولا » على المصدر ،

---

(١) فى متن الشافية (١ / ٩٦) : نحو ضاعفته .

(٢) ظاهر عبارة المؤلف أن مادة (سفر) ، الثلاثى مستعملة ، جاء فى مختار الصحاح ص ٣١٣ (سفر : خرج إلى السفر ، وبابه جلس ، فهو سافر ، وقوم سفر ، كصاحب وصحب) .
وجاء فى القاموس المحيط (ورجل سفر وقوم سفر ، وتسافروا أسفار وسفار ، وذو سفر لضد الحضر ، والسافر : المسافر لافعل له .

(٣) ورد فى مخطوطة (س) : صحيحا (بدل) صريحا .

(٤) جاء فى متن الشافية (١ / ٩٩) : نحو تشاوكا ، وفى مخطوطتى (ق) ، (ص) نحو تشاركنا .

(٥) فى متن الشافية (١ / ٩٩) ومن ثم ، وكذلك فى المخطوطة (ق) ، أما مخطوطة (س) فعبارتها : ومن ثمة .

وهو لبيان النوع كقولك : ازددت درجة ، ونقصت مرتبة ، أى نقص هذا القدر من النقصان ، ويجوز أن يكون تمييزا ، إذ هو بمعنى الفاعل ، أى نقص مفعول واحد منه ، (و) يجىء تفاعل (ليدل على أن الفاعل أظهر) لغيره لغرض له (أن أصله) أى أصل المشتق منه (حاصل له و) الحال أنه ليس بحاصل له ، بل (هو منتف عنه ، نحو : تجاهلت وتغافلت) ، أى أظهرت الجهل والغفلة إيهاما لغيرى أنهما حاصلان فى ، وليس فى شىء منهما ، (وبمعنى فَعَل نحو : توانيتُ) فى الأمر بمعنى : ونيت أى فترت ، (ومطاوع فاعَل) : المطاوعة فى اصطلاحهم : التأثر وقبول الأثر سواء كان التأثر متعديا نحو : علمته الفقه فتعلمه ، وإن كان من غير هذا الباب ، أى قبل التعلم ، فالتعليم تأثير ، والتعلم تأثر ، وقبول لذلك الأثر ؛ وهو متعد كما ترى ، أولازما (نحو باعدته فتباعد) ، وتسميته مطاوعا من قبيل المجاز تسمية له[1] باسم فاعله ، فإن المطاوع « بالفتح » حقيقة هو المؤثر أعنى المتباعد فى مثالنا ، والمطاوع « بالكسر » حقيقة هو المتأثر أعنى المتباعد فيه ، لأنه لما قبل الأثر ، فكأنه طاوعه ، ويقاس على هذا غيره .

— معانى تفعّل —

(وتفعّل لمطاوعة فَعّل) الذى للتكثير نحو : قطّعته فتقطّع ، أو للنسبة[2] نحو : قَيّسته فتقيّس ، أى جعلته قيسيا بأن نسبته إلى قيس ، وقد عرفت معنى[3] المطاوعة (نحو : كسّرته فتكسّر ، وللتكلف) أى للدلالة على أن الفاعل مريد محاول معان لحصول أصل الفعل مع عدم حصوله ، (نحو : تشجّع) زيد ،

---

(١) تكررت هذه العبارة فى مخطوطة (س)

(٢) فى مخطوطتى (ق) ، (س) للتعدية ، وهو غير مناسب لما مثل به فى قوله : نحو قيسته . . . . بأن نسبته إلى قيس ، وهذا ما أورده شرح الرضى وبعده يقول : أو للتهيئة نحو : علمته فتعلم (شرح الرضى ١/١٠٤)

(٣) سبق بيان معنى المطاوعة ، كأحد معانى الوزن السابق : فاعل

(وتحلّم) أى حاول حصول الشجاعة والحلم مريدا لذلك ولم يحصلا ، بخلاف ما تقدم فى نحو : تجاهلت ، فإن الفاعل هناك لا يريد حصول أصل الفعل ولا يحاوله ، وإنما أظهره إيهاما لغيره على ما تقدم (وللاتخاذ) أى لاتخاذ الفاعل أصل الفعل ، أو شيئا موصوفا بالمشتق منه الفعل (نحو توسّد) أى اتخذ وسادة ، وتوسد الحجر أى اتخذه وسادة ، (وللتجنب) ، أى ليدل على أن الفاعل تجنب أصل الفعل (نحو تأثم) أى تجنب الإثم ، (وتحرج) أى تجنب الحرج ، (وللعمل) أى الفعل (المتكرر) حصوله (فى مهلة) ، أى فى مدة تكون بين كل فعلين ما يعد مهلة فى العادة (نحو : تجرعه)[1] : أى شربه جرعة بعد جرعة ، (ومنه) ، أى ومما هو للعمل المكرر فى مهلة نحو (تفهّم) ، وتعرف ، كأنه حصل له الفهم والمعرفة شيئا بعد شىء ، وإنما قال . ومنه ، لأن معنى الفعل المتكرر[2] فى مهلة ليس بظاهر فيه ، لأن الفعل ليس بمحسوس فيه كما فى التجرع ، (وبمعنى استفعل) ، أى المعنى الكثير فيه وهو الطلب ـ كما سيأتى ـ نحو : تتجز الوعد ، أى طلب تجازه كاستنجزه و (نحو تكبر[3] وتعظم) أى طلب أن يكون كبيرا وعظيما ، وقد يكون تفعل لمعنى آخر لا استفعل أيضا ، وسنذكره ، ويمكن أن يحمل عليه تعظم ، أى عد نفسه عظيمة واعتقدها كذلك ، وكذا تكبر ، بل هو أقرب إلى معناهما من الطلب .

— معانى انفعل —

(وانفعل لازم) لاغير مطاوعا ، لا لكونه مطاوعا كما توهم ، إذ المطاوعة لا تنافى التعدى ـ كما عرفت ـ (مطاوع فعّل) فى الأغلب (نحو : كسرته فانكسر ، وقد جاء مطاوع أفعل نحو) الباب (أسفقته) ، أى رددته (فانسفق و) زيد (أزعجته فانزعج قليلا ، ويختص) انفعل (بالعلاج) ، أى هو مقصور

(١) فى متن الكافية نحو تجرعته ، (شرح الرضى ١/١٠٠) .
(٢) فى مخطوطة (ق) المكرر .
(٣) فى مخطوطة (ق) نحو تعظم وتكبر .

على العلاج ، فلا ينافيه مجيء مطاوع العلاج على غيره نحو : طردته فذهب ، ومعنى العلاج فيه :

أن يكون من الأفعال الظاهرة للعيون ، لأن هذا الباب هو الموضوع للمطاوعة التي هي قبول الأثر ، وقبول الأثر فيما يظهر للعيون ، كالقطع والكسر والجذب أولى وأوفق ، فلا يقال :

علمته فانعلم ، ولم يظهر لي فائدة يعتد بها لقوله (والتأثير) فتأمل ، (ومن ثم[1]) أي ومن جهة اختصاصه بالعلاج (قيل) قول العامة : (انعدم) الشيء (خطأ) .

— معاني افتعل —

(وافتعل للمطاوعة غالبا) ، قال سيبويه : الباب في المطاوعة انفعل ، وافتعل قليل ، فلما لم يكن موضوعا للمطاوعة كانفعل جاز مجيئه للمطاوعة في غير العلاج (نحو غممته فاغتم) وللاتخاذ) وقد تقدم (نحو اشتوى) ، أي اتخذ شواء ، واطّبخ أي اتخذ طبيخا ، (وللتفاعل) أي اشتراك أمرين فصاعداً في أصله ـ كما تقدم ـ (نحو اجتوروا) ، فإنه بمعنى : تجاوروا ، ولهذا لم يعل ، كما سيجيء[2] في الإعلال إن شاء الله تعالى ، (وللتصرف) أي للدلالة على العناية والاجتهاد في تحصيل أصل الفعل (نحو اكتسب) الخير ، أي اجتهد في تحصيله وحاول أسبابه ، بخلاف كسبت ، فإنه بمعنى حصّلت ، أي سواء اجتهدت في تحصيله أولا ، فلهذا قال الله تعالى : «لها

---

(١) في متن الشافية ١/١٠٨ : ومن ثم ، وكذلك في مخطوطة (ق) ولكنه في مخطوطة (س) ومن ثمة

(٢) في مخطوطة (س) ـ كما سيأتي

ما كسبت[1] ، أي اجتهدت في الخير أولا فانه لا يضيع ، « وعليها ما اكتسبت »[2] ، أي : لا تؤاخذ إلا بما اجتهدت في تحصيله، وبالغت فيه من المعاصي ، كذا قال الرضي[3] ، وفي الكشاف : لما كان الشر مما تشتهيه النفس وهي منجذبة إليه وأمارة به كانت في تحصيله أعمل وأجد ، فجعلت لذلك مكتسبة فيه ، ولما لم تكن في باب الخير كذلك لقصورها في تحصيله وصفت بما لا دلالة له على الاعتمال والتصرف .

— معاني استفعل —

(واستفعل للسؤال غالبا) أي للدلالة على أن الفاعل طلب من المفعول أصل الفعل ، (إما) سؤالا (صريحا) بأن يكون المفعول مطلوبا حقيقة (نحو استكتبته) أي طلبت منه الكتابة (أو) سؤالا (تقديرا) بأن نزل المفعول منزلة من يُطلَب[4] (نحو) الوتد (استخرجته) فإن طلب الخروج منه حقيقة محال ، إلا أنه بمزاولة إخراجه والاجتهاد في تحريكه كأنه طلب منه أن يخرج ، (وللتحول) أي للدلالة على تحول الشيء إلى شيء آخر إما حقيقة (نحو استحجر الطين) أي صار حجرا ، ومجازا نحو :

(إن البغاث) وهو مثلث الباء : ضعاف الطير (بأرضنا يستنسر) ، أي

---

(١)،(٢) جزء الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

(٣) عبارة الرضي (قوله « وللتصرف » أي الاجتهاد والاضطراب في تحصيل أصل الفعل فمعنى كسب أصاب ، ومعنى اكتسب اجتهد في تحصيل الإصابة بأن زاول أسبابها، فلهذا قال الله تعالى (لها ما كسبت) أي اجتهدت في الخير أولا ، فإنه لا يضيع (وعليها ما اكتسبت) أي لا تؤاخذ إلا بما اجتهدت في تحصيله وبالغت فيه من المعاصي ، وغير سيبويه لم يفرق بين كسب واكتسب ، شرح الشافية (٢/ ١١٠) .

(٤) في مخطوط (س) : يطلب منه .

يصير كالمنسر في القوة ، أى أن جارنا وإن كان ذليلا يعذبنا ، (وبمعنى[1] فعل نحو : قر واستقر) ، ويجيء أيضا كثيرا للاعتقاد فى الشيء أنه على صفة أصله نحو : استكرمته ، أى اعتقدت فيه الكرم ، واستسمنته ، أى اعتقدته[2] ذا سمن ، واستعظمته أى اعتقدته ذا عظمة .

هذا وقد سبقت إشارة إلى أن المصنف لم يذكر إلا بعض ماعده فى المزيد ، وذلك أنه عد خمسة وعشرين ، ولم يذكر فى التفصيل إلا ثمانية ، والعذر فى تركه ماهو للإلحاق قد تقدم ، وأما الأربعة التى هى : افعلّ نحو اشهبّ ، وافعال نحو اشهاب ، وافعو عل نحو اغدودن ، وافعوّل نحو اعلوط ، فقيل : العذر أنها ليس لها معنى غير المبالغة ، فلم يكن لها معان تحتاج إلى التفصيل قال الرضى[3] : وأما افعلّ فالأغلب أنه للون أو العيب الحسى اللازم[4] ، وافعالّ للون أو العيب الحسى العارض ، وقد يكون الأول فى العارض والثانى فى اللازم ، وأما افعوعل فللمبالغة فيما اشتق منه نحو :

---

(١) فى متن شافية ابن الحاجب : وقد يجيء بمعنى ـ شرح الشافية للرضى ١/ ١١٠

(٢) فى مخطوطة (ص) عددته .

(٣) عبارة الرضي فى شرحه ١/ ٢١٢ وأما افعل فالأغلب كونه لون أو العيب الحسى اللازم وافعال فى اللون والعيب الحسى العارض ، وقد يكون الأول فى العارض والثانى فى اللازم ، وأما افعوعل فللمبالغة فيما اشتق منه نحو : اعشوشبت الأرض أى صارت ذات عشب كثير ، وكذا اغدودن النبت . وقد يكون متعديا نحو اعرورية الفرس وافعول بناء مرتجل ليس منقولا من فعل ثلاثى ، وقد يكون متعديا كاعلوط أى : علا ، ولازما كاجلوذ واخروط أى أسرع .

(٤) المراد باللازم فى هذا الموضع مالايزول . والعارض مايزول

اعشو شبت الأرض ، أى صارت ذا عشب كثير ، وكذا اغدودن النبت ، وقد يكون متعديا نحو اعروريت[1] الفرس ، وافعول : بناء مرتجل كاعلوط أى علا ، وهو متعد ، واجلوذ واخروط أى أسرع ، وليس منقولا من فعل ثلاثى .

— مجرد الرباعى ومزيده —

(والرباعى المجرد بناء واحد) لأنه لما ثقل بزيادة الحرف الرابع اقتصروا له على واحد ، واختاروا له أخف أوزان الرباعى كما لايخفى أعنى فعلل « بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى » إذ لم يكن سكونها بعد سكون العين (نحو: دحرجته) فى المتعدى (ودربخ) أى خضع فى اللازم ، (وللمزيد فيه ثلاثة : تدحرج) وهو مطاوع دحرجته ،نحو: دحرجته فتدحرج (واحرنجم) وهو ، مطاوع حرجم يقال : حرجمت الإبل فاحرنجمت أى : رددتها فارتدت ،فهو فى الرباعى بمنزلة الفعل فى الثلاثى(واقشعر) من القشعريرة يقال: اقشعر جلد الرجل إذا أخذته القشعريرة (وهى لازمة) سماعا .

واعلم أن المعانى المذكورة للأبنية لست بمختصة بمواضيها ، لكنه إنما ذكرها فى باب الماضى لأنه أصل الأفعال .

— المضارع وأبوابه مع الماضى —

ولما فرغ من الماضى شرع فى المضارع فقال :

(المضارع) وقد عرفت حقيقته فى علم النحو يحصل (بزيادة حرف

---

(١) اعروروى الفرس : صار عربا ، واعروريت الفرس: ركبته عريا فهو لازم متعد، ولايستعمل إلا مزيدا .

المضارعة على الماضى) وهو أحد حروف « نأيت » كما عرفت أيضا فى النحو، وذلك الماضى إما أن يكون مجردا وإما أن يكون غيره (فإن كان مجردا) فلا يخلو إما أن يكون على : فَعَل أو على : فَعِل أو على : فَعُل .

— باب فعَلَ —

فإن كان (على فَعَلَ كُسِرَتْ عينُه أو ضُمتْ) فى المضارع على سبيل التخيير فيما لم يسمع، وإلا فعلى حسب السماع فى أحدهما نحو: يضرِب وينبِحت فى الأول، ويقتُل[1] ويدخُل فى الثانى، أو فيهما معا كعرش يعرِش ويعرُش، وسواء كان اللام أو العين[2] حلقيا أو غير حلقى ، كأنهم قصدوا اختلاف حركتى عين الماضى والمضارع لما اختلف معناهما فكسروا وضموا فى المضارع، قوله : (أو فُتحتْ) لكن لا مطلقا بل (إن كانت[3] العين أو اللام حرف حلق) ، فإنه حينئذ يفتح كثيرا نحو : بحث وفتح، فيقال فيهما : يبحَث ويفتَح ، وإنما كثر الفتح مع حرف الحلق ، لأنه لثقله لكون مخرجه سافلا ناسبه التخفيف بأن تليه فتحة أو يليها ، بخلاف حلقى الفاء ، لأنها لا تكون فى المضارع إلا ساكنة فتصير كالميتة ، وأيضا تبعد عنها الفتحة ، وسواء كان ماعينه أو لامه حرف حلق صحيحا أو أجوف أو ناقصا واويين أو يائيين ؛ فإن الفتح فيه شائع نحو: شأى يشأى ، أى سبق ، ونأى ينأى ، وشاء يشاء من المشيئة ، قال نجم الدين[4] : وماعرفت أجوف واويا حلقى اللام مفتوحا

---

(١) فى مخطوطة (س): ويدخل ويقتل

(٢) فى مخطوطة (س) حرفا حلقيا

(٣) فى متن الشافية : إن كان العين (شرح الشافية للرضى ١/١١٤)

(٤) عبارة الرضى فى شرحه (١/١٢٦) وماعرفت أجوف واويا حلقى اللام ، من باب فعل يفعل بفتحهما ، بل الضم فى عين المضارع لازم نحو : ناء ينوء ، وناح ينوح.

وإنما يجوز الفتح لأجل الحلقى إذا كان حرف الحلق (غير ألف) ، وأما إذا كان عين فَعَل أو لامه ألفا نحو : قال وسال وغزا ورمى لم تفتح فى المضارع لأجله العين ، لأن الألف ليست أصلية ، بل هى منقلبة عن واو أو ياء ، فاهى فيه أجوف أو ناقص واويان أو يائيان ، وسيأتى أنه يجب الضم فى الواوى والكسر فى اليائى ، (وشذ) فتح عين المضارع لكون لام ماضيه ألفا فى (أَبَى يأبَى) لأن القياس رده إلى أصله ، أعنى الياء ، وأن يكون المضارع مكسور العين فقياسه يأبِى ، ولا ينافى شذوذه مجيئه فى القرآن الكريم[1] ، لأن الشاذ ما خالف القياس أو الغالب وإن كان فصيحا .

(وأما قلى) بمعنى أبغض حيث قيل فى مضارعه : يقلَى ، فعامرية ، أى ليست دليلا على أنه قد يفتح عين المضارع إذا كان لام فعل ألفا ، إذ هى لغة ضعيفة منسوبة إلى بنى عامر ، والمشهور : قلى يقلِى « بكسر العين » على القياس ، فإن قيل : قد قالوا : ركَن يركَن ، كمنع يمنع ، ففتحوا مع غير حلقى ! قلنا :

أجاب المصنف عنه بقوله : ، (وركَن يركَنُ من التداخل) ، وذلك أنهم قالوا : ركَن يركُن كقتل يقتل ، وركِن يركَنُ كشرب يشرب فركب من اللغتين : ركَن يركَن « بفتحهما » ثم ذكر تخصيصا لذلك العموم أعنى كون عين مضارع فعل على أحد الوجهين بقوله : ولزموا . . . الخ أى لزموا — فيما سيذكر — أحدهما على التعيين قياسا مطردا ، فقال (ولزموا الضم) أى ضم العين ، فى الأجوف بالواو ، نحو : قال يقول (والمنقوص بها) ، نحو : غزا يغزو ، ولزموا (الكسر فيهما) أى فى الأجوف والمنقوص (بالياء) نحو : باع يبيع ، ورمى يرمى ، وطوى يطوى حرصا على بيان كون الفعل

---

(١) يشير بهذا إلى ما جاء فى القرآن فى قوله تعالى : « ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون » — جزء الآية ٣٢ من سورة التوبة .

بيان كون الفعل واويا أو يائيا، إذ لو قالوا فى قال : يَقْوِل، وفى غزا: يغْزِو لوجب قلب واوى المضارعين ياء لما مر من أن بيان البنية عندهم[1] أهم من بيان الواوى من اليائى ، فكان يلتبس إذن الواوى باليائى فى الماضى والمضارع، ولهذا بينه لهوا الكسر فى الأجوف والناقص اليائيين ، إذ لو قالوا فى باع يبِيع ، وفى رمى يرْمِى لوجب قلب الياءين واوا ، فيلتبس فى الماضى والمضارع، ولا أثر لكونه أجوف واويا إذا كان منقوصا باليا، نحو طوى ، بل يكسر، (ومن قال : طوّحت وأطوح) منه (وتوهت وأتوه) منه ، يعنى أنهم قالوا : طوّحت وطيّحت بمعنى : أذهبت ، وتوهت وتيهت بمعنى : حيّرت، وأطوح وأتوه منه ، وأطيح وأتيه منه ، وقالوا أيضا : طاح يطيح وتاه يتيه ، فمن قال : طيحت وتيهت فلا إشكال عليه فى طاح يطيح وتاه يتيه ، إذ هو كباع يبيع ، وأما من قال : طوّحت وتوهت فلا يخلو إما أن يكون قائلا بأنه لا يكون إلا بالواو ففيه إشكال، لأنه مخالف لقياس فعل الواوى، إذ القياس : يفعل « بضم العين » كما تقدم ، فأجاب المصنف بقوله :

(فطاح يطيح وتاه يتيه شاذ عنده) ، أى عند من كانت لغته طوحت وتوهت فقط ، وإما أن يكون قائلا بأنه يكون باليا، مع الواو أيضا كان عنده من التداخل ، ولذلك قال المصنف :

(أو من التداخل) يعنى أنه أخذ الماضى من طاح يطوح وتاه يتوه ، والمضارع من طاح يطيح وتاه يتيه ، وهو وهم ، فإنه بعد ثبوت اليائى عنده لا يكون طاح يطيح إلا من اليائى، وكذا تاه يتيه ، وإنما يكون من التداخل

---

(١) لم ترد لفظة عندهم فى مخطوطة (س) .

لو ثبت طحت وتهت « بضم الطاء والتاء » أطيح وأتيه ، إذا يعلم بضم الطاء والتاء أنه واوى ، وهذا كله مبنى على أنهما من فعَل « مفتوح العين » ، وقال الخليل : هما من فعِل « مكسور العين » مما جاء مضارعه مكسور العين كحسِب يحسِب ، فلا إشكال عليه فى طاح يطيح ، وتاه يتيه على تقدير أخذه من الواوى أيضاً ، وأطوح وأتوه منه أفعل تفضيل ، فلهذا لم يعل ، (ولم يضموا فى المثال) واويا كان أو يائيا نحو : وعد ويسر استثقالا للضمة بعد ياء يليها واو نحو : يوعد ، أو بعد ياء تليها ياء[1] نحو ييسر ، سواء بقيت بعد الضمة أو حذفت ، (ووجَد يجُد)« بضم الجيم » (ضعيف) ، والفصيح يجِد « بكسر الجيم » ، والضم لغة بنى عامر ، قال لبيد العامرى[2] :

لو شئتِ قد نقع الفؤاد بشربة تدعُ الصوادى لا يجُدْن غليلا

يقال : نقعت بالماء أى رويت ، والغليل : حرارة العطش ، (ولزموا الضم فى المضاعف المتعدى نحو) : شدّه (يشده ، و) مدّه (يمده) [3] ، وهدّه يهده ، قيل : كأنه لكثرة الثقل فيه حين يتصل به ضمير غائب منصوب نحو يشده ، إذ فيه خروج من كسرة إلى ضمة ، إذ الفاصل بينهما ساكن كالمعدوم ، وبعد تلك الضمة أيضاً ضمة الضمير المتولد من إشباعها الواو ، وحمل عليه الباقى (وجاء الكسر) أى مع الضم (فى يمِدُّه ويعِلُّه) فى الشرب (و) ثم الحديث ينمه من النميمة ، (و) بت الأمر أى قطعه (يبته) ، (ولزموه) أى الكسر

---

(١) فى مخطوطة (س) لفظة (كسرة) بدل (ياء) .

(٢) تبع المؤلف الجوهرى فى نسبة هذا البيت للبيد ، قال ابن برى فى حواشيه على الصحاح « الشعر لجرير وليس للبيد كما زعم . وهو فى ديوان جرير من قصيدة يهجو فيها الفرزدق » والشاهد فى البيت قوله يجدن (بضم الجيم) على أنه مضارع وجد ، واستخدام هذا المضارع بكسر الجيم لا بضمها .

(٣) فى مخطوطتى (ق) ، (س) : شد يشد ومد يمد

(فى حَبَّه يَحِبُّه وهو) ، أى استعمال حبه يحبه (قليل) ، والكثير : أحبه يُحِبُّه ، وقوله المتعدى وأما اللازم من المضاعف فقد لزم وافيه الكسر ، نحو : جل يجل إلا ما شذ نحو : عَضَضْتَ تعَضُّ ، ولو ذكر المصنف التزامهم الكسر فيه لكان أولى .

— باب فَعِل —

(وإن كان) الماضى مجرداً (على فَعِل) « بكسر العين » (فُتِحت عينُه) لتخالف حركتها فى المضارع حركتها فى الماضى ، كما ذكرنا فى المفتوح العين ، وسواء كان صحيحا نحو : شرب يشرب ، أو مثالا يائيا نحو : يئس ييأس [1] ، أو واويا نحو : وجل يوجل ، وهذا هو القياس ، (أو كُسِرَت) على حسب السماع ، إلا أنه لم يسمع إلا (إن كان مثالا) ، واويا نحو : ورث يرث ، وولى يلى ، ووجهه فى المثال الواوى أنه يحصل موجب حذف الواو ، أعنى توسطها بين الياء المفتوحة والكسرة ، فيحصل التخفيف ، والمعنى أنه لا يوجد الكسر إلا فى المثال كما قلنا فى قوله : أو فتحت إن كانت العين أو اللام حرف حلق ، لا أن كل مثال يجب كسر عينه ، وسيجىء من كلامه فى الإعلال فى عدم بناء نحو وددت بالفتح مايدل على أن هذا مراده .

وقد شذ كسر غير المثال نحو حسب يحسب ، (وطيىء تقول فى باب بَقِىَ يَبْقَى : بقَـى يبقَـى) يعنى أنهم يجوزون قلب الياء التى قبلها كسرة فى فَعِل ألفا ، والكسرة التى قبلها فتحة ، وهذه قاعدة لهم مطردة فى كل ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية قبلها كسرة نحو : بَقَـى ، ونحو : ناصية ، قال شاعرهم :

---

(١) فى مخطوطة (س) : يبس يبس .

لقد آذنت أهل اليمامة طيئ بحرب كناصات الحصان [1] المشهّر

وذكره هنا استطرادى ، وإلا فمحله باب الإعلال (وأما فضِل يفضَل ونعِم ينعُم فمن) الشواذ أو من (التداخل) : إشارة إلى جواب ما يرد على قوله: إن مضارع فعِل يكون بفتح [2] العين ، وذلك أنهم قالوا فى مضارع فضِل ونعِم : يفضَل وينعُم « بضم العين » لا بفتحها ! فقال : هو شاذ ، والقياس الفتح ، أو من التداخل ، وذلك أنهم قد قالوا : فضل يفضَل كشرِب يشرَب ، وفضَل يفضُل كقتَل يقتُل ، ونعِم ينعَم كشرِب يشرَب ، ونعُم ينعُم ككرُم يكرُم ، فركب من اللغتين : فضِل يفضُل ، ونعِم ينعُم بأن أخذ الماضى من الأولى ، والمضارع من الثانية فليس من باب : فعِل يفعُل وفضِل ها هنا من الفضلة ، لا من قوله : فضلته إذا غلبته فى الفضل ، لأن ذلك ليس فيه إلا الفتح فى الماضى والضم فى المضارع ، لأنه من باب المغالبة.

— باب فعُل —

(وإن كان) الماضى مجردا (على فعُل) بضم العين (ضمت) عينه فى المضارع ، نحو : كرُم يكرُم ، لأنه لما كان معناه أمرا واحدا وهى الطبيعة وما فى حكمها أجرِىَ على وتيرة واحدة فى ضم عين ماضيه ومضارعه ، ولم يلتفت فيه إلى ثقل فى حلقى نحو : سهُل ، ولا مثال نحو : وقُر .

— مضارع غير الثلاثى —

(وإن كان غير ذلك) عطف على قوله : فإن كان مجردا على فعَل . . .

---

(١) الشاهد فى قوله ، كناصات ، وهو جمع ناصية ، قال ابن عصفور فى الممتع ٢/ ٥٥٧ « ويجوز فى لغة طيىء أن تحول الكسرة التى قبل الياء فتحة ، فتقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيقال فى (باقية وناصية) باقات وناصات . . .

(٢) فى مخطوطة (س) مفتوح العين.

أي : وإن كان غير مجرد على فعل أو فعل أو فعل بأن لا يكون مجردا أصلا بل مزيدا ، أو يكون مجردا على غير أحد الثلاثة ، فيكون رباعيا (كسر ما قبل الآخر) نحو : يدحرج ويخرج ويستخرج ، وكذا سائر هاه لأنه يتغير أوله إما بالضم في الأول ، وذلك في الرباعي نحو : يُدحرج ، وإما بسقوط همزة الوصل فيما كانت فيه نحو : انطلق واستخرج : والتغيير مُجرًى[1] على التغيير ، فإن لم يتغير أوله بدخول حرف المضارعة عما كان عليه لم يغير ، ولذلك قال : (ما لم يكن أولُ ماضيه تاءً زائدة) ، احترازا من الأصلية نحو : ترجم يترجم ، وذلك (نحو : تعلم وتجاهل وتدحرج[2] فلا يغير) المضارع بكسر ما قبل الآخر ، إذ لم يتغير الأول عن حاله ، وكذا أيضا يستثنى من كسر ما قبل الآخر ما لامه مكررة ، ولذلك قال : (أو لم تكن اللام مكررة) ، إذ لو كانت مكررة (نحو : احمرّ واحمارّ فتدغم)[3] أي اللام فيما هو تكرير لها لاجتماع المثلين بناء على أن الزائد هو الثاني ، أو فيدغم « بالياء » أي ما قبل الآخر ، ويرد عليه : أن ظاهره يقتضي وجوب الإدغام في المكرر اللام مطلقا ، وليس كذلك ، إذ نحو : اسحنكك يسحنكك وشملل يشملل واحمرين يحمرين : لا يجوز فيه الإدغام لما سيأتي إن شاء الله تعالى ، ويمكن توجيه كلامه بأن مراده : أو تكن اللام مكررة تكريرا يقتضي إدغام الأول في الثاني كما يقتضيه في نحو : احمرّ واحمارّ ، فيؤخذ نحو احمر واحمار على سبيل التقييد ، أو بأن معناه أن اللام إذا كانت مكررة لم يجب كسر ما قبل الآخر ، بل يفصل فيه بأنه إن كان مقتضى الإدغام موجودا أدغم ، وإلا كسر الأول ، ويكون معنى قوله فتدغم : أنها حينئذ[4] يمكن إدغامها ، وذلك حيث يرتفع المانع ، أو بأن معنى

(١) في مخطوطة (ص) : والتغيير يجرى .
(٢) في شرح الرضى (١ / ١٣٨) لم يرد في (متن الشافية) الفعل : تدحرج .
(٣) في متن الشافية (١ / ١٣٩) فيدغم .
(٤) في مخطوطة (ص) : أنها حالة .

فتدغم : بحيث تدغم ، ولو ترك استثناء المدغم لكان أولى ، لأنه فى الحقيقة مكسور ما قبل الآخر ، وإنما ذهبت الكسرة للإدغام ، (ومن ثم)[1] أى ومن جهة أن المضارع هو جميع حروف الماضى مع زيادة حرف المضارعة (كان أصل مضارع أفعل) نحو : أكرم (يُؤفعلُ) كيؤكرم ، كما نقول : دحرج يدحرج ، (إلا أنه) أى الأصل هذا (رفض) ، ولم يستعمل (لما يلزم) من استعماله (من توالى همزتين[2] فى المتكلم) نحو : أكرمت أؤكرمُ ، وتوالى الهمزتين مكروه ، فحذفت الثانية ولم تخفف بقلبها واوا كأويدم طلبا لزيادة التخفيف فى المضارع الكثير الاستعمال ، (فخفف) بالحذف (فى الجميع) أى جميع المضارع طردا للباب ، (و) إثبات الهمزة فى (قوله) :

شيخا[3] على كرسيه معمما (فإنه أهل لأن يؤكرما)

(شاذ) لخروجه عن القياس الذى عليه الاستعمال ، وإن جرى على القياس المرفوض .

(والأمر) الذى هو القسم الثالث من أبنية الفعل (واسم الفاعل والمفعول) أى : واسم المفعول ، وكان القياس ذكر لفظ[4] « اسم » ، لأن مجموع اللفظين علم لاسم المفعول ، وأنت لا تقول فيمن سمى بعبد قيس إذا عطفت عليه من سمى بعيد شمس : ياعبدقيس وشمس ، لكنها عبارة قد كثر استعمال المصنفين

---

(١) فى مخطوطة (ص) : ومن ثمة .

(٢) فى متن الكافية بشرح الرضى (١ / ١٣٩) من توالى الهمزتين .

(٣) هذا بيت من الرجز المشطور ، أورده ، الجوهرى فى الصحاح ، ونقله فى اللسان ، ولم ينسب إلى قائل معين ، والاستشهاد به فى قوله (يؤكرم) حيث أبقى الهمزة فلم يحذفها كما هو القياس فى استعمال أمثاله ... وقد ورد فى شرح الجاربردى ص٥٨ :

* شيخ على كرسيه معمما *

(٤) قوله : وكان القياس ذكر لفظ (اسم) : هذا الاعتراض غير وارد ، لأنه فى متن الكافية بشرح الرضي (١٣٩/١) واسم الفاعل واسم المفعول .

لها ، وكأنهم لاحظوا فيها المعنى الأصلى الإضافى (وأفعل التفضيل تقدمت) فى النحو ، ولكنها لما ذكرت فيه باعتبار عملها استطرد ذكر صيغها لعدم كثرة تفاصيلها ، فلم يبق هنا مقتض لذكرها .

— الصفة المشبهة —

وأما الصفة المشبهة فلما كثرت فيها الصيغ ، وفيها نوع تفصيل — كما سنذكره — لم يرد ذكرها استطراديا هناك ، بل ذكرها هناك باعتبار العمل ، واستطرد قوله : وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل توضيحا للفرق بينها وبين اسم الفاعل ، وذكرهنا صيغها، فقال :(الصفة المشبهة من نحو فَرِح) أى من فَعِل « بكسر العين » (على) فَعِل « بكسر العين » أيضا نحو: (فَرِح غالبا) سماعا (وقد جاء معه) ،أى مع الكسر المعلوم ضمنا (فى بعضها)[1] أى فى بعض الصفات التى من فعل « بالكسر » (الضم) للعين (نحو): نَدِس أى فَطِن فهو نَدِسٌ (وَنُدُسٌ) أى فطن ، وحَذِرَ فهو حذِرٌ ،(وَحَذُرٌ) وعَجِلَ فهو عجِلٌ (وعجُلٌ وجاءت على) قلة على غير فَعِل ، نحو : سَلِمَ فهو (سليم) وشَكِسَ خلقه ؛ أى ساء فهو (شَكِس) بزنه فَلِس وحَرِرْتَ فأنت (حُرُّ) وصفرت يده: أى خلت فهى (صِفر) بزنه حِبر (وغرت تغار فأنت (غيور) ، قوله : (ومن الألوان والعيوب والحلى على أفعل) :الظاهر أنه عطف على مقدر ، أى هذا الذى ذكره فى فَعِل : إذا كان فَعِل من غير الألوان والعيوب والحلى ، ومنها تكون الصفة غالبا على : أفعل ، نحو : أسود وأعرج وأبلج[2] ، وظاهره أن الغالب فى العيوب مطلقا أفعل ، وقال الرضى[3] : ذلك فى الظاهرة ،

---

(١) نص عبارة متن الكافية بشرح الرضى (١/١٤٣) وقد جاء معه الضم فى بعضها.

(٢) بلج الصبح : أضاء وأشرق كابلج وتبلج ، وكل متضح أبلج (القاموس المحيط ١/١٧٩).

(٣) جاء ذلك فى قول الرضى (١/١٤٤) : وما كان من العيوب الظاهرة كالعور —

وأما الباطنة كالحرد[1] فعلى : فعل ، (ومن نحو كرُم على كريم غالبا وجاءت) قليلة (على) غير فعيل نحو : خَشِنٍ من خشُنَ فهو (خَشِنٌ) بكسر العين وهو ضد اللين (و) على فَعَـِل « بفتح العين » نحو : (حسُن فهو (حَسَنٌ و) وعلى فَعْل « بسكون العين » نحو : صَعُب الأمر فهو (صَعْب و) على فُعْل « بضم الفاء وسكون العين » نحو : صَلُب الشيء فهو (صُلْب و) على فَعال كقذال نحو جَبُن الرجل فهو (جبان و) على فُعال « بضم الفاء » نحو : شجع الرجل فهو (شُجاع و) على فَعُول كصبور ، نحو : وقُر الرجل ، أي صار ذا وقار ، وهو ضد الطيش فهو (وقور و) على فُعُل كعنق نحو : جنب الرجل فهو (جُنُب) ، أي ذو جنابة .

(وهي) — أي الصفة المشبهة — (من فَعَل قليلة) ، لأن حق الصفة الاستمرار واللزوم ، ومعاني فُعُل وفَعِل في الأغلب كذلك — كما تقدم — فكثرت منهما ، وأما فَعَلَ فليس الأغلب فيه الفعل اللازم ، وما جاء منه لازما أيضا فليس بمستمر كالدخول والخروج إلا نادرا كالشيب وهي من فعَل ، وإن كانت قليلة فقد[2] (جاءت نحو) حرص فهو (حريص) وشبت تشيب ، فأنت (أشيب و) ضقت تضيق فأنت (ضيق ، وتجيء) الصفة المشبهة (من الجميع) ، يعني ، فعَل وفَعِل وفعُل (بمعنى الجوع والعطش) مما فيه خلو في الباطن (وضدهما) مما فيه امتلاء (على فَعْلان نحو : جوعان) ، وهو من فَعِلَ ، بدليل : جعت تجوع ، فليس من فَعِل « بالكسر » ، وليس من

= والعمى ، ومن الحلى كالسواد والبياض والزرقة والرسح والجرد والمضم والصلع أن يكون على أفعل ، ومؤنثه فعلاء وجمعهما فعل .

والزرقة من معانيه : كثرة شعر الذراعين والحاجبين والعينين ، والرسح من الحيوان . خفة لحم عجيزته ونخفيه ، والجرد : قصر الشعر وهو عيب في الدواب ، والمضم : خمص البطن ولطف الكشح ، والصلع : نقصان مادة الشعر في مقدم الرأس .

(١) الحرد (محركة) داء في قوائم الإبل أو في اليدين ، أو يبس عصب إحداهما من العقال فيخبط بيديه إذا مشى (القاموس المحيط ٢٨٧/١) .

(٢) في متن الشافية بشرح الرضي (١٤٨/١) : وقد جاء نحو حريص وأشيب ...

أفعال الطبيعة ونحوها ، فلا يكون فَعُل « بالضم » (وشبعان وعطشان وريان) كلها من فَعِل « بالكسر » ومثال المضموم : نَصُف[1] ومَلؤ الإناء ، فهو نصفان وملآن .

— المصدر —

ثم ذكر المصدر ، وإن كان أيضا قد ذكره فى النحو لمثل ماذكرنا فى الصفة ، فقال :

(المصدر : أبنية الثلاثى المجرد منه كثيرة) أى لاتنضبط بقياس كأبنية غيره على ماسيتبين إن شاء الله تعالى ، وقد عـــد المصنف أربعة وثلاثين[2] أكثرها هو الغالب فى مصادر الثلاثى فقال : (نحو قَتْل وفِسق وشُغْل ورحمة ونقمة) ، وليس رحمة للمرة ولا نقمة للنوع ، (ونحو كُدْرة ودعوى وذكرى وبشرى وكَيْسان) من لوى ، أى مطل ، وهو وزن نادر ، وقيل : أصله الكسر ففتح ، وقد روى بالكسر ، ووجه أيضا شذوذان « بالسكون » وقرئ فى التنزيل بها ، (وحِرمان وغُفران ونُزوان) من نزا يَنزو إذا وثب (وطاب وخَفِق وصَغَر وهُدى وغَلبة وسرِقة وذَهاب وصِراف) يقال : صرفت الناقة صرافا إذا اشتهت الفحل ، (وسؤال وزَهادة ودِراية[3] ودُخول وقَبول) ، قال الرضى[4] : ولم يأت الفَعُول مصدرا « بفتح الفاء »[5] إلا خمسة أحرف :

---

(١) نصف القدح امتلأ نصفه .

(٢) فى مخطوطة (س) أربعة وثلاثين بناء .

(٣) فى متن الشافية بشرح الرضى ١٥١/١ ودراية وبغاية ودخول ووجيف وقبول ، فى أمثلة المناهل تقديم وتأخير .

(٤) عبارة الرضى (١٥٩/١ ، ١٦٠) بنصها ، ولم يحدث فيها أى تغيير .

(٥) قوله (بفتح الفاء) لم يرد فى مخطوطة (س) .

توضأت وضوءا ، وتطهرت طهورا ، وولعت ولوعا ، ووقدت النار وقودا ، وقبل قبولا كما حكى سيبويه ، (ووجيف) وهو نوع من سير الإبل (وصُهوبة) « بضم الفاء » من صهب الشعر يصهب إذا احمر حمرة صافية ، (ومَدخل) . ذكره هنا ، وإن كان قياسا — كما سيجيء إن شاء الله تعالى — استيفاء للمشهور من أوزان مصدر الثلاثى ، (ومرجع) هو مصدر ميمى خالف القياس بكسر العين ، (ومَسعاة) من سعى يسعى ، وزنها باعتبار الأصل : مفعلة ، إذ أصلها: مسعية ، قلبت الياء ألفا ، وهى أيضا مصدر ميمى خالفت القياس بلحوق التاء (ومحمدة) من حمد يحمد ، وهى أيضا مصدر ميمى خالفت القياس بكسر العين ولحوق التاء ، وهذه الأوزان هى التى ذكرها سيبويه وزاد المصنف (بُغاية[1] وكراهية) وقد ذكر غيرهما أبنية كثيرة ، وسيجيء بعض منها ، ولكن الغالب داخل فيما ذكر (إلا أن الغالب) الظاهر أنه استثناء منقطع عما قبله ، أى . لكن بعضها غالب بالنسبة إلى بعض ، فالغالب (فى فَعَل اللازم نحو ركع على رُكوع ، وفى) فعَل (المتعدى نحو ضرب على ضَرْب) وإن جاء كثيرا على غيرهما كفِسق وشُغْل ، (وفى الصنائع) هذا تخصيص لما سبق ، أى الغالب فى فَعَل إذا لم يكن مما سيذكر ما تقدم ، وأما إن كان من الصنائع كالتجارة والصياغة (ونحوها) كعبر الرؤيا[2] عبارة ، ومثل للصنائع (نحو كتب) ، فالغالب أن يأتى المصدر منه على فِعالة ، فيأتى كتب (على كتابة) وفتحوا الأول فى بعض ذلك كالوَكالة والدَّلالة والوَلاية (و) إن كان مما فيه اضطراب وحركة فالغالب (فى الاضطراب نحو: خَفَق على خَفقان) وجال على جَولان (و) إن كان مما هو صوت فالغالب (فى الأصوات نحو صرخ) أن يأتى (على) فُعال نحو . (صُراخ) ، ونبح على نباح ، (وقال الفراء : إذا

---

(١) ليس موضع « بغاية » كما قلنا فى هذا الموضع ، لأن المؤلف قدم وأخر فى ذكر بعض المصادر .

(٢) فى مختار الصحاح (ص ٤٠٩) عبر الرؤيا : فسرها ، وبابه كتب .

جاءك فعل مما لم يسمع مصدره فاجعله على فَعْل للحجاز[1]، وفُعول لنجد) ، يعنى قياس أهل الحجاز أن يقولوا فى مصدر فَعَل إذا لم يسمع مصدره[2] : فَعْلا ، متعديا كان أو لازما ، وقياس أهل نجد : فُعُول ، والمشهور ما تقدم وهو أن الأغلب فى غير المعانى المذكورة أن يكون المتعدى على فَعْل ، واللازم على فُعول ، وقوله : يسمع : ينبغى أن يقرأ « بالياء » إذ يتبادر من قراءته بتاء المخاطب أن من لم يسمع جعله كذلك وإن لم يبحث ، والظاهر خلاف ذلك ، (ونحو هُدىً وقِرىً[3] مختص بالمنقوص) ، أى وزن : فُعَل « بضم الفاء وفتح العين » ، وفِعل « بكسر الفاء وفتح العين » مقصوران على المنقوص ، لا يأتيان فى غيره من فعل ، مع أنه لم يأت فى المصادر على فُعَل إلا : الهُدَى والسُّرَى على ما قيل ، وهُدًى : مصدر هَدى يهدى ، وقِرًى مصدر قرى الضيف يقريه ، (ونحو طَلَب) مما كان على فَعَل « مفتوح الفاء والعين » (مختص بيفْعُل) ، أى مقصور من فَعِل الذى مضارعه : يفعل « بضم العين » لا يأتى مصدرا لغيره (إلا) فى لفظين وهما : جَلَب الجرح) ، فإنه جاء مما مضارعه يفعِل « بكسر العين » ، إذ يقال : جلب الجرح يجلب « بكسر العين » جلباً ، أى أخذ فى الالتئام ، وجلب مضاف إلى الجرح فى عبارة المصنف يعنى : وأما الأنعام مثلا فهو على القياس ، إذ هو من باب فعل يفعُل « بالضم » (و) الثانى (الغَلَب) ، قال تعالى[4] (وهم من بعد غلبهم سيغلبون) ، قال الفراء : يجوز أن يكون فى الأصل : غلبتهم بالتاء فحذفت ، كقوله[5] :

---

(١) فى متن الشافيه (١/١٥٢) : فاجعله فعلا للحجاز ، وفعولا لنجد

(٢) فى مخطوطة (س) لا توجد كلمة (مصدره)

(٣) القرى : إكرام الضيف .

(٤) جزء الآية ٣ من سورة الروم ، والاستشهاد بالآية وما بعدها إلى قوله : عدة الأمر بنصه فى شرح الرضى (١/١٥٨)

(٥) البيت — كما ذكر محقق شرح شافية ابن الحاجب : لأحد شعراء الدولة الأموية الفضل ابن العباس بن عتبة بن أبى لهب عبد العزى بن عبد المطلب — والبيت من بحر البسيط ، الخليط : المخالط كالنديم بمعنى المنادم ، والبين : الفراق ، وأجدوا البين : صيروه جديدا وانجردوا : —

إن الخليطَ أجدُّوا البين فانجردُوا وأخلفوكَ عد الأمرِ الذى وعدوا

أى : عدة الأمر .

(و)الغالب فى (فَعِل اللازم نحو فَرِح)أن يأتى مصدره(على فَرَحٍ و) فى فَعِل (المتعدى نحو جهل) أن يأتى (على) فعْل « بفتح الفاء وسكون العين » نحو : (جَهْل،وفى الألوان والعيوب نحوسمِر وأدِم) أن يأتى (على) فُعلة نحو (سُمرة وأدْمة) فى الألوان ، وأدرة فى العيوب وهو تخصيص للعموم السابق ، قال الرضى[1] : هذا الذى ذكره هوالغالب فى الألوان ، وإن كانت من فَعُل « بضم العين » أيضا ، وأما مجىء العيوب على فُعلة فقليل ، (و) مصدر(فَعُل نحو كرم)يأتى (على) فعالة نحو (كرامة غالبا و) جاء على فِعل « بكسر الفاء وفتح العين » نحو (عِظم و) على فَعَل « بفتحها » نحو (كَرِم) مصدرى:عظُم وكرُم (كثيرا) ، ولا منافاة بين الكثرة وعدم الغلبة ، إذ الكثرة أمر نسبى ، فقد يكون الشىء كثيرا بالنسبة إلى ما هو أقل منه ، وإن كان قليلا بالنسبة الى ما هو أكثر منه .

(و)مصدر (المزيد فيه) من الثلاثى والرباعى (و) مصدر (الرباعى قياسٌ) له ضابط كلى أشار إليه بقوله : (فنحو أكرمَ على إكرام) ، يعنى ما كان على وزن أفعل ، فمصدره : بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره ،(ونحو كرّم على : تكريمٍ وتكرِمَةٍ) فى الصحيح ، لكن تفعيلا هو المطرد القياسى وتفعلة كثيرة لسكنها مسموعة ،فلو قال المصنف:وجاء على تكرمة لكان أولى، لئلا يتوهم أنه قياس أيضا كتكريم(وجاء)على فِعّال نحو (كِذّاب[2] و)

— بعدوا ، والبيت شاهد على حذف الفاء من (عدالأمر) فى الإضافة، وجاء الحذف أيضا فى الآية الكريمة (وهم من بعد غلبهم) أى غلبتهم .

(١) عبارة الرضى فى شرح (١/١٦٠) : أقول : قوله « وفى الألوان والعيوب » هذا الذى ذكره هو الغالب فى الألوان ، وإن كانت من فعل بضم العين أيضا، وقد جاء شىء منها على فعل كالصدأ والعيس .

(٢) فى متن الشافية (١/١٦٣) : وجاء كِذّاب وكُذّاب .

على فِعَال بالتخفيف نحو (كِذَاب) قال الرضى[1]: وأما كِذَاب « بالتخفيف » فى مصدر : كذَّب فليس بمشهور ، والأولى أن يقال فى قوله تعالى[2] : « وكذبوا بآياتنا كِذَابا » فى قراءة التخفيف : إنه مصدر كاذب أقيم مقام مصدر كذَّب كما فى قوله تعالى[3] : « وتبتل إليه تبتيلا » ، (والتزموا الحذف والتعويض فى) مصدر فَعَّل المنقوص (نحو) عزَّى يعزِّى (تعزية) ، فتحذف « ياء » التفعيل ، وتعوض منها « الهاء » لزوم الاستثقال الياء المشددة ، وقد جاء التشديد فى الضرورة كقوله[4] :

فهى تنزِّى دلوها تنزِّيا كما تُنزِّى شهلةٌ صبيا

(و) التزموا الحذف والتعويض أيضا فى مصدر أفعل واستفعل إذا كان أجوف نحو (إجازة) فى مصدر أجاز (واستجازة) فى مصدر استجاز ، وأصلها : إجوازا واستجوازا ، أعل المصدر بإعلال الفعل — كما يجىء فى باب الإعلال — فقلبت العين ألفا ، واجتمع ألفان ، فحذفت الأولى على قول ، أو الثانية على آخر كما يأتى هناك ، وعوضت عنها الهاء ، ويجوز حذف الهاء مع الإضافة نحو[5] « وإقام الصلاة » لكون المضاف إليه قائما مقامها ، ولم يثبت حذف الهاء فى نحو التعزية فى حال من الأحوال ، كما جوزوا فى نحو :

---

(١) عبارة الرضى فى شرحه (١ / ١٦٦) وأما كذاب — بالتخفيف — فى مصدر كذب فلم أسمع به ، والأولى أن يقال فى قوله تعالى (وكذبوا بآياتنا كذابا) فى قراءة التخفيف إنه مصدر كاذب أقيم مقام مصدر كذب ، كما فى قوله تعالى (وتبتل إليه تبتيلا).

(٢) الآية ٢٨ من سورة النبأ .

(٣) جزء الآية ٨ من سورة المزمل .

(٤) هذا الشاهد من بحر الرجز ، وهو شاهد على مجيء المصدر المعتل اللازم لفعل على تفعيل ضرورة ، والقياس : تفعلة وتنزى : تحرك ، والشهلة : العجوز ، وقد روى صدر البيت مرة : فهى تنزى ، ومرة : بات ينزى دلوه . . . (شرح شواهد الشافية ٤ / ٦٧).

(٥) جزء الآيتين ٧٣ الأنبياء ، ٣٧ النور .

إقام الصلاة ، (ونحو ضارَّب على مضاربة) وهو الأشهر ، (و) على فِعَـال سماعا نحو (ضِرَاب و) أما فِعَّـال « بالتشديد » نحو : مارى يارى (مرَّاه) من المماراة فهو (شاذ) ، والقياس : مماراة أو مِراءً « بالتخفيف » ، (وجاء) فيعال سماعا نحو (قيتال ونحو : تكرّم) ، أى ما كان فى أوله التاء فيشمل : تفاعل وتفعال وتمفعل يأتى مصدره (على تكرُّم) وتجاهل على تجاهُل وتدحرج على تدحرُج وتمسكَن على تمسكُن بضم ما قبل الآخر فيها ، (وجاء) فى مصدره تِفعَـال سماعا نحو (تِملاّق) مصدر تملق ، قال :[1]

ثلاثة أحباب فحب علاقة وحب تملاق وحب هو القتل

(و) مصدر (الباقى) من أوزان المزيد مما فى ماضيه همزة وصل ، ولا بد أن يكون بينها وبين الآخر منه متحركان (واضح) ، بأن تزيد قبل الآخر ألفا ، وتكسر أول المتحركين نحو : انطلق انطلاقا ، واستخرج استخراجا ، واحرنجم احرنجاما ، وإنما زادوا فى المصادر على الأفعال شيئا فى الأغلب ، لأن الأسماء أخف من الأفعال ، وأحمل للانتقال ، (و) قد يبنى من الثلاثى مصدر على التفعال « بفتح التاء » (نحو : الترداد ، والتجوال) ، والتهذار والتلعاب ، وهو كثير وليس بقياسى ، (و) قد يبنى منه ومن تفاعل أيضاً مصدر على فِعِّيلاَ نحو : (الحِشِّيش والرِّمِّيا) والحجيزى فى : تفاعل ، والدِّليلى والتِّميمى والهِجِّيرى والخليفى فى الثلاثى ، وليس أيضا بقياسى ، وبناء المصدر على الوزنين المذكورين (للتكثير) ، أى القصد التكثير ، فالترداد والتجوال والتهذار واللعاب : كثرة الرد والجولان والهذر

---

(١) هذا البيت شاهد على مجىء مصدر الخماسى المبدوء بتاء زائدة مخالفا القياس وهو مقصور على السماع . قال فى مختار الصحاح (ص ٦٣٢) : تملقه وتملق له : تملقا وتملاقا (بالكسر) أى تودد إليه وتلطف به .

واللعب ، والحشيش والرميا والحجبزى : كثرة التحاث والترامى والتحاجز ، والدليلى والنميمى والهجيرى والخليفى : كثرة الدلالة والنميمة والهجر والخلافة .

— المصدر الميمى —

ثم إن المصنف أراد أن يبين أن من المصدر الثلاثى وغيره قسما قياسيا وهو المصدر الميمى ، سمى ميميا نسبة إلى الميم فى أوله ، للزومها له فقال :

(ويجىء المصدر من الثلاثى المجرد أيضا) ، أى كما جاء على ما سبق (على مَفْعَل) « بفتح الميم والعين » (قياسا مطردا) : فيه نظر ، فإن المثال الواوى فيه غير المنقوص على مَفْعِل « بكسر العين » نحو : موعِد ، (كمُقْتَتَل ومضرَب) وأما نحو المرجع والمصير فشاذ ، ولا يجىء على مفعُل « بضم العين » ، (وأما) نحو (مكرُم) فى نحو قوله[1] :

* لِيوْمِ رَوْعٍ أو فعالٍ مَكْرُمِ *

(ومَعُون) فى نحو قوله[2] :

بثينُ الزمى « لا » إنَّ « لا » إن لَزِمْتِه
على كثرة الواشين أىُّ مَعُونِ

---

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من كلمة لأبى الأخزر الحمانى يمدح فيها مروان بن الحكم بن العاص ، وروى قبله :

نعم أخو الهيجاء فى اليوم اليمى

وقوله : (اليمى) أصله : اليوم (بفتح الياء وكسر الواو) كقولهم : يوم أيوم وليلة ليلاء ، ثم قدمت الميم على الواو ، فقطرفت الواو إثر كسرة فقلبت ياء ، والروع : الفزع ، والفعال (بفتح الفاء) الوصف حسنا أو قبيحا ، والمكرم : الكرم ، وهو موضع الشاهد (شرح الرضى هامش ١ / ١٦٩) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو من قصيدة لجميل بن عبد الله بن معمر العذرى ، والشاهد فى : معون (بضم العين) وأصلها : معون (بسكون العين) ثم حدث إعلال بنقل الضمة من الواو إلى الصحيح الساكن قبله وهو العين ، وهذا شاذ ، والقياس : معان ، وأصله : معون وحدث إعلالان . أحدهما : بنقل الحركة وهى الفتحة من الواو إلى الساكن الصحيح قبله وهو العين ، وثانيهما : بقلب الواو ألفا . (شرح الرضى هامش ١ / ١٦٨ ، ١٦٩) .

(ولا غيرهما) على وزنها موجود (فنادران حتى جعلها الفراء) فرارا من ثبوت مفعُل فى الكلام (جمعا لمكرُمة ومعونة) على ما هو مذهبه فى نحو تمرة وتمر، فإن قيل: قد ثبت مفعُل ولو كان جمعا فلم يحصل بالحمل على الجمعية الخلوص عن مفعُل! أجيب بأن النادر إنما هو مفعل المصدر لا غيره، وفيه نظر، فإن ظاهر كلام سيبويه على ما ذكره نجم الأئمة، وصريح كلامه - أعنى الرضى[1] - فى أسماء الزمان والمكان - أن مفعلا نادر، وقيل: إن حذف التاء فى البيتين للضرورة، وأصلها مكرمة ومعونة، قيل فى قول المصنف «ولا غيرهما» نظر، إذ قد جاء مهلك بمعنى الهلاك، ومألك بمعنى الرسالة، وجاء فى بعض القراءات[2] «فنظرة إلى ميسره» بالإضافة إلى الضمير، (و) يجيء المصدر (من غيره) أى من غير الثلاثى المجرد (على زنة) اسم (المفعول) «مع مضمومة وفتحها قبل الآخر» (كمُخْرَج ومُسْتَخْرَج وكذلك الباقى)، كمنطلَق ومدحرَج ومحرنجَم (وأما ما جاء) من المصدر[3] (على) زنة (مفعول كالمصور) بمعنى الصور، (والميسور) بمعنى اليسر، (والمجلود) بمعنى الجلد أى الصبر، (والمفتون) بمعنى الفتنة، قال الله تعالى[4]: «بأيكم المفتون» أى الفتنة على قول، والمرفوع بمعنى: الرفع، والموضوع بمعنى: الوضع، وهما نوعان من السير، (فقليل)، وقد أنكره سيبويه،

---

(١) نص كلام الرضى فى شرحه (١/ ١٨): اعلم أنهم بنوا الزمان والمكان على المضارع، فكسروا العين فيما مضارعه مكسور العين، وفتحوها فيما مضارعه مفتوحها. وإنما لم يضموها فيما مضارعه مضمومها نحو: يقتل ويضرب، لأنه لم يأت فى الكلام فى غير هذا الباب مفعل إلا نادرا كمكرم ومعون، فلم يحملوا ما أدى إليه قياس كلامهم على بناء نادر فى غير هذا الباب

(٢) جزء الآية ٢٨٠ من سورة البقرة، وقال الجوهرى: وقرأ بعضهم (فنظرة إلى ميسره) بالإضافة، قال الأخفش: وهو جائز، لأنه ليس فى الكلام مفعل (بضم العين) بغير الهاء، أما مكرم ومعون فهما جمع مكرمة ومعونة» والميسر: اليسر والغنى.

(٣) فى مخطوط (س) المصدر الثلاثى المجرد

(٤) الآية ٦ من سورة القلم، وفى تفسير السجستانى: «بأيكم المفتون» مفتون يعنى من الفتنة كما تقول: ليس له معقول، أى عقل.

ورد ماذكر ونحـوه إلى اسم المفعول بالتأويل، (وفاعلة) أى وماجـاء منه على فاعلة (كالعافية) ، تقول : عافانى الله عافية أى معافاة ، (والعاقبة) فيه أن الظاهر أنه اسم فاعل ، لأنه بمعنى الآخر ، يقال : عقب الشيء الشيء ، أى أخلفه ، والهاء دليل الاسمية ، أو نقول إنه صفة النهاية فى الأصل ، (والباقية) بمعنى البقاء ، قال الله تعالى[1] : « فهل ترى لهم من باقية » أى بقاء على قول ، (والكاذبة) بمعنى الكذب ، قال الله تعالى[2] : « ليس لوقعتها كاذبة » أى كذب على قول ، والدالّة بمعنى الدلال والغنج ، (أفعل) من مفعول ، (و) مصدر (نحو دحرج) أى الرباعى والملحق به (على) فعللة حقيقة أو حكما نحو : (دحرجة) وشملله[3] وحوقلة وهو المطرد ، (و) قد جـاء على فِعلال حقيقة أو حكما ، وليس بمطرد نحو : دِحراج وشِملال وحِيقال ، ومصدر المضاعف (نحو زلزل) مثل : دحرج فى أن المطرد فيه فعللة نحو : زلزلة وقلقلة ، ويجىء فيه الفِعلال « بالكسر » مثله نحو : زلزال ، واختص بوجه آخر ، وهو جواز فتح فائه لثقل المضاعف ، بخلاف غير المضاعف ، ولذلك قال : (على زلزال بالفتح والكسر) ولو قال : ونحو زلزل مثل دحرج ، ويختص بجواز فتح فاء مصدره المكسور الأول ، أو نحو ذلك لكان أولى ، لإيهام عبارته أن مصدر نحو زلزل لا تجىء فيه فعللة ، وإنما يكون على فعلال « مكسور الفاء أو مفتوحها » وفى بعض النسخ : ونحو زلزل على زلزلة وزلزال « بالفتح والكسر » فلا إشكال عليه حينئذ .

---

(١) الآية ٨ من سورة الحاقة

(٢) الآية ٢ من سورة الواقعة

(٣) شملة : شملل : أسرع وشمر

وحوقلة : حوقل الرجل : ضعف عن الجماع ، وحوقل أيضا : أسرع فى المشى وكبر ، ومشى خأهيا ، والواو فيها زائدة ، أما حوقل بمعنى قال «لاحول ولاقوة إلا بالله » فالواو فيها أصلية

— اسم المرة —

ولما كان مطلق المصدر مدلوله الجنس الشامل لأنواعه المحتمل للقليل والكثير ، فإذا قصدت الوحدة منه أو النوع ، وأريد الدلالة على ذلك ، فقد أشار[١] المصنف إلى بيان كيفية العمل فى أكثر ذلك فقال :

(والمرة من الثلاثى المجرد مما لاتاء[٢] فيه) احتراز من نحو : نِشدة و كُدرة تبنى (على فَعلة) « بفتح الفاء وسكون العين » و تحذف الزوائد إن كانت فيه (نحو : ضَربة وقَتلة) ورَكعة وخَرجة (وبكسر الفاء) من فِعلة (للنوع) فيقال : (ضِربة)[٣] وخِرجة ، أى نوع من الضرب والخروج ونحوهما ، موصوف بصفة ، وتلك الصفة إما أن تذكر نحو : حسن الرِّكبة وسيئ المِيتة ، وجلستُ جِلسةً حسنة ، أو تكون معلومة بقرينة نحو قوله[٤] :

ها إن تا عِذرةً إن لم تكن نفعتْ فإنَّ صاحبها قد تاه فى البلد

أى : عذر بليغ ، وقد لاتكون الفَعلة : مرة ، والفِعلة : نوعا ، كالرحمة والنهضة كما تقدم — (وماعداه) أى ماعدا الثلاثى المجرد الذى لاتاء فيه

---

(١) عبارة (فقد أشار المصنف إلى بيان كيفية العمل فى أكثر ذلك) غير واردة فى مخطوطة (ص)

(٢) نص متن الشافية كما فى شرح الرضى (١/١٧٨) الذى لاتاء فيه

(٣) « « « « « « « « نحو ضربة وقتلة

(٤) هذا البيت من البسيط ، وهو من قصيدة النابغة الذبيانى ، ويروى عجزه هكذا:

فإن صاحبها محالف النكد

كما يروى أيضا : إن لم تسكن قبلت . والشاهد فى قوله : عذرة « بكسر العين » مصدر للنوع ، بتقدير صفة معلومة بقرينة الحال أى عذر بليغ ، والوجه أن هذا الوصف مفهوم من التنوين (شرح شواهد الشافية) ٤/٨٠

من الرباعى والمزيد ، والثلاثى ذى التاء : المرة منه (على المصدر المستعمل[1]) فى معناه المصدرى ، يعنى من غير إرادة الوحدة والنوع ، تقول : نشدته نشدة ، ودحرجته دحرجة ، وعزيته تعزية ، ولا تقول : نَشدة ، والقرينة هى التى تميز بين المعنى الأصلى وبين الوحدة ، والأكثر فى مثله : الوصف بالواحدة ، لرفع اللبس ، نحو : عزيته تعزية واحدة ، (فإن لم تكن) فى المصدر المستعمل (تاءٌ زدتها) عليه دلالة على المرة نحو : أخرجت إخراجة ، واستخرجت استخراجة ، وإذا جاء للرباعى وذى الزيادة مصدران : أحدهما مطرد ، والآخر غير مطرد ، فالوحدة على المطرد ، تقول : دحرج دحرجة ، ولا تقول دحراجة ، وكذا لا تقول : قاتلت قتالة ، فكأن المصنف أراد بالمستعمل الفرد الكامل ، وهو المستعمل باطراد ، (وقد جاء)[2] فى الثلاثى لفظان لم يردّا إلى بناء فعلة ، بل ألحق بهما التاء كما هما : وهما : إتيانة ولقاءة ، تقول (أتيتُه إتيانةً ولقيتُه لقاءةً) وكل منهما (شاذٌ) ويجوز : أتيةً ولقيةً على القياس ، قال أبو الطيب[3] :

لقيتُ بدرب القفر إلفى لقية ... شفتْ كمدى والليلُ فيه قتيل

وماذكره المصنف من عدم رد مصدر الثلاثى ذى التاء إلى فَعلة عند قصد

---

(١) ورد فى عبارة المتن كما فى شرح الرضى (١/١٧٨) نحو إناخة ، ولم ترد هذه العبارة فى كلتا المخطوطتين

(٢) فى متن الشافية (١/١٧٨) ونحو (بدل) : وقد جاء .

(٣) هذا البيت من قصيدة لأبى الطيب المتنبى يمدح فيها سيف الدوله الحمدانى وهى من بحر الطويل وأولها : ليالى بعد الظاعنين شكول ... طوال وليل العاشقين طويل

وروى شطر البيت الأول

لقيت بدرب القلة الفجر لقية

ودرب القلة موضع ، والكمد الحزن المكتوم ، ولقية جاء على فعلة للمرة ، وليس ذكر هذا البيت على سبيل الاستشهاد بل للتمثيل (شرح شواهد الشافية ٤/٨٠)

المرة قال الرضى فيه[١] :

لم أعثر فى مصنف على ماقاله ، بل أطلق المصنفون : أن المرة من الثلاثى المجرد على فَعلة ، قال : والذى أرى أنك ترد ذا التاء أيضا من الثلاثى إلى فَعلة ، فتقول : نَشدت نَشدة « بفتح النون » ودريت دَرية ، هـذا ولم يبين المصنف كيفية العمل عند قصد النوع فيما عدا ما المرة منه على فعلة ، والظاهر أنه على المصدر المستعمل لافرق بينه وبينه إلا بالقرينة ، فإذا قلت : عزيته تعزية مثلا صلح للثلاثة ، لـكن يحمل على المعنى الجنسى إلا أن تدل قرينة على وحدة أو نوع ، ولو قال : فإن لم يـكن « تاء » زدتها للمرة لأمـكن شرح كلامه بما ذكرنا من غير تـكلف .

— اسما الزمان والمـكان —

(أسماء الزمان والمـكان) وهي ماالمشتق من فعل لما وقع فيه مضمونه (مما مضارعه مفتوح العين) كيشرب ويصعد ، (أو مضمومها) كيقتل ويسقط ، (ومن المنقوص) ولو كان مضارعه على يفـعِل أو كان مثالا كيرمى ويقى (على مفعَل) « بفتح العين » (فيقال : مشرَب)[٢] ومصعد (ومَقتل) ، ومسقط (ومَرمى) ومَوقى ، (ومن مكسورها) كيضرب ويعد ، (والمثال) يعنى به الواوى نحو : يوجل ويوسم (على مفـعِل) « بكسر العين » (نحو مضرِب وموعِد) وموجل وموسم ، والمثال اليائى بمنزلة الصحيح عندهم لخفته ، فيأتى على مفعَل ، ومنه قوله تعالى[٣] .

« فنظرة إلى ميسرة » فى بعض القراءات ، والحاصل أن اسم الزمان

---

(١) ماذكره صاحب المناهل من رأى للعلامة الرضى ورد فى ١٧٩/١ من شرح شافية ابن الحاجب

(٢) فى متن الشافيه بشرح الرضى (١٨١/١) نحو : مشرب . . .

(٣) جزء الآية ٢٨٠ من سورة البقرة ، وسبق التعليق عليها ص ٩٦ .

والمكان من الثلاثى على «مفعِل» بكسر العين إن كان صحيح اللام مع كسر عين مضارعه، أو كونه مثالا واويا، وإلا فعلى «مفعَل» بفتح العين، كأنهم[1] بنوا الزمان والمكان على المضارع، فكسروا العين فيما مضارعه مكسور العين، وفتحوا فيما مضارعه مفتوحها، وإنما لم يضموها فيما مضارعه مضمومها نحو يقتل، لأنه لم يأت مفعُل فى الكلام فى غير هذا الباب إلا نادراً كما تقدم فى مكرُم ومعُون، فلم يحملوا ماأدى إليه قياس كلامهم على بناء نادر فى غير هذا الباب، وعُدل إلى أحد اللفظين مفعَل ومفعِل، وكان الفتح أخف، وإنما لم يكسروها فى المعتل اللام مطلقا قصداً للتخفيف بانقلاب اللام ألفا، ولم يفتحوها فى المثال الواوى أيضا ولو لم يكن مكسور عين المضارع، لأنهم ربما غيروه فى يوجل، فقالوا: ييجل وياجل، فلما أعلوه بالقلب شبهوه بواو يوعد المعل بالحذف، فكما قالوا هناك: موعِد، قالوا هنا: موجِل، (وجاء) شاذا مما مضارعه مضموم العين، بكسر العين: (المنسِك) من نسك ينسُك: لموضع النسك أى العبادة، (والمجزر) من جزر يجزر لموضع الجزر، وهو نحر الإبل، (والمنبِت) من نبت ينبت لموضع النبت، (والمطلِع) من طلع يطلع لموضع الطلوع، (والمشرِق) لموضع الشروق، (والمغرِب) لموضع الغروب، (والمفرِق) لوسط الرأس، لأنه موضع فرق الشعر، ومفرق الطريق إليه، (والمسقِط) لموضع السقوط، يقال: هذا مسقِط رأسى، أى حيث ولدت، (والمسكِن) لموضع السكون، (والمرفِق) وهو موصل الذراع والعضد وكل ماينتفع به، والارتفاق: الانتفاع والاتكاء على المرفق، ومعنى الموضع فيهما بعيد، وذلك بتأويل أنهما مظنتا الرفق ومكاناه، (والمسجد) وهو اسم للبيت المخصوص قال سيبويه: وأما موضع السجود فالمسجَد «بالفتح» لاغير، (والمنسِر) لثقب

---

(١) هذا الجزء من الشرح من قوله: كأنهم بنوا الزمان . . .) إلى قوله (وكان الفتح أخف) من جملة ماتقل بنصه من شرح العلامة الرضى (١٨١/١)

الأنف ، وهو من النخير للصوت بالأنف ، (وأما مِنخر) « بكسر الميم » ، (ففرع) لمنخِر بفتحها ، وليس ببناء أصلي ، بل أتبع حركة الميم حركة الخاء (كمُنتن) « بكسر الميم » فإنه فرع لمُنتن « بضمها » (ولا غيرهما) موجود على مِفعَل « بكسر الميم والعين » (ونحو المِظنة والمقبرة) مما جاء من أسماء الزمان والمكان بالتاء ، قوله : (فتحا وضما) يعنى فى المقبرة ، وأما المظنة فليس فيه إلا الكسر ، والمظنة موضع الظن (ليس بقياس) بل شاذ ، والقياس عدم مجيئها ، ولكن نحو المظنة شاذ من جهتين :

كسر العين ومضارعه يظُن ، وإلحاق التاء ، والمقبرة « بالفتح » شاذ من جهة إلحاق التاء فقط ، و « بالضم » من جهته ومن جهة الضم ؛ (وماعداه) أى ماعدا الثلاثى المجرد الذى دل عليه سياق الكلام السابق ، (فعلى لفظ) اسم (المفعول) ، تقول : مُدحرج ومُخرج ومُستخرج ، فيحتمل كل منها أربعة معان : المصدر[1] ، والمفعول ، واسم الزمان والمكان .

— اسم الآلة —

(الآلة) : وهي مااشتق من فعل لما يستعان به فى ذلك الفعل ، وهى تبنى (على مِفعَل ومِفعَال ومِفعَلة) ، ومِفعال أيضا كالخياط واللِّنظام ، ولم يذكره المصنف ، (كالمحلب) لآلة الحلب ، وهو الإناء الذى يحلب فيه ، وليس بموضع الحلب ، لأن موضعه هو المكان الذى يقعد الحالب فيه للحلب ، بل هو آلة يحصل بها الحلب ، (والمِفتاح والمِكسحة) وهو اسم لما يكسح به ، أى يكنس ، (ونحو : المسعُط والمُنخل والمدُق والمدُهن والمكحُلة والمحرُضة ليس بقياس) ، يعنى أنه سمع « ضم الميم والعين » فى الكلمات المذكورة على

---

(١) يقصد بالمصدر هنا : المصدر الميمى لأنه يشترك مع اسم المفعول واسمى الزمان والمكان فى الصيغة ، ويفرق بين كل صيغة وأخرى بسياق العبارة .

خلاف القياس ، ولفظ « نحو » موهم أنه قد جاء غيرها ، وقال سيبويه : جاء خمسة أحرف « بضم الميم » كالمكحلة والمسعط والمنخل والمدهن والمدق ، وظاهر كلامه عدم مجيء الضم فى غيرها ، قال الرضى[1] : وأما المحرضة فذكرها جار الله العلامة ، وفى الصحاح : المحرضة « بكسر الميم وفتح الراء » ، وكذا قال ابن يعيش لا أعرف فيها الضم ، وهى وعاء الحرض وهو الأشنان[2] .

— التصغير —

(المصغَّر المزيد فيه) ، أى اللفظ الذى زيد فى أصله - أعنى المكبَّر - شىء ، فيدخل فيه غير المحدود من كل ما زيد فيه شىء (ليدل) أى الزائد الذى دل عليه قوله المزيد (على تقليل) ، يخرج ما عدا المحدود ، ويشمل تصغير المبهمات كذيا والذيا ؛ وفى بعض النسخ : المزيـــد فيه ياء ، والأول أولى لشمولها تصغير المبهمات من غير تكليف[3] بخلاف هذه ، والتقليل : يشمل تقليل العدد نحو : عندى دُريهمات ، أى أعدادها قليلة ، وتقليل ذات المصغر بالتحقير حتى لا يتوهم كونه عظيما ، نحو كُليب ورُجيل ، وتقليل الوصف نحو : ضُويرب ، أى ذو ضرب حقير ، وتقليل ما اشتمل عليه كيُويم وشُهير ، أى حقير ما اشتمل عليه اليوم والشهر من الأمور الواقعة فيه ، والمراد من الدلالة : الوضعية ، وأما التصغير المفيد للشفقة والتلطف كيا بُنى ، وأنت صُديقى فمن مجاز تقليل الذات ، لأن الصغار يشفق عليهم ويتلطف بهم ، فكنى بالتصغير عن عزة المصغَّر على من أضيف

---

(١) عبارة الرضى كما جاء فى شرحه (١ / ١٨٧) : وأما المحرضة فذكرها الزمخشرى ، وفى الصحـــاح : المحـرضة (بـــكسر الميم وفتـــح الراء) وكذا قال ابن يعيش لا أعرف الضم فيها .

(٢) الأشنان : شجر يؤخذ ورقه رطبا ، ثم يحرق ويرش الماء على رماده فينعقد ، ثم تغسل به الأيدى والثياب .

(٣) فى مخطوطة (ص) : من غير تكلف .

إليه ، وكذا التصغير المفيد للملاحة كقولك : هـــذا لُطيِّف ومُلَيِّح ، ومنه[١] :

ياما أميلح غزلانا شَدَنّ لنا من هؤليِّا ئكن الضال والسمر

كما سيأتى إن شاء الله تعالى ، وذلك لأن الصغار فى الغالب لطاف وملاح ، فإذا كبرت غلظت وجهمت ، وكذا المفيد للتعظيم كقوله[٢] :

وكلُّ انـاس سوف تدخـل بينهم دُويهيـة تصفر منهـا الأنامـل

من باب الكناية ، كنى بالصغر عن بلوغ الغاية ، لأن الشىء إذا جاوز حده جانس ضده ، ويجوز أن يكون تصغيرها فى البيت لاحتقار الناس لها ، وتهاونهم بها ، إذ المراد بها الموت : أى يجيئهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم فى نفسه تصغر منه الأنامل .

(فالمتمكن) : خصه[٣] لأن المبهات تصغر على غير هذا النمط ـ كما سيجىء إن شاء الله تعالى ـ فكأنه أراد به ما عدا المتوغل فى شبه الحرف ، فيدخل فيه نحو خمسة عشر (يضم أوله ، ويفتح ثانيه وبعدها ياء ساكنة) ، وذلك لأن المصغر لقلة أبنيته صيغ على وزن ثقيل ، لأن الثقل مع القلة محتمل ، فجلبوا

---

(١) هذا البيت مختلف فى قائله ، وهو من البسيط ، وأميلح : تصغير أملح ، وهو فعل تعجب من الملاحة وهى الحسن ، وشدن : فعل ماض مسند إلى نون النسوة ، وهو من شدن الغزال يشدن شدونا إذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه ، والضال : وهو السدر البرى (شجر النبق) جمع ضالة ، والسمر (بفتح السين وضم الميم) جمع سمرة وهو شجر الطلح وهو شجر عظيم شائك . (شرح شواهد الشافية ٤/٨٤)

(٢) هذا البيت للبيد بن ربيعة العامرى ، وهو من الطويل ، والشاهد فى قوله : دويهية وهو تصغير داهية ، والداهية مصيبة الدهر ، والمراد بالأنامل : الأظفار ، فإن صغوتها لا تكون إلا بالموت ، (شرح شواهد الشافية ٤/٨٥)

(٣) فى مخطوطة (ص) خاصة (بدل) : خصه .

لأولها أثقل الحركات ، وثالثها أوسط حروف العلة ثقلا وهو الياء ، لئلا يكون ثقيلا بالمرة ، وجاءوا بين الثقيلين بأخف الحركات وهي الفتحة ، ليقاوم شيئا من ثقلهما ، والأولى أن يقال : إن الضمة والفتحة في عُنيق وجُميل وصُريد غيرهما في عُنق وجَمل وصُرد ، (ويكسر ما بعدها) ، أي ما بعد الياء (في الأربعة) أي في اللفظ الذي على أربعة أحرف أصلياً أو مزيداً ليناسب الياء التي قبله ، وأما الثلاثي فما بعد الياء فيه حرف إعراب لا يجوز أن يلزم الكسر (إلا في) ما اتصل بما يلي الياء واحد من (تاء التأنيث) كطليحة (وألفيه) : المقصورة كسُكَيْرى ، والممدودة كحُمَيْراء (والألف والنون المشبهتين بهما) وذلك إذا كانتا في صفة أو علم مرتجل ، وكذا في اسم جنس وكانت الألف التي قبل النون خامسة أو سادسة ، وتصير في التصغير خامسة بحذف حرف كعبوثران[1] ، إذ تحذف الواو — كما سيجيء إن شاء الله تعالى — فتصير عبيثران ، أو رابعة وليس الاسم على فَعلان ، ولا على فِعلان ، ولا على فُعلان ولا فَعَلان[2] ، وأما العلم المنقول فحكمه حكم المنقول منه (وألف أفعال جمعا) فإنه يفتح ما بعد ياء التصغير هذه ، تقول : طليحة وسكيرى وحميراء وسكيران ونديمان وعثيمان وضريبان في ضربان ، وكذا لو سمي بواحد منها كأجيمال ، ولا حاجة إلى قوله : جمعا ، لأنه لا يكون إلا

---

(١) العبوثران والعبيثران (بضم الثاء) ، وتفتح ثاؤهما من معانيه : الأمر الشديد والشر والمكروه ، وشجرة كثيرة الشوك لا يخلص منها من يشاكها ، تضرب مثلا لكل أمر شديد (القاموس المحيط ٢/٨٤ .)

(٢) الأمثلة على التوالي حومان سرحان سُلطان وَرشان وهو طائر شبه الحمامة والأنثى ورشانة .

كذلك[١] وإنما فتح ، أما مع « تاء التأنيث » فلكونها كلمة مركبة مع الأولى ، وإن صارت كبعض حروفها من حيث دوران الإعراب عليها ، وآخر أولى الكلمتين المركبتين[٢] مفتوح ، فصار حكم التاء فى فتح ماقبلها فى المكبر والمصغر سواء ، وأما مع ألفى التأنيث فإشفاقاً عليهما من أن ينقلبا ياء وهما علامة التأنيث ، والعلامة لاتغير ماأمكن ، أما لزوم انقلاب علامة التأنيث ياء فى المقصورة فظاهر ، وأما فى الممدودة فالعلامة وإن كانت هى الهمزة التى أصلها الألف قلبت همزة ، والألف التى قبلها للمد ، لكن لما كان قلب ألف التأنيث همزة لاواواً ولا ياء للألف التى قبلها ، إذ لو قلبت إلى أحدهما وجب مصيرها إلى الهمزة لما سيأتى فى نحو : كساء فى الإعلال — إن شاء الله تعالى — كان يلزم من قلب الأولى ياء قلب الثانيه ياء أيضا ، وأما مع الألف والنون المشبهتين فإلحاقاً لهما بما شبها به ، وأما مع ألف أفعال فإبقاء على علامة ماهو مستغرب فى التصغير أعنى الجمع ، لأنهم — كما سيجىء — لم يصغروا من صيغ الجمع المكسر إلا أوزان جمع القلة الأربعة ، فكان الجمع يستنكر فى الظاهر مع التصغير ، فلو لم يبقوا علامته لم يحمل السامع المصغر على أنه مصغر الجمع لتباين بينهما فى الظاهر ، وكان عليه أن يذكر ألف التثنية وياءها ، وواو الجمع وألف جمع المؤنث فيستثنيها كما استثنى تاء التأنيث وماذكر معها ، فإنه لايكسر مابعد ياء التصغير مع المذكورات أيضا ، وكذا كان عليه أن يستثنى المركب نحو : بعلبك ، (ولايزاد على أربعة) قال الرضى[٣] : عبارة ركيكة مراد بها أنه لايصغر الخماسى ، أى

---

(١) قد يأتى وزن إفعال (بكسر الهمزة) فى المصدر نحو إكرام إدخال ، إخراج ، فالألف فى مثل هذه الكلمات — وإن كانت للمصدر سالأنها تقلب فى التصغير (ياء) بخلاف ألف (أفعال) بفتح الهمزة جمع القلة فإنها تبقى كما هى .

(٢) لفظة (المركبتين) غير موجودة فى مخطوطة (ص) .

(٣) أورد الرضى فى شرحه مابلى (١/٢٠٢) عبارة ركيكة ، مراده منها أن لايصغر الخماسى ، أى لايرتقى إلى أكثر من أربعة أحرف أصول فى التصغير ، لأن للأسماء ثلاث —

لا يرتقى إلى أكثر من أربعة أحرف أصول فى التصغير ، لأن الأسماء ثلاث درجات : ثلاثى ورباعى وخماسى ، فيصغر الثلاثى ويزاد عليه ، أى يرتقى عنه إلى الرباعى أيضا فيصغر ، ولا يزاد على الرباعى ، أى لا يراد الارتقاء عليه بل يقتصر عليه ، ولا يصغر الخماسى فإن صغرته على ضعفه فالحكم ماذكره من حذف الخامس أو غيره ، (ولذلك) أى لأنه لا يرتقى عن الرباعى (لم يجىء فى غيرها) أى فى غير ذى تاء التأنيث[1] ، وذى ألفيه ، وذى الألف والنون المشبهتين بهما ، وذى ألف أفعال ، وكذا فى غير ماذكرنا أيضا ، بل وغير المنسوب أيضا نحو : عُمَيْرىّ ، ومُسَيلمىّ ، وكان عليه أن يستثنيهما هنا أيضا (إلا) ثلاثة أوزان ، لأنه إن كان ثلاثيا فتصغيره (فُعيل و) إن كان رباعيا ، فإن لم يكن مع الأربعة مدة رابعة فتصغيره (فُعيعل) وإن كانت فتصغيره : (فُعيعيل) وقد خولف فى الوزن هنا ماسبق من اعتبار الحروف الزائدة[2] والأصلية ، إذ يدخل فى فعيعل : جعيفر ، وأكيلب ، وحميرّ ، ومسيجد ونحوها ، وفى فعيعيل : مفيتيح وعيثيل ونحو ذلك ، ومن ترتيبها : إذ يقال : وزن أَوْيدر تصغير أأدر : فعيعل لا أعيفل قصداً للاختصار بحصر أوزان التصغير فيما تشترك الألفاظ فيه بحسب الحركات المعينة والسكنات ، لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها وترتيبها ، فوزنوها بوزن يكون فى الثلاثى دون الرباعى لكونه أكثر منه وأقدم بالطبع ، فإذا احتاج إلى زيادة على الفاء والعين واللام كررت العين دون الفاء واللام ، لأن الفاء لا يكون فيها زيادة التضعيف ، واللام يلتبس معها بوزن الرباعى الأصلى ، والمقصود — كما ذكر —

— درجات : ثلاثى ورباعى وخماسى ، فيصغر الثلاثى ويزاد عليه يرتقى منه إلى الرباعى أيضا فيصغر ، ولا يزاد على الرباعى ، أى لا يزاد الارتقاء عليه ، بل يقتصر عليه ، فإن صغرته على ضعفه فالحكم على ماذكر من حذف الخامس .

(١) فى مخطوطة (س) فى غير ذى التاء

(٢) فى مخطوطة (س) الزوائد بدل : الزائدة

وزن الثلاثى ، فإن لم يقصدوا هذا الحصر المذكور وزن كل بناء بما يليق[1] به، فيقال : دُرَيهم : فُعيلل ، وحُمير : فُعيِّل ومُقيتل: مُفَيْعل ، ونحو ذلك، وقوله فى غيرها ، لأنه فيها يجىء غير الأمثلة الثلاثة ، ولا يجىء شىء من الأمثلة الثلاثة إلا قبل ألف التأنيث وما ذكر معها .

(وإذا صغر الخماسى على ضعفه) ، أى مع ضعف تصغيره لثقله ، (فالأولى حذف الخامس)، لأن الكلمة ثقيلة بالخمسة الأصول ، فإذا زدت عليها « ياء » التصغير زادت ثقلا ، وسبب زيادة الثقل - وإن كان - زيادة الياء ، لكنه لا يمكن حذفها ، إذ هى علامة التصغير فحذف ما صارت به الكلمة على حالة تؤدى إلى الثقل بزيادة حرف آخر عليها وهو الخامس ، لا يقال : هلاّ جاز إبقاء الخامس ،وغايته أن يكون مثل مزيد الخماسى ، لأنا نقول : تلك الزيادة ليست بقياسية فلا تكثر فى الكلام ، وأما التصغير فقياسى ، فيؤدى إلى كثرة وجود التثقيل فى الكلام ، (وقيل) : الأولى حذف (ما أشبه الزائد) بشرط أن يكون رابعا ، ولو صرح به المصنف لكان أولى ، فلا يحذف الميم من جحمرش ، ومشابهته للزائد إما أن يكون من حروف « اليوم تنساه » ، كما لو ثبت فرزتق « بالتاء » ، أو بأن يكون مشابها لشىء منها فى المخرج كالدال فى : فرزدق ، فإنها تشبه التاء، فتحذف على هذا القول : التاء من الأول والدال من الثانى ، لأنه إذا لم يكن بد من حذف ، فحذف ما أشبه الزوائد أولى ، والأكثر على حذف الآخر لكونه أولى بالتغيير ، (وسمع الأخفش) تصغيره بإثبات الحروف الخمسة كراهة لحذف حرف أصلى، فيقال فى سفرجل :(سفيرِر جَلٌ) بإبقاء جميع الحروف

---

(١) يقصد صاحب المناهل بهذا الوزن (الوزن الصرفى) الذى تعامل فيه الكلمة عند الوزن بحسب حروفها الأصلية والزائدة ، وهذا الوزن الصرفى كما ذكر المؤلف يختلف عن الوزن التصغيرى .

وفتح الجيم ، (ويُرد) ما قلب فيه حرف حرفا آخر فى المكبر لوجود سبب زال ذلك السبب بالتصغير (نحو : باب وناب) ، فإن أصلهما : بوب ونيب : قلب حرف العلة فيهما ألفا لتحركه وانفتاح ماقبله ، (وميزان) ، فإن أصله : مِوزان بواوسا كنة قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، (ومُوقظ) : فان أصله : مُيقظ . قلبت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها (إلى أصله) فيقال : بُويب ونُييب ومويزين ومييقظ (لذهاب المقتضى) لذلك القلب بذهاب جميعه فى : ميزان ، لانضمام الميم وانفتاح الواو ، وجزئه فى الباقى ، أما فى : باب وناب فلعدم انفتاح الأول ، وأما فى : موقظ ، فلعدم سكون الياء ، (بخلاف) مالم يزل التصغير سبب قلبه نحو (قائم) ، فإن سبب قلب الواوهمزة عند المصنف كونه اسم فاعل لفعل أعل وذلك لا يزول بالتصغير (وتراث) : وهو المال الموروث ، أصله : وُراث ، فإن سبب قلب الواو « تاء » كونها مضمومة فى الأول ، وذلك باق فى التصغير ، (وأدد)[1] : وهو علم لأبى قبيلة من اليمن ، يريد أصله : وُدد بالواو المضمومه : استثقل الابتداء بها فقلبت همزة ، وذلك باق فى التصغير ، فلا يرد شىء منها إلى أصله ، بل يقال : قويئم ، وتُريث وأديد ، قال الرضى[2] : ولا أدرى أى شىء حملهم على دعوى انقلاب همزة أدد عن الواو ؟ وما المنع من كونه[3] من تركيب أدد ، وقد جاء منه الأد بمعنى الامر العظيم ونحو ذلك ، (وقالوا عييد) فى تصغير عيد ، وأصله : عِوْد . قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وقد زال ذلك فى التصغير لانضمام ما قبلها وتحركها ، فكان القياس أن يصغر « عيد »[4] على « عويد »

---

(١) قال فى القاموس المحيط (١ / ٢٧٤) : فى مادة . الأد : وأدد كعمر : مصروفا وبضمتين : أبو قبيلة .

(٢) نص ما قاله الرضي فى شرحه (١ / ٢١٧) . ولا أدرى أى شىء دعاهم إلى دعوى انقلاب همزة أدد عن الواو ، وما المانع من كونه من تركيب (أدد) وقد جاء منه الإد بمعنى الأمر العظيم وغير ذلك .

(٣) فى مخطوطة (ص) : من أن يكون .

(٤) لفظة : عيد غير ثابتة فى مخطوطة (ق)

لـكنهم إنما فعلوا ذلك (لقولهم) فى جمعه (أعياد) ، والتـكسير والتصغير من واد واحد ، وإنما لم يقولوا فى جمعه : أعواد فرقا بين جمعه وجمع : عود ، ولو قال : وقالوا عييد فرقا بينه وبين تصغير عود لـكان أولى ، (فإن كانت) فى المـكبر (مدة ثانية) من ألف أو ياء ساكنة مكسور ما قبلها ، (فالواو لازمة)[1] يجب فى التصغير قلبها إليها لانضمام ما قبلها ، (نحو : ضُوَيْرِب فى : ضَارِب ، وضُوَيْرِيب فى : ضِيرَاب) فإن كانت واوا فهى باقية بحالها نحو : طويمير فى طومار[2] ، (والاسم) الـكائن (على حرفين) بسبب حذف شىء منه معلوم (يُرد محذوفه) فى التصغير لتتم بنية فُعيل (تقول فى عِدة) : والمحذوف منها « الفاء » وأصلها : وعدة ، (و) فى (كُلْ : اسما) ، وأصله أأُكل بزنة أُقتل : حذفت فاؤه لما سيأتى — إن شاء الله تعالى — ، ثم حذفت همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها ، إذ لم يبق فى الأول إلا الـكاف وهى متحركة : (وُعيدة وأُكَيل) برد الفاء ، لتتم بنية فُعيل ، ولا اعتداد بالتاء فى عدة لـكونها كلمة أخرى — كما تقدم — وقوله اسما : قيد لـكُلْ « أى إذا سمى » به لأنه إذا كان فعلا لا يصغر (وفى) تصغير (سَه وُمذ) إذا كان مذ (اسما) أى علما أو ظرفا لا حرفا ، والمحذوف منهما العين : (سُتيهة ومُنيذ) بردهما إلى أصلهما ، إذ أصل سه : سته ، وفيه ثلاث لغات : سهْ « بحذف العين » وست « بحذف اللام » مع فتح السين ، فيهما والثالثة : اسْت « بحذف اللام وإسكان السين » ، والمجىء بهمزة الوصل ، وأصل مذ : منذ بزعم النحـاة ، وقال الرضى[3] : لادليل عليه فيصغر عنده علما تصغير من إذا سمى به ، وسيأتى إن شاء الله تعالى ،

---

(١) سقطت كلمة (لازمة) من مخطوطتى (ق) ، (ر) ولـكنها واردة فى متن الشافية ١/٢١٧ من شرح الرضى

(٢) الطومار : الصحيفة — القاموس المحيط ٢/٧٩ ، وقد كتبت لفظة طويمير بغير الياء الثانية فى مخطوطة (ر) وهو تصحيف

(٣) نص ما ورد فى شرح الرضى ١/٢١٩ : قوله (وفى مذ) هذا بناء على أن أصله منذ وقد ذكرنا فى شرح الـكافية أنه لم يقم دليل عليه .

(وفى) تصغير (دم وحر) والمحذوف منهما اللام (دُمىّ وحريح) بردهما إلى أصلهما، ولام دم « ياء » ولام حر « حاء » لقولهم فى الجمع : أحراج ، والحذف فيما ذكر على غير قياس إلا : عدة فهو على القياس كما يجىء فى بابه .

(وكذلك[1] باب اسم وابن وأخت وبنت وهنت) : يعنى إذا حذفت اللام وأبدلت منها[2] همزة الوصل فى أول الكلمة ، أو التاء فى مقام اللام ، فإنه لا يتم بالبدلين بنية التصغير ، بل لا بد من رد اللام ، وإنما قلنا إن الهمزة والتاء بدلان من اللام ، لأنهما لا يجامعانها ، وإنما لم تتم البنية بهمزة الوصل لأنها غير لازمة ، بل لا تكون إلا فى الابتداء ، فلو اعتد بها لم تبق البنية فى حال الدرج إن سقطت الهمزة ، وإن لم تسقط خرجت همزة الوصل عن حقيقتها ، لأنها هى التى تسقط فى الدرج ، وإنما لم يعتد بالتاء فى البنية لما فيها من رائحة التأنيث ، لاختصاص هذا الإبدال بالمؤنث دون المذكر ، قال الرضى[3] : ولم يجىء من الكلمات ما أبدل من لامه تاء فيكون ماقبلها ساكنا ويوقف عليها بالتاء إلا سبع كلمات : أخت ، وبنت ، وهنت[4] ، وكيت، وذيت ، وثنتان، وكلتا عند سيبويه، فتقول فى تصغيرها: بُنىّ ، وسُمىّ ، وأخيّه وبُنية ، وهُنية ، وهُنيهة ، لأن لامها ذات وجهين ، وأما الاسم على حرفين من أصل الوضع، كما إذا سميت بمن، أو كنت لا تعرف أن الذاهب منه أى شىء

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (١/٢١٧) وكذلك باب ابن واسم واخت . . . .

(٢) فى مخطوطة (ص): وأبدلت منه

(٣) عبارة الرضى فى شرحه على شافية ابن الحاجب (١/٢٢٠، ٢٢١) ولم يجىء من الكلمات ما أبدل من لامه تاء ، فيكون ماقبلها ساكنا . ويوقف عليها تاء إلا سبع كلمات : أخت ، وبنت ، وهنت ، وكيت ، وذيت ، وثنتان ، وكلتا عند سيبويه .

ويلاحظ أنه عند تصغير هذه الكلمات اكتفى صاحب المناهل بذكر ثلاث منها ، وزاد عليها تصغير كلمة : اسم، لكن العلامة الرضى ذكر تصغير جميع الكلمات التى أوردها.

(٤) الهن والهنة والهنت : كناية عن الشىء يستفحش ذكره .

هو ، فإنك تزيـــد في آخره[1] « ياء » قياساً على الأكثر ، لأن أكثر مايحذف من الثلاثى اللام دون الفاء والعين ، وأكثر مايحذف من اللام حرف العلة ، وهو إما « واو » أو « ياء » ، ولو زدت واواً وجب قلبها ياء ، لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها ، فجئت من أول الأمر بياء فتقول : مُنيّ ، (بخلاف) مابقى منه بعد الحذف مايتم به بنية التصغير نحو : (باب مَيت) مما حذفت عينه ، مما هو على وزن : فيعل فى الأصل من المعتل كميت ، وسيد وجيد ، فإن أصلها : ميِّت ، وسيِّد ، وجيِّد على فيعل ، حذفت العين لما سيأتى إن شاء الله تعالى ، (وهارٍ)[2] فإن أصله : اسم فاعل من هاريهور حذفت « عينه » (وناسٍ) فإن أصله : أناس ، والحذف فى هذه الثلاثة لا لعلة موجبة ، بل للتخفيف ، فلايرد المحذوف لعدم الحاجة إلى رده ، بل نقول : مُييت ، وهُوير[3] ونُويس .

(وإذا ولى ياءَ التصغير واوٌ) كعروة ، (أو ألفٌ منقلبة) كعصا ، (أو زائدة) كرسالة (قلبت ياء) إذ لابد من تحريك مابعد « ياء » التصغير ، لوقوعه حينئذ موقع لام فُعيل ، أو عين فُعيعل ، فإن كانت « واواً » وجب قلبها ياء لاجتماعها مع الياء وسبق الياء بالسكون ، وإن كانت « ألفا » فلو ردت إلى الواو وجب قلبها ياء ، فقلبها ياء من أول الأمر أولى ، والكلام هنا فى غير ذى الزيادتين ، فلايرد نحو مقاتل حيث تحذف ألفه ولاتقلب ، (وكذلك الهمزة المنقلبه) عن واو أو ياء (بعدها) أى بعد الألف الزائدة يجب ردها

---

(١) فى مخطوطه (س) فى آخره فى التصغير .

(٢) هار البناء : هدمه فهار وهو هائر وهار : القاموس المحيط ١٦٢/٢

(٣) أثبت الرضى فى شرحه ٢٤٤/١ رأيا آخر للمازنى وأنه كان يرد هار إلى أصله فيقول : هويئر ، كما أن سيبويه قال فى ناس : أنيس وقد حكى يونس عن جماعة هويئر فقال سيبويه : هذا تصغير هائر . لاتصغير هار .

فى التصغير إلى أصلها من « الياء » كرداء ، فإن أصله : ردای ، أو « الواو » كعطاء ، فإن أصله : عطاو : قلبت الياء والواو فيهما همزة لما سيأتى فى الإعلال إن شاء الله تعالى ، فيجب ردهما فى التصغير لذهاب علة قلبهما همزة — كما يأتى فى الإعلال — ثم تقلب الواو ياء لانكسار ماقبلها ، فتقول فى (نحو) عروة : (عُرَيَّة)، قلبت الواو ياء ، (و) فى نحو عصا (عُصَيَّة و) فى نحو رسالة (رسيلة وتصحيحها) أى الواو (فى باب أسيِّد وجديِّل) ، أى إذا كانت متحركة قبل اللام ، سواء كانت أصلية كأسود ، أو زائدة كجدول (قليل) ، والأكثر القلب ، وإنما جاز على قلة تصحيحها لقوتها بالحركة وكونها ليست محل التغيير ، (فإن انفتق) بسبب التصغير (اجتماع ثلاث يا آت حذفت الأخيرة نسيا) بشرط أن يكون طرفا ، أو فى حكم الطرف كعيَّة ، وأن تكون الثانية مكسورة فى غير الجارى على الفعل ، ولو صرح به لكان أولى ، بخلاف مصغر عدوان فإنه يقال فيه : عُدَيِّين ، وبخلاف مصغر نحو : حىّ ، فإنه يقال فيه : حُيَىّ (على الأفصح) يحتمل تعلقه بحُذفت ، فيكون إشارة إلى ماروى عن الكوفيين من عدم الحذف ، قال الرضى[1] : وليس بمشهور من مذهبهم ، ويحتمل تعلقه بنَسْيا ، فيكون إشارة إلى[2] « ما ذهب إليه أبو عمرو فى أحىّ ، كأنه قال : حذفت الأخيرة نسيا مطردا على الأفصح ، فيكون على الأفصح إشارة إلى » عدم الاطراد على قول أبى عمرو ، لاستثنائه مصغر أحوى على أحىّ واجتماع ثلاث ياءات وحذف الأخيرة ، (كقولك فى : عطاء وإداوة[3] وغاوية ومعاوية : عُطَىّ)، أصله : عطاىء قلبت الهمزة ياء،

(١) عبارة الرضى : (٢٣٥/١) من شرح كافية ابن الحاجب : بل قال الأندلسى والجوهرى : إن ترك الحذف مذهب الكوفيين ، وأنا أرى ما نسبا إليهم وهما منهما .

(٢) من أول قوله : ما ذهب إليه أبو عمرو إلى آخر ما بين القوسين غير وارد فى مخطوطة (ص) .

(٣) الإداوة (بكسر الهمزة) المطهرة ، وهى إناء من جلد يتخذ للماء

(وأَدِيّة) ، أصله : أديِوة : قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار : أديِية ، فحذفت الأخيرة ، (وغُوَيَّة) ، أصلها : غويوية قلبت الواو ياء لما تقدم فصار : غويية ، فحذفت الأخيرة ، (ومُعَيَّة) وأصله : معيوية ، لأنها حذفت الألف منه — لما سيأتى — ، ثم قلبت الواو ياء فصارت : معيية ، فحذفت الأخيرة ، (وقياس أحوى)[1] ونحوه مما هو على وزن أفعل من المعتل اللام والعين أن يصغر على (أَحَىّ غير منصرف) ؛ لأن أصله أحيوِىُ : بقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها ، وقلب الواو ياء لما عرفت ، وأدغم ياء التصغير فيها ، وحذفت الألف نسيا فيمنع[2] من الصرف ، لأن وزن الفعل وإن لم يبق بالحذف ، فقد بقى ما يرشد إليه من زيادة الفعل ، (وعيسى) بن عمر (يصرفه) لذهاب الوزن ، (وقال أبو عمرو : أحىٌّ) ببقاء الكسرة على الياء وحذفت الثالثة لا نسيا ، بل كما حذفت فى قاضٍ ، والتنوين فيه كالتنوين فى : جوارٍ على الخلاف المعروف فى النحو ، ووجهه أنه شبهه بالفعل لموازنته له نحو :أحيِّىْ ، فكما أنها لاتحذف فيه الثالثة لم يحذفها نسيا فى أحى ، (وعلى قياس أَسَيِود)من التصحيح على قلة تصغير أحوى(أَحَيْوِ) ببقاء الكسرة والتنوين ، إذ لم يحذف الثالثة نسيا لعدم اجتماع الياءات ،والخلاف فى امتناعه وانصرافه كما فى جوار ، وكذلك تحذف الياء المشددة المتطرفة الواقعة بعد ياء مشددة إذا لم تكن الثانية للنسبة ، تقول فى تصغير: مرويّة: اسم مفعول من رُوِىَ : مُرَيْية ، بخلاف ما لو كانت للنسبة فلا تحذف ، تقول فى تصغير غَزَوِىّ المنسوب إلى الغزو : غَزَيِّىٌّ ، (ويزاد فى المؤنث الثلاثى بغير تاءٍ تاءٌ ،

---

(١) الأحوى : وصف من الحوة (بضم الحاء) وقال الأصمعى : الحوة حمرة تضرب إلى السواد والحوة أيضا : سمرة الشفة ، يقال رجل أحوى ، وامرأة حواء ، وبعير أحوى : إذا خالط خضرته سواد وصفرة (مختار الصحاح ١٠٤) .

(٢) فى مخطوطة (س) فيمتنع .

كأذينة)[1] فى أذن ، (وعيينة) فى عين ، لأن التصغير يرد فى الجامد معنى الوصف ، فقولك فى العقد : أذينة ، بمنزلة قولك : أذن صغيرة ، فكما أنك لو أتيت بالوصف الصريح أتيت بالتاء فيه ، كذلك تأتى بها فيما يفيد معناه وهو التصغير ، وما حذف منه حرف فى التصغير حتى صار ثلاثيا فله حكمه فى إلحاق التاء ، كسماء تقول فى تصغيرها : سمية ، (وعُرَيْب) فى عرب ، (وعُرَيْس) فى عرس ، والعرس « بكسر العين » : امرأة الرجل ، « وبالضم » : وليمة العرس (شاذ) ، والقياس بالتاء ، لأنهما مؤنثتان سماعيتان ، (بخلاف الرباعى) فلا تزاد فيه التاء (كعقيرب) فى : (عقرب) ، إذ تثقل بزيادتها ، (وقُدَيْدِيمة) فى تصغير قُدام ، (ووُرَيِّئَة) فى تصغير وراء : (شاذ) ، والقياس فيه : قديدم ووريّ ، هذا على القول بأن لام وراء همزة من وَرَأت بكذا ، أى تماترت به ، وأما على القول بأن لامه « واو » أو « ياء » من : وريت بكذا ، وهو الأشهر فليس مما نحن فيه ، أعنى مما ثبتت التاء فيه من الرباعى شاذا ، وقياسه على هذا القول : وُرَيَّة لا غير ، (وتحذف ألف التأنيث المقصورة غير الرابعة) ، لأنها للزومها للكلمة ، وكونها ساكنة على حرف نزلت منزلة حرف منها ، فكما يحذف الحرف الأصلى الزائد على الأربعة تحذف هى مثله ، وكما يثبت رابعا تثبت رابعة (كجُحَيْجِب) فى جَحْجَبَى ، وهى قبيلة من الأنصار ، (وحُوَيْلِىّ) فى (حَوْلايا)[2] وهى اسم موضع بحذف ألف التأنيث فيهما وقلب الألف الوسطى فى « حولايا » ياء لوقوعها بعد كسرة التصغير وإدغامها فى الياء ، (وثبتت الممدودة مطلقا) ، أى رابعة كحمراء ، أو خامسة كخنفساء (ثبوت الثانى) من المركب (فى) نحو (بعلبك) لكونها كلمة على حرفين ، وكما تثبت تاء التأنيث لقوتها بالحركة .

---

(١) فى متن الكافية بشرح الرضى (٢٣٧/١) كعيينة وأذينة .

(٢) عبارة المتن فى شرح الرضى (٢٣٧/١) : وتحذف ألف التأنيث المقصورة غير الرابعة كجحيجب وحويلى فى : جحجبى وحولايا .

(والمدة) بل حرف العلة ، ولو قال كذلك لكان أولى ، ليشمل نحو : جِلَّوز للضخم[1] الشجاع ، وفُلَّيق للخوخ المنفلق عن نواه ، ونحو مسرول ، قوله (الواقعة بعد كسرة التصغير) أى الكسرة التى تحدث فى التصغير بعد يائه (تنقلب ياء) لمناسبة الكسرة التى قبلها ، ويجب سكونها إن لم تكن آخر الكلمة كأريط فى : أرطى ، أو يكن بعدها ما يقتضى فتحها كتريقية فى : ترقوة ، وإنما تنقلب ياء (إن لم تكن)[2] تلك المدة (إياها) يعنى ياءه ؛ لأن الياء لا تنقلب ياء نحو : منيديل ، وتلك المدة إما ألف (نحو) مفتاح فيصغر على : (مفيتيح و) إما واو نحو : كُرْدُوس لجماعة[3] الخيل ، فيصغر على : (كريديس) ، ويصغر : جِلَّوز على : جُلَيْلِيز . ومسرول على : مسيريل .

واعلم أن الاسم الثلاثى ذا الزيادة الواحدة لا يحذف منه شىء ، (و) أما (ذو الزيادتين غيرها) ، أى غير المدة المذكورة (من الثلاثى) فإنه (يحذف أقلهما فائدة) لئلا يخرج ببقائهما معا عن أوزان التصغير (نحو مُطَيْلِق)[4] فى منطلق ، فإن فيه زيادتين : الميم والنون ، والميم أكثر فائدة لاطراد زيادتها فى : اسم الفاعل ، واسم المفعول من غير الثلاثى المجرد ، (ومُفَيْسِلم) فى مغتلم والغلمة : شدة شهوة النكاح ، فإن فيه زيادتين : الميم والتاء ، والميم أكثر فائدة لمثل ما ذكرنا فى منطلق ، فيجب حذف النون والتاء وإبقاء الميم فيهما ، (ومضيرب) فى : مضارب بحذف الألف ، (ومُقَيْدم) فى : مقدم ، بحذف إحدى الدالين ، وإبقاء الميم فيها لما تقدم ، وقد ظهر معنى قوله : (فى منطلق ومُغتلم ومُضارب ومُقدم) ، ولو قال مكان قوله : نحذف أقلهما فائدة : تُبقى الفُضْلى ، كما قال

---

(١) هذا من معانيه ، لأن من معانيه أيضا : البندق (القاموس المحيط ٢/١٦٩)

(٢) عبارة المتن كما فى شرح الرضى (١/٢٤٩) : إن لم تكنها .

(٣) الكردوسة (بالضم) : قطعة عظيمة من الخيل ، وكل عظمين التقيا فى مفصل (القاموس المحيط ٢/٢٤٠) .

(٤) عبارة متن الكافية (١/٢٤٩) : كمطيلق .

فيما بعده لكان أولى ، لأن الواجب إنما هو إبقاء الفضل ، والفضل لا ينحصر في كثرة الفائدة ، بل قد يكون بها ، وقد يكون بغيرها كالتصدر ، فالهمزة « ألندد »[1] أولى بالإبقاء من « النون » ، وكذلك أحد الزائدين المكررين الحرف الأصلي ، فجيم « عفنجج »[2] أولى بالإبقاء من النون ، (فإن تساويا) أي الزيادتين في الفائدة بأن لم يكن لأحدهما مزية على الأخرى (فخير) في حذف أيتهما شئت (كقلنسة وقلنسية)[3] في تصغير قلنسوة ، وفيها زيادتان هما : النون والواو ، ولا مزية لإحداهما على الأخرى ،[4] (وحبنطو حبنيط) في تصغير : مبنطى ، وهو صغير البطن ، وفيه زيادتان : النون والألف ، فإن حذفت الألف قلت حبينط ، بإجراء الإعراب رفعا ونصبا وجرا على الطاء ، وإن حذفت النون قلبت الألف ياء لوقوعها بعد كسرة التصغير ، ثم يعل إعلال قاض .

وأما المدة فيجب بقاؤها لعدم إخلالها بالبنية ، كمفيتيح في : مفتاح ، (وذو) الزيادات (الثلاث غيرها) أي غير المدة فتبقى لما عرفت كمقديم في تصغير : مقدام اسم رجل مثلا (تبقى الفضلى منها) ، وتحذف المفضولتان (كمقيعس في مقعنسس) ، وفيه : ثلاث زيادات « الميم والنون والسين » ، فتبقى الميم ، لأنها أفضل - لما عرفت - وتحذف النون والسين ، (وتحذف زيادات الرباعي كلها) ، أي واحدة كانت كمدحرج ، أو أكثر كما سيأتي (مطلقا) أي سواء كان لبعضها فضل على غيرها أم لا ، (غير المدة) فإنها تبقى ، (كمهيمير في مقشعر) ، وفيه زيادتان : الميم وإحدى الراءين ، والميم أفضل فحذفتا معا ، (وحريجيم في احرنجام) ، وفيه ثلاث زيادات : الهمزة والنون

---

(١) الألندد واليلندد : الشديد الخصومة كالألد .

(٢) العفنجج : الضخم الأحمق .

(٣) في متن الكافية (٢٤٩/١) كقليسية وكقلينسة .

(٤) قوله : على الأخرى ، غير مذكور في مخطوطة (ص) .

والمدة ، فحذفت الهمزة والنون وبقيت المدة بما عزفت ، (ويجوز التعويض من حذف الزائد)[١] ، أي عن الزائد المحذوف ، إذ التعويض لا شيء عن حذف الزائد أي[٢] أن سبب حذف الزائد ، والمراد بالزائد : الزائد على بنية التصغير ، سواء كان حرفا أصليا كما في سفرجل ؛ أو زائدا كما في مقدم ، فإنه يجوز التعويض عنه (بمدة بعد الكسرة) أي كسرة التصغير ، وإنما يجوز ذلك (فيما ليست فيه) المدة ، إذ لو كانت فيه كما في[٣] احرنجام ، لم يجز لاشتغال محلها بها (كمغيليم في مغتلم) عوضت المدة عن التاء التي حذفت ، وسفيريج في سفرجل .

(و) إذا صغر ما يدل على الكثرة ، فإنه (يرد جمع الكثرة[٤] لا اسمه) ، أي اسم الجمع كقوم وركب ، ولا جمع القلة كأجمال وأقذلة[٥] ، فإنها تصغر على لفظها ، تقول : قُوَيم ورُكَيب ، وأُجَيمال ، وأُقَيذلة ، وأُفَيلس ، وغُلَيمة ، وكذا جمع التصحيح كمسيلمون ، وكذا اسم الجنس كتُمَيْر في : تمر (إلى جمع قلته) إن كان له جمع قلة ، (فيصغر) ذلك الجمع أعني جمع القلة (نحو : غليمة في) تصغير (غلمان ، أو إلى واحده) المستعمل إن كان له واحد مستعمل ، أو القياسي إن لم يكن ، (فيصغر) ذلك الواحد (ثم يجمع جمع السلامة) بالواو والنون إن كان لعاقل مذكر اللفظ والمعنى (نحو : غُلَيِّمُونَ) في تصغير غلمان : رددته إلى غلام فصغرته على غُلَيِّم وجمعته بالواو والنون لكونه لمذكر عاقل ، (و) بالألف والتاء إن كان لغيره مذكرا كان كشُيَيْبَات في كتب ، أو مؤنثا كقُدَيْرَات في قدور ، أو محتملا لهما كالدار ، فتقول (دُوَيْرَات) في تصغير دور : رددته إلى دار ، وصغرته على دُوَيْر أو دُوَيْرة لأن الدار

---

(١) عبارة متن الشافية (٢٤٩/١) : ويجوز التعويض من حذف الزيادة .
(٢) في مخطوطة (ص) : (يعني) بدل (أي) .
(٣) قوله : (كما في احرنجام) غير وارد في مخطوطة (ص) .
(٤) عبارة متن الشافية (٢٦٥/١) : ويرد جمع الكثرة لا اسم الجمع .
(٥) الأقذال : جماع مؤخر الرأس (وجمعه : أقذلة وقذل) مختار الصحاح ٥٢٦ .

تذكر وتؤنث، ثم جمعته على : دُوَيرات ، والحاصل : أن جمع الكثرة إن ثبت لواحده جمع قلة فأنت مخير بين الرد إليه ، أو إلى ذلك الواحد كغلمان ودور، فإنه جاء لواحدهما جمع قلة أيضا، وهو: غلة وأدؤر، فإن شئت قلت غُلَيِّمة وأُدَيِّر، وإن شئت قلت : غُلَيِّمُون ودُوَيِّرات، وإن لم يثبت لواحده جمع قلة، فإن ثبت له واحد مستعمل رددته إليه سواء كان جمعه قياسيا، كدراهم ورجال، فتقول: دُرَيْهِمات ورُجَيْلون ، أو غير قياسي، كمحاسن ومشابه في جمع : حسن وشبه ، فتقول : حسينون وشبيهون ، وإن لم يثبت له واحد مستعمل رددته إلى واحده الذي قياسه أن يكون جمعاله كعباديد وعبابيد[1] بمعنى متفرقات ، فتقول : عبيد يدون وعبيبيدون ، لأن فعاليل جمع فعلول أو فعليل أو فعلال، وإنما رد جمع الكثرة إلى ما ذكر ، ولم يصغر على لفظه ، لأن المقصود من تصغيره تقليل العدد ، فمعنى عندي غليمة : عدد قليل منهم ، وليس المراد تحقير ذواتهم ، فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بإبقاء[2] لفظ الجمع الكثير ، وأما اسم الجمع وجمع السلامة فمشتركان بين القليل والكثير على الأصح كما ذكره الرضي[3]، فتصغيرهما نظرا إلى القلة، وأما اسم الجنس فحكمه حكم سائر المفردات ، إذ ليست الجمعية لازمة له من جهة المعنى ، إذ يطلق على القليل والكثير .

---

(١) العبابيد والعباديد بلا واحد من لفظهما : الفرق من الناس ، والخيل الذاهبون في كل وجه (القاموس المحيط ١/٣١١) .

(٢) في مخطوطه (ص) ببقاء .

(٣) عبارة الرضي في شرحه (١/٢٦٧) : وأما أسماء الجموع فمشتركه بين القلة والكثرة ، وكذا جمع السلامه على الصحيح كما مضى في شرح الكافيه ، فيصغر جميعها نظرا إلى القلة .

والفرق بين الجمع واسم الجمع سيأتي في الجمع إن شاء الله تعالى، وكذا بين اسم الجمع واسم الجنس، وإنما جمع الواحد المردود إليه ليعلم أن المصغر الجمع، وإنما جاز جمعه جمع التصحيح مطلقا، سواء جمع مكبره جمع التصحيح أم لا، لأن التصغير أحدث فيه معنى الوصف الذي لم يكن في المكبر.

(وما جاء) من المصغر (على غير ما ذكر)[1] من مقتضى القواعد السابقة (كأنيسيان) في تصغير إنسان، قيل بناء على أنه: فعلان، فإن قياسه حينئذ: أنيسين كما عرفت - (وعشيشية) في تصغير: عشية والقياس: عشيّة بالحاق ياء التصغير وحذف الياء الثالثة، (وأغيلمة) في تصغير غلمة، والقياس: غليمة (وأصيبية) في تصغير صبية، والقياس: صبية (شاذ) لمخالفة القياس.

ولما ذكر المصنف أن التصغير يدل على التقليل، وكان في ذلك نوع غموض في بعض الأسماء أشار إلى بيانه فقال: (وقولهم: أصيغر منك، ودويّن هذا، وفويق هذا[2] لتقليل ما بينهما) أي بين المفضل والمفضل عليه في نحو: أصيغر منك، والظروف وما أضيف إليه الظرف في نحو: فويق هذا ودوين هذا (من التفاوت)[3]، وبيان ذلك في أصيغر منك ونحوه: أن المقصود من تحقير النعوت ليس تحقير الذات المنعوتة، بل تحقير ما قام بها من الوصف الذي يدل عليه لفظ النعت، فمعنى ضويرب: ذو ضرب حقير، فعلى هذا معنى أصيغر منك أن زيادته في الصغر عليك قليلة، لأن أفعل التفضيل: ما وضع لموصوف بالزيادة على غيره في المعنى المشتق هو منه، فهو مفيد لتقليل الوصف، وفي فويق هذا ودوين هذا ونحوهما: أن الغرض من تصغير هذه

---

(١) نص عبارة متن الشافية (١/٢٧٣): وما جاء على غير ذلك كأنيسيان..

(٢) عبارة متن الشافية (١/٢٧٩) وفويقه.

(٣) قوله (من التفاوت) ذكره الشارح على أنه من متن الشافية، ولكن شرح الرضي لم يذكر ذلك، فلعلها من عبارات الشارح.

الأزمنة والأمكنة قرب مقاربها مما أضيفت إليه من ذلك الجانب الذي أفادته الظروف، فمعنى : خرجت قبيل قيامك : قرب الخروج من القيام من جانب القبلية، ومعنى : وقفت دون النهر : قرب وقوفي من النهر من جانب الدونية، وقس على ذلك فهو مفيد لتقليل الذات .

(ونحو ما أحيسنه) مما صغر من فعل التعجب (شاذ)، وليس بقياس، إذ التصغير من خواص الأسماء، وإنما جرأهم عليه تجرده عن معنى الحدث والزمان اللذين هما من خواص الفعل، ومشابهته معنى لأفعل التفضيل، ومن ثم[1] يبنيان من أصل واحد، فصار أفعل التعجب كأنه اسم فيه معنى الصفة، كأسود وأحمر، والصفة - كما تقدم - إنما صغرت، فالتصغير راجع إلى ذلك الوصف المضمون، لا إلى الموصوف، ففي مثل : ما أحيسنه التصغير راجع إلى الحسن، وهو تصغير التلطف، كما تقدم في بُنَيّ، كأنك قلت : هو حسن، (والمراد المتعجب منه) وهو مفعول نحو أحسن، فإذا قلت : ما أحيسن زيدا، فالمراد تصغير زيد، لكن لو صغرته لم يعلم أن تصغيره من أي وجه، أمن جهة الحسن أم من جهة غيره ؟ فصغرت أحسن تصغير الشفقة والتلطف، ليبان أن تصغير زيد تصغير التلطف راجع إلى حسنه لا إلى سائر صفاته.

(ونحو جُيَيْل وكُعَيْت لطائرين) صغيرين، ومثلهما : سُكَيْت لآخر خيل الحلبة، وكذا[2] نغير لطائر أيضا (وكميت للفرس) الذي لونه بين الحمرة والسواد (موضوع على التصغير)، كأن هذا جواب عن سؤال مقدر، وتقديره أن يقال: إن هذه مصغرات لا يظهر فيها للتقليل معنى، وقد ذكرت أن التصغير يدل على التقليل ! فأجاب : بأن التصغير المفيد للتقليل هو التصغير الطارئ على المكبر،

---

(١) في مخطوطة (ن) : ومن ثمة .

(٢) النغر كصرد : البلبل وفراخ العصافير، وتصغيرها جاء الحديث : يا أبا عمير ما فعل النغير ! (القاموس المحيط ٢/١٤٦) .

وأما ما ذكر فهو موضوع على التصغير ، ولا مكبر له ، فليس مما نحن فيه ، وإنما نطقوا بأسماء الطير المذكورة مصغرة ، لأنها عندهم مستصغرة ، والصغر من لوازمها فوضعوا الألفاظ على التصغير، ولم تستعمل مكبراتها، قال الرضي[1] : وأما كميت فهو تصغير أكمت وكمتاء تصغير الترخيم ، وقد ذكرنا أن المراد بتصغير الصفة تصغير المعنى المضمون ، لا تصغير ما قام به ذلك المعنى ، والكمتة لون يلزمه الصغر ، إذ هي لون ينقص عن سواد الأدهم ، ويزيد عن حمرة الأشقر ، فهي بين الحمرة والسواد ، فوضعوا كميتا على صيغة التصغير لصغر مشاه المضمون .

— تصغير الترخيم —

(و)قد يصغر الاسم على غير ما تقدم ، ويسمى (تصغير الترخيم) ، وهو (أن تحذف) منه (كل الزوائد) ، سواء كانت واحدة أو أكثر (ثم تصغر كحميد في : أحمد) بحذف الهمزة، وسمي تصغير الترخيم ، لأن الترخيم : التقليل ، يقال : صوت رخيم إذا لم يكن قويا ، ويجرى في العلم - كما مر - وفي غيره على الصحيح كمفتيح في مفتاح .

— تصغير المبنيات —

ولما فرغ من بيان كيفية[2] تصغير الأسم المتمكن أشار إلى كيفية تصغير غيره فقال : (وخولف) قياس التصغير في المتمكن (باسم الإشارة والموصول) ، أي بتصغير ما يصغر منهما ، والباء في : باسم « للتعدية » أي جعل تصغير اسم

---

(١) عبارة شرح الرضي (٢٨١/١ ، ٢٨٢) : وأما كميت فهو تصغير أكمت وكمتاء تصغير الترخيم ، وقد ذكرنا أن المراد بتصغير الصفة تصغير المعنى المضمون ، لا تصغير ما قام به ذلك ، والكمتة

(٢) لفظ (كيفية) غير وارد في مخطوطة (س)

الإشارة والموصول مخالفا لتصغير المتمكن ، وذلك لأنه كان حقهما ألا يصغر كشيء منهما لغلبة شبه الحرف عليهما ، مع أن في اسم الإشارة ما نبه آخرا من التصغير ، وهو أن أصله وهو « ذا » على حرفين ، لكن لما تصرف « ذا والذي » تصرف الأسماء المتمكنة من كونهما موصوفين وصفتين ، وتثنيتهما وجمعهما جاز تصغيرهما ، وتصغير ما تصرف منهما دون سائر أسماء الإشارة كهؤلاء وهذان ودون سائر الموصولات كمن وما ، ولما كان تصغيرهما على خلاف الأصل خولف بتصغيرهما تصغير الأسماء المتمكنة ، (فألحق[1] قبل آخرهما ياء) ، علامة للتصغير ، (وزيدت بعد آخرهما ألف) ، لتكون عوضا من ضم الأول ، إلا في أولاء الممدود ، فإنها زيد الياء ثالثة وألف العوض قبل الآخر كما صرح به في شرح المفصل ، ثم تقلب الألف التي كانت والية للام ياء لما سيتضح ، وتدغم فيها ياء التصغير ، فتصير : أولياء بالمد ، قال[2] :

* من هؤليائكنّ الضالّ والسَّمُرُ *

ولو استثناه لكان أولى ، ولم يضم أولهما ، ولا التزم أن تكون الياء ثالثة كما في المتمكن ، (فقيل) في تصغير ذا : (ذَيَّا) ، لأنها لما زيدت الياء ثانية وجب قلب الألف ياء لوقوعها بعد ياء التصغير ، وحركت بالفتح لأجل الألف التي بعدها ، وأدغمت ياء التصغير فيها ، (و) في تصغير تا : (تَيَّا) ، مثل ما ذكرنا في ذا ، وكذا نقول أيضا في تصغير : تي تيا ، وتفتح التاء ملاحظة لحال ياء التصغير في المتمكن ، إذ ما قبلها مفتوح فيه ، ولا تصغر « ذي » لئلا تلتبس بالمذكر ، ولا « ذه » لأنه فرعه ، وتقول في المثنى : ذيان وتيان : بحذف ألف التصغير ، لاجتماع ألف المثنى وذلك الألف ، (و) في تصغير أولاء

---

(١) ورد في مخطوطة (س) فألحقت قبل آخرها ياء ، وزيد بعد آخرها ألف .

(٢) صدر البيت : بانا أميلح غزلانا شدن لنا . وقد اختلف في نسبة هذا البيت إلى قائله .. وسبقت الإشارة إلى ذلك في هامش ص ١٠٤ .

المقصور (أوليّا) بإلحاق ياء التصغير ثالثة ، وقلب الألف بعدها ياء، وزيادة ألف العوض، وهذه الضمة في المقصور والممدود هي التي كانت في : أولا ، لأن التصغير يفك ما فيه إلى الأصل بدلا من الضمة (و) في تصغير الذي والتي (اللذيا واللتيا) بزيادة ياء التصغير قبل الآخر وفتح ماقبلها ، وفتح الياء التي بعدها لما تقدم ، (و) تقول في المثنى (اللذيان واللتيان) واللذيين واللتيين بحذف ألف العوض قبل علامة المثنى لالتقاء الساكنين نسيا عند سيبويه ، (و) في الجمع المذكر (اللذيون) واللذيين « بضم الياء » في الأول « وكسرها » في الثاني ، إذا الألف حذفت نسيا ، وإنما اطرد في المصغر : اللذيون « رفعا » واللذيين « نصبا وجرا » ، وشذ في المكبر : اللذون « رفعا » ، لأنه لما صغر شابه المتمكن ، فجرى جمعه في حال رفعه مجرى جمعه ، (و) في جمع المؤنث (اللتيات) بحذف ألف العوض ، لاجتماعها مع ألف الجمع ، واستغنى به عن تصغير اللائي واللاتي عند سيبويه .

ثم ذكر المصنف أسماء رفضت العرب تصغيرها ، فقال : (ورفضوا تصغير الضمائر) لغلبة شبه الحرف عليها بمع قلة [1] تصرفها ، إذ لا تقع صفات ولا موصوفات كأسماء الإشارة ، ولمثل هذه العلة لم تصغر أسماء الاستفهام والشرط فإنها تشابه الحرف ولا تتصرف بكونها صفات وموصوفات ، ولذلك قال : (ونحو : أين ومتى) [2] من سائر أسماء الاستفهام والشرط ، (و) نحو : (ما ومن) من سائر الموصولات ، لكونها أوغل في شبه الحرف من الذي لكونها لا تثنى ولا تجمع ، ولأن وضع كثير منها على حرفين ، ولا تجري مجراه في وصفها والوصف بها ، (و) نحو (حيث ومنذ) من الظروف المبنية اللازمة الإضافة ، وإنما صغر : مذ لتصرفه بحذف النون منه بناء على أصله [3] :

---

(١) لفظ (قلة) ساقط من مخطوطة (ص) .

(٢) في متن الكافية (١/٢٨٩) : ونحو : متى وأين ومن وما . . .

(٣) في مخطوطة (ص) بناء على الأصل م

منذ ، قال الرضى : ولا دليل عليه [1] ، (و) نحو (أملح) وإن كان غير جار لكنه غير متصرف فى الإعراب ، ولا تقع صفة ولا عوملا وفاعلا ومفعولا حرفيين وكذا « عند » لكنه [2] على ثلاثة أحرف ، (و) نحو (غير) ، فلم يصغروا صغر مثل ، وإن كانت المغايرة قابلة للقلة والكثرة ، كلمائه لمقصوده فى التمكن ، لأنه لا يدخله لام ولا يثنى ولا يجمع ، وكذا : سوى وسواء بمعنى : غير ، (و) نحو : (حسبك) لتضمنه معنى الفعل ، لأنه بمعنى : اكتف ، وما هو بمعناه أيضا لا يصغر مثل : شرعك وكفيك ، وكذا جميع أسماء الأفعال ، (والاسم) حال كونه (عاملا عمل الفعل) ؛ أى العمل المختص بالفعل ، بحيث لا يعمله الاسم إلا لمشابهته ، وهو الرفع والنصب ، بخلاف الجر ، إذ لا يحتاج فى عمله إلى المشابهة للفعل ، وظاهر هذا الإطلاق يعم المصدر وغيره ، وعلل بغلبة شبه الفعل عليه حال العمل ، فكما لا يصغر الفعل لا يصغر شبهه ، وعليه بنى الرضى فى شرح الكافية ، وأما فى هذا الموضع فأشار إلى تضعيفه [3] وقال فى التعليل : لأن الاسم إذا صغر صار موصوفا بالصغر - كما تقدم - ، فيكون قولك ضويرب بمنزله قولك : ضارب صغير ، والأسماء العاملة عمل الفعل إذا وصفت انعزلت عن العمل ، فلا تقول : زيد ضارب عظيم عمرا ، أو أضارب عظيم الزيدان ؟ وذلك لبعده إذن عن مشابهة الفعل ، إذ وضعه على أن يسند ولا يسند إليه ، والموصوف مسند إليه الصفات ، ثم قال : هذا فى الصفات أعنى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ، أما المصدر فلا يعزله عن العمل كونه مسندا إليه لقوة معنى الفعل فيه ، [4] إذ لا يعمل الفعل الذى هو الأصل فى الفاعل والمفعول إلا لتضمنه معنى

---

(١) ورد هذا الرضى فى شرحه (٢١٩/١) حيث قال : قوله : (وفى مذ) هذا بناء على أن أصله منذ ، وقد ذكرنا فى شرح الكافية أنه لم يقم دليل عليه .

(٢) فى مخطوطة (ص) : إلا أنه .

(٣) عبارة الرضى فى شرحه (٢٩١/١ ، ٢٩٢) : لأن الاسم إنما صغر صار موصوفا بالصغر .

(٤) فى مخطوطة (ص) : فلا يعمل

المصدر، فيجوز على هذا أن تقول: أعجبني ضربُكَ الشديدُ زيداً، وضُرَيْبك زيداً، (فمن ثم)[1] أي فمن جهة أنه لا يصغر ما ملا عمل الفعل، ويفهم منه أنه يصغر إذا لم يكن عاملا عمله (جاز): زيد (ضُوَيرِب) مثلا، (وامتنع) عمرو (ضُوَيرِبٌ زيدا) وهاهنا بحث وهو أن ظاهر إطلاقهم أنه لا يجوز أيضا: زيد ضويربٌ، لعمله في الضمير المستتر، وذلك بعيد، كيف وقد قال الرضي في شرح الكافية[2]: وأما قولهم: أنا مرتحل فسويرٌ فرسخا، فإنما جاز لكون المعمول ظرفا، وتكفيه رائحة الفعل انتهى، ومن المعلوم أن سويرا لا يخلو عن الضمير.

تنبيه: لا يصغر أيضا: أمس وغد، وكذا عند سيبويه كل زمان يعتبر كونه أولا وثانيا وثالثا ونحو ذلك، فلا تصغر أيام الأسابيع كالسبت والأحد والاثنين إلى الجمعة، وكذا أسماء الشهور كالمحرم وصفر إلى ذي الحجة، قال ابن مالك: ولا يصغر الموضوع على التصغير كـكُعَيْت، ولا ما فيه معناه كقليل، ولا ما ينافيه كـكثير.

— باب المنسوب —

(المنسوب الملحق بآخره)، أي بآخر أصله وهو المنسوب إليه: (ياء مشددة ليدل) أي الإلحاق أو الياء (على نسبته)، أي على نسبة ذلك الذي ألحق بآخر أصله الياء (إلى المجرد عنها)، وهو المنسوب إليه، مثلا: هاشمي: اسم ألحق بآخر أصله وهو: هاشم ـ لكون الياء زائدة ـ ياء[3] مشددة لغرض الدلالة على نسبة الشخص[4] الموصوف بأنه هاشمي إلى: هاشم، وهو المجرد عن الياء، وإنما افتقرت النسبة إلى علامة، لأنها معنى طارئ على الاسم،

---

(١) عبارة متن الشافية (١/ ٢٨٩): فمن ثم جاز ضويرب زيد (بضم الباء في ضويرب وإضافة زيد إليه)، وامتنع: ضويرب زيدا. (بضمتين فوق ضويرب ونصب زيدا).

(٢) الكافية (٢/ ٢٠٣).

(٣) كلمة (ياء) غير مذكورة في مخطوطة (س).

(٤) كلمة (الشخص) لم تذكر في مخطوطة (س).

فلا بدله من علامة ، وكانت من حروف اللين لخفتها ، وإنما أطلقت بالآخر ؛ لأنها بمنزلة الإعراب من حيث العروض ، فوضع زيادتها هو الآخر ، وإنما لم تلحق الألف لئلا يصير الإعراب تقديريا ، ولئلا يلتبس بالمنصوب حال الوقف ، ولا الواو لأنه أثقل ، وكانت مشددة لئلا يلتبس بياء المتكلم ، وفتحه لتبدله على نسبته : ليخرج ما لحقت آخره « ياء مشددة » للوحدة ، كروميّ وزوميّ وزنجيّ وزنجيّ ، وما لحقته آخره للمبالغة كأحمريّ ودوّاريّ [1] ، وما لحقته لا لمعنى ككرسيّ ، فلا يقال لهذه الأسماء إنها منسوبة ، ولا لياءاتها إنها ياء النسبة .

ثم إن المنسوب قد تعرض له بسبب إلحاق الياء بآخر أصله تغييرات لذلك الأصل ، بعضها قياسي ، وبعضها شاذ ، فأشار المصنف إلى ذلك فقال :

(وقياسه حذف تاء التأنيث مطلقاً) سواء كان ذو التاء علما كمكة والكوفة ، ومنه ماسمي بجمع المؤنث السالم كأذرعات [2] تقول فيها : أذرعي ، أما حذف الألف فلكونها رابعة فصاعدا في الآخر ، إذ التاء عارضة للتأنيث وغير منقلبة ، فتحذف - كما سيأتي - أو غير علم كالغرفة والصفرة ، بخلاف زيادة التثنية والجمع ، فقد لا يحذفان في الجمع ، كما يجيء ، وإنما حذفت حذرا من اجتماع التاءين قبل الياء وبعدها لو لم تحذف وكان المنسوب مؤنثا ، إذ كنت تقول : كوفتية ، ثم اطرد حذفها في المنسوب المذكر نحو : كوفي ، (و) حذف (زيادة التثنية) وهي : الألف والنون ، أو الياء والنون في نحو : مسلمان ومسلمتان ، ومسلمين ومسلمتين ، (و) حذف زيادة (الجمع) أي الجمع على حد التثنية ، وهو جمع التصحيح المذكر بإرادة الفرد الكامل ، إذ الاستثناء ،

---

(١) في القاموس المحيط (٢/٣٢) : والدوداوار به ودواري : دائر .

(٢) أذرعات « بكسر الراء وتفتح » بلد بالشام ، والنسبة أذرعي (بالفتح) « القاموس المحيط ٣/٢٣ » .

أعنى قوله : إلا علما قد أعرب بالحركات يدل عليه ، وأما زيادة جمع المؤنث السالم فيعلم وجوب حذفها مما سيأتى من وجوب رد الجمع إلى الواحد ، وكذا كان يعلم من هنالك وجوب حذف زيادة جمع المذكر السالم ، إلا أنه ذكره هنا لمشاركته للمثنى فى العلة واستثناء العلم المذكور ، وإنما حذفت زيادتهما أما حذف النون فواضح لدلالتها على تمام الكلمة ، وياء النسبة كجزء من أجزائها ، وأما حذف الواو والألف أو الياء المذكورة فلسكونها إعرابا ، ولا يكون الإعراب فى الوسط ، وأيضا لو لم تحذف لاجتمع العلامتان المتساويتان نحو مسلمانيان ومسلمونيون ، وعلامتا التثنية والجمع نحو : مسلمانيون ومسلمونيان ، فيكون فى الكلمة إعرابان ، قوله : (إلا علما قد أعرب بالحركات) : هو استثناء مفرغ منصوب على الحالية ، أى تحذف زيادات المثنى والجمع فى كل حال إلا حال كون أحدهما علما قد أعرب بالحركات ، فلا تحذف الزيادتان . بيان ذلك : أنك إذا سميت بالمثنى والجمع على حده كضاربان أو ضاربون ، أو جاريا مجراهما كاثنان وعشرون ، الأكثر أن يعرب إعرابه قبل التسمية ، وقد تجعل النون فى كليهما معتقب الإعراب بشرط ألا تتجاوز حروف الكلمة سبعة ، فلا تجعل النون فى : مستعتبان ومستعتبون معتقب الإعراب ، فإذا أعربت النون ألزم المثنى الألف والجمع الياء فى الأغلب ، فإن أعربته على ما كان عليه قبل التسمية وجب الحذف أيضا فى النسبة ، إذ المحذوف باق ، وإن جعلت النون معتقب الإعراب لم تكن الألف والياء للإعراب ، ولم تقدم النون تمام الكلمة ، بل يصيران كسكران وغسلين ، فيجب أن تنسب إليهما بلا حذف شىء ، نحو : بحرانى وزيدينى فى النسبة إلى المسمى ببحران وزيدين ، (فلذلك) أى لوجوب حذف العلامة إن أعرب بالحروف ، وعدمه إن أعرب بالحركات (جاء قِنَّسْرِىّ) فى المنسوب إلى ما لا يعرب بالحركات ، (وقنسْرينى) فى المنسوب إلى ما يعرب بها ، وقنسرين « بكسر القاف والنون وتشديد النون » : بلد بالشام ، (ويفتح الثانى من) كل اسم ثلاثى مكسور العين

(نحو : نَمِر والدِّئِل) وإبل تقول : نَمَرِى ودُئَلِى وإبلى ؛ لئلا تصير الكلمة المبنية على الخفة ، أى الثلاثى المجرد فى غاية من الثقل بتتابع الأمثال من الياء والكسر ، إذ فى نحو « إبلى » لم يخلص منها شىء ، وفى نحو « دُؤَلى ونَمَرى » لم يخلص منها إلا الأول ، قال الرضى[1] : ومن كَسَر الفاء إتباعا للعين المكسور الحلقى فى نحو : الصعق ، قال فى المنسوب : صِعِقى (بكسر الصاد والعين) ، وهو شاذ ، ولعل ذلك فى مثله ليبقى سبب كسرة الصاد بحاله ، أعنى كسر العين ، (بخلاف) الزائد على الثلاثة نحو : تغلب إذا نسبت إليه ، فإنك تقول : (تَغْلِبِىّ) وإن اجتمع الكسرتان والياء ؛ إذ لم يكن وضع الكلمة على أخف الأبنية ، واستثنى المبرد من جملة الزائد على الثلاثة ما كان على أربعة ساكن الثانى نحو : تَغْلِب ويَشْرُب ، فأجاز الفتح فيما قبل الحرف الأخير قياسا مطردا ، وذلك لأن الثانى ساكن ، والساكن كالميت المعدوم فلحق بالثلاثى ، والقول هو الأول ، إذ لم يسمع الفتح إلا فى تغلبى ؛ ولذلك أشار المصنف إلى ضعف كلامه بقوله : (على الأفصح) .

(وتحذف الواو والياء من فعيلة[2] وفعوله بشرط صحة العين ونفى التضعيف) أى لا تكون العين واللام من جنس واحد ، (كحنفى) فى النسبة إلى حنيفة ، حذفت الياء فصارت كنَمِرى ، ففتحت النون لما تقدم ، (وشَنْئى) فى النسبة إلى شنوءة : حذفت الواو وفتحت النون على غير قياس ، (ومن فُعيلة) بضم الفاء حال كونه (غير مضاعف) احتراز عن نحو : مُدَيدة ، فإن النسبة إليه : مديدى ، (كجُهَنِىّ) فى النسبة إلى جهينة ، وإنما حذفت الياء من فعيلة

---

(١) عبارة الرضى بشرحه على الشافية ٢/١٩ : ومن كسر الفاء إتباعا للعين الحلقى المكسور فى نحو الصعق قال فى المنسوب صعقى — بكسر الصاد وفتح العين — وهو شاذ ، ولعل ذلك ليبقى سبب كسر الصاد بحاله ، أعنى كسر العين .

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢/٢٠) : من فعولة وفعيلة .

وفُعَيْلة لقرب هـذين الوزنين من الثلاثى ، ويستولى الكسر والياء على أكثر حروفهما ، وكانت « التاء » قد حذفت للنسبة ، والتغيير يجرى على التغيير فخففوه بحذف الياء ، بخلاف : فَعيل وفُعيل ، إذ لم يحذف منهما شيء قبل الياء ، وأما « فعولة »[1] فسيبويه يجريها مجرى « فعيلة » فى حذف حرف اللين قياسا مطردا تشبيها لواو المد بيائه لتساويهما فى المدة والمحل ، أعنى كونهما بعد العين ، وجرى عليه المصنف ، وقال المبرد : وهذا فى شنوءة شاذ لا يجوز القياس عليه ، ورجحه نجم الأئمة ، (بخلاف)[2] ما فيه تضعيف من فَعِيلة نحو : (شديدى) فى النسبة إلى : شديدة ، أو من فُعَيلة كدودى فى النسبة إلى : مُديدة ، أو من فعولة نحو : كَدودِىّ فى النسبة إلى : كَدُودة[3] ، لأنك لو حذفت الياء والواو وقلت : شدَدى ومُددى وكَدُدى بعدم الادغام كان ثقيلا ، وإن أدغمت وقلت : شدّى ومُدى وكَدى : التبس بالمنسوب إلى : شَدة ، ومُدة وكَدة ، (و) بخلاف ما لم تكن عينه صحيحة من فعيلة كطويلة ، فإن النسبة إليها على (طويلى) ، أو من فعوله كفئولة وبيوعة ، فان النسبة إليهما على فئولى وبيوعى ، لأنك لو حذفت الواو والياء ، فإن أبقيت حرف العلة المتحرك المفتوح ما قبله أدى إلى الثقل نحو : طَوُلَ وقَوُلَ وبَيُعَ ، وإن قلبته ألفا على ما هو القياس التبس بالمنسوب إلى : طال وقال وباع ، وأما تحركه وانفتاح ما قبله فى : طويلة وبيوعة ، فلا يوجب قلب ألفه ، لوجود مانع من ذلك ، وهو وقوع

---

(١) وردت هذه المسألة فى شرح الرضى (٢٤/٢) على النحو التالى : فسيبويه يشبه فعولة مطلقا قياسا بفعيلة فى شيئين : حذف اللين ، وفتح العين ، والمبرد يقصر ذلك على شنوءة فقط ، وقد خلط المصنف ههنا فى الشرح ، فاحذر تخليطه ، وقول المبرد ههنا متين كما ترى .

(٢) فى متن الشافية (٢٠/٢) بخلاف طويلى وشديدى .

(٣) وأكد واكتد : أمسك ، وهو كنود ، وبئر كنود لم ينل ماؤه إلا بجهد — القاموس المحيط ٣٣٢/١ .

حرف المد بعده كما سيأتى فى الإعلال إن شاء الله تعالى ، ولم يشترط صحة العين فى فُعيلة « بضم الفاء » لعدم مقتضى قلب حرف العلة ألفا فيها لانضمام ما قبله ، فتقول فى المنسوب إلى قُوَيْعة : قُوَيْعى ، (و)أما (سليق) فى المنسوب إلى السليقة وهى الطبيعة . والسليق : الرجل يكون من أهل السليقة وهو الذى يتكلم بأصل طبعه ولغته ، ويقرأ القرآن كذلك بلا تتبع للقراء فيما نقلوه من القراءات ، قال[1] :

ولستُ بنحوى يلوك لسانَه ولكن سليقى أقولُ فأعربُ .

(وسُلَيمى) فى المنسوب إلى سليمة « بفتح السين » (فى الأزد) قبيلة من قبائل العرب (وحُمَيرى) فى المنسوب إلى حميرة « بفتح العين » (فى كلب) قبيلة أيضا ، فلا له (شاذ) ؛ لعدم حذف الياء من فعيلة ، وإنما قال : فى الأزد ، وفى كلب : إشارة إلى أنه لو كان فى العرب سليمة فى غير الأزد ، وحميرة فى غير كلب ، أو سميت الآن بسليمة أو حميرة شخصا أو قبيلة أو غير ذلك قلت : سُلَمِىّ وحُمَرِىّ على القياس ، (وعُبْدى) بضم العين ، (وجُذَمى) بضم الجيم ، الأول : (فى) حى من عدى يسمون (بنى عَبيدَة) بفتح العين ، (و) الثانى من بنى (جُذَيمة) بفتح الجيم ، وحذف المضاف ، أعنى لفظ « بنى » فى الموضعين ، (أشذ) من سليق ، لأن فى نحو سليق ترك حذف الياء فى فعيلة وهو إبقاء الكلمة على أصلها قياسا على المذكر ، وليس فيه تغيير الكلمة عن أصلها ، (وخُرَبى) فى المنسوب إلى خُرَيبة « بضم الخاء » قبيلة ، (شاذ) والقياس : خربى ، وقصله عما قبله ؛ لأن الأول كان فى فعيلة « بفتح الفاء » ، وهذا فى فعيلة « بضمها » ، (وثقفى) فى النسبة إلى ثقيف القبيلة المعروفة ، (وقُرَشى) فى النسبة

---

(١) لم ينسب هذا البيت الى قائل معين ، وهو من بحر الطويل ، وفيه يباهى بأنه يتكلم على سجيته ، ومعنى : يلوك لسانه : يديره فى فمه والمراد يتشدق فى كلامه .

إلى قريش ، (وفُقَمى) فى النسبة إلى فُقَيم « بضم الفاء » قبيلة (فى كنانة ومُلَحى) فى النسبة إلى مُليح « بضم الميم » قبيلة (فى خزاعة شاذ) لحذف الياء من فَعيل « بفتح الفاء » فى تكثير ، ومن فُعيل « بضمها » فى الباقية ، إذ لا تحذف قياسا إلا من المؤنث ـ كما تقدم ـ وقال فى كنانة وخزاعة لمثل ما تقدم .

(وتحذف الياء من المعتل اللام من) فَعيل وفُعيل (المذكر ، و) من فَعِيلة وفُعيلة (المؤنث) للاستثقال المفرط فى البناء القريب من الثلاثى لولم يحذف ، فلهذا لم يفرق بين المذكر والمؤنث بخلاف الصحيح اللام، (وتقلب الياء الأخيرة) ، وهى لام الكلمة (واوا) ، لئلا تتوالى الأمثال ، وقلبوا الكسرة من فعيل فتحة لتقلها قبل الواو (كغَنَوى) فى النسبة إلى غنى أو غنية ، (وقُصَوى) فى النسبة الى قُصى أو قصية ، (وأَموى) فى النسبة إلى أمية(وجاء) فى فعيل أو فعيلة « بضم الفاء » إبقاء الياء المشددة فيقال : (أُمَيّ بخلاف) فَعيل أو فَعيلة فلم يجىء غير،(غَنَوِىّ)، ولم يجىء غنى بابقاء الياء المشددة ، لأن النقل فى الأول أقل ، لانفتاح ما قبل المشددة فيه، وقال الرضى[1] : بل حكى يونس أنه يقال غنيى أيضا ، لكنه أقل من استعمال : أُمَيى ، (وأموى) بفتح الهمزة (شاذ) قال سيبويه : كأن من قاله رده إلى مكبره طلبا للخفة ، (وأجرى) تفْعِله « المعتل العين واللام » نحو: تحية[2] مجرى فعيلة فى حذف العين ، وقلب الياء التى هى لام واوا ، وإبدال الكسرة فتحة، فيقال : (تَحَوى فى تحية) إجراء له،(مُجْرىَ غَنَوىّ) فى غنية ، لأنه لما صار بالإدغام كفعيلة فى عدد الحركات والسكنات أعطى

---

(١) عبارة الرضى فى شرحه(٢/ ٣٠) وقد ذكرنا قبل أنه قد يقال : غنيى على ما حكى يونس .

(٢) قوله (نحو تحية) لم يرد فى مخطوطة (ص)

فى الضمة حكمها ، (وأما) [١] إبقاء الواو المشددة (فى) فعول المعتل اللام (نحو عَدُوِّى فى) النسبة إلى (عَدُوّ فاتفاق) بين سيبويه والمبرد ، لعدم استثقال الواو المشددة [٢] قبل الياء استثقال الياء المشددة قبلها ؛ كما أن الضمة لا تستثقل قبل الكسرة فى نحو : عَضُدِى استثقال الكسرة قبلها فى نحو : نمرى لتخالف الثقلان [٣] ، (و)أما إبقاء الواو المشددة فى فعولة فقد اختلفا فيه : (قال المبرد فى عدوة) ينسب إليها (مثله) أى مثل المذكور ؛ فتبقى الواو المشددة فيقال : عَدُوِّى ، (وقال سيبويه) بل تحذف الواو ويفتح ما قبلها فتقول : (عَدَوِى) قياسا على الصحيح نحو : شنئى فى شنوءة ، قال المبرد : شنئى فى شنوءة شاذ لا يجوز القياس عليه ، قال الرضى : والذى عن سيبويه شنوءة فإنهم قالوا فيها شنئى ، قال : وقول المبرد هنا [٤] متين ، وإذا نسبت إلى : قِسِىّ وعِصِىّ على ما قلت : قَسَوِىّ كصردى وعَصَوِىّ كعدوى ، فضمت [٥] الفاء لأن أصلها الضم ، وإنما كسرت كسرته إتباعا لكسرة العين ، فلما انفتح العين فى النسبة رجع الفاء الى أصلها .

(وتحذف الياء الأخيرة [٦] من نحو : سَيِّد ومَيِّت) مما كان على وزن فيعل من الأجوف ، (و)من نحو : (مُهَيِّم) مما كان على وزن مُفَعِّل من الأجوف أيضا ، فيقال : سَيْدِىّ ومَيْتِىّ ومُهَيْمِىّ (من هَيَّمَ) الحب فلانا : أى صيره هائما متحيرا ، استثقالا لاجتماع أربع ياءات وكسرتين ، ولم تحذف الياء الساكنة لئلا تبقى ياء متحركة بعدها حرف مكسور ، بعدها ياء مشددة ، إذ النطق بمثل

---

(١) نص عبارة متن الشافية كما فى شرح الرضى (٢/٢٠) : وأما فى نحو عدو فتقوى اتفاقا ، وفى نحو عدوة قال المبرد مثله ، وقال سيبويه : عدوى .

(٢) قوله (المشددة) لم يذكر فى مخطوطة (مر) .

(٣) الثقلان : جمع ثقيل ، كالغزلان جمع غزيل ، والرغفان فى رغيف .

(٤) سبقت الإشارة إلى هذه المسألة ورأى كل من سيبويه والمبرد .

(٥) قوله (فضمت الفاء) لم يرد فى مخطوطة (س) .

(٦) نص متن الشافية كما فى شرح الرضى (٢/٣٢) : وتحذف الياء الثانية فى نحو : سيد وميت ومهيم من هيم . .

ذلك أصعب من النطق بعددتين بكثير ، وذلك ظاهر فى الحس ، (وطائى شاذ) ، أصله : طَيِّئ كَمَيِّت ، فحذفت الياء المكسورة كما هو القياس فصار : طَيْئ بياء ساكنة ، ثم قلبوا الياء الساكنة ألفا على غير القياس قصدا للتخفيف ، لكثرة استعمالهم إياه ، أو حذفت الياء الساكنة على غير القياس ، ثم قلبت الياء المكسورة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها على القياس ، والأول هو الموافق لكلامه فى الإعلال ، (فإن كان نحو مُهَيِّم تصغير مُهَوِّم) ، اسم فاعل (من[1] : هوّم) إذا نام نوما خفيفا ، فإذا صغرته خففته بأن تحذف إحدى الواوين لاجتماع زيادتين هى والميم ، والميم أفضل كما تقدم ، فصار مُهَيْوِم ، فتقلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق الياء بالسكون ، (قيل : مُهَيِّمى بالتعويض) ، أى بتعويض المدة عن الزائد المحذوف[2] ، يعنى أنك كنت قبل النسبة مخيرا بين الإتيان بمدة العوض وبين ألا تأتى بها ، وأما إذا نسبت إلى هذا المصغر فالواجب إبدال الياء من الواو المحذوف ، فتقول : مُهَيِّمى ، لأنك لو نسبت إليه بحذف الياء الأخيرة لا لتبس بالمنسوب إلى مهيم اسم فاعل ، ولو أبقيتها أدى إلى الاستثقال — كما تقدم — فأتيت بالياء الساكنة التى كانت جائزة فيه قبل النسبة ، وصارت واجبة لتفصل بين الكسرات ، : ولا فرق بين مهيِّم مصغر مهيم وبين مهيِّم مصغر مهوِّم ، فلا وجه للتخصيص بتصغير مهوِّم .

واعلم أن قياس ما تقدم فى التصغير أنه لا يقال فى تصغير مهيم ومهوم إلا مهييم على الأكثر ، أو مهيويم على الأقل ، لأن الزائد هو الثانى عند المصنف — كما سيأتى — وهو حرف علة واقع بعد كسرة التصغير ، وقد تقدم أنه يبقى كبيريل فى مُبَيْرِيل ، ومغيريف فى مُغَيْرِيف ، فكان

---

(١) فى متن الكافية (٢ / ٣٢) : من هيم .

(٢) كلمة (المحذوف) لم ترد فى مخطوطة (س) .

ما ذكره هنا مبنى على قول ، أو كأنه لا يجيز فى التصغير إبقاء حرف المطة مطلقا ، بل بشرط أن تكون مدة كما هو ظاهر تعبيره هناك بالمدة .

— النسب لما آخره ألف —

(و) إن كان آخر الاسم المنسوب إليه ألفا فلا يخلو إما أن تكون ثالثة أو ما فوقها ، فإن كانت ثالثة فإنها (تقلب) تلك (الألف الأخيرة الثالثة) ، سواء كانت أصلية « كمتى وإذا » إذا سمى بهما ، أو منقلبة عن واو كعصا أو ياء كرحى ، وفى بعض النسخ : مطلقا ، ومعناها ما ذكرنا ، (و) إن كانت رابعة فإنها تقلب أيضا تلك الألف (الرابعة المنقلبة) عن واو أو عن ياء وكذا الأصلية كحبلى وكلا ، والتى للإلحاق كأرطى ، ولو صرح بهما المصنف لكان أولى (واوا) ، لأن ما قبل ياء النسبه لا يكون إلا مكسورا ، فوجب ردها إلى حرف يقبل الحركة ، فردت إلى الواو التى هى أختها ، لأنها أنسب من الياء فى النسب ، ولم تحذف لكونها[1] أصلية ، أو فى حكم الأصلية مع خفة الوزن ، وذلك فى الثالثة (كعَصَوىّ) فى عصا ، وألفها منقلبة عن واو ، (ورَحَوىّ) فى رحى ، وألفها منقلبة عن ياء ، ومَتَوىّ فى المنسوب إلى : متى ، وإذَوىّ فى المنسوب إلى : إذا (و) فى الرابعة نحو (مَلهَوىّ) فى : ملهى ، وألفه منقلبة عن واو ، (ومَرْمَوى) فى : مرمى ، وألفه منقلبة عن ياء ، وحتّوى فى : حتى ، وهى أصلية ، وأرطوىّ فى : أرطى ، وهى للإلحاق ، (وتحذف) الألف إذا كانت (غيرها)[2] أى غير الرابعة المنقلبة ، بل وغير ما ذكرنا من الأصلية والتى للإلحاق وهى الرابعة التى للتأنيث ، لأنها لما كانت زائدة علامة للتأنيث ولم يكن بد من تغييرها بالقلب لو بقيت ، فحذفها أولى فرقا بينها وبين الأصلية وما هى فى حكم الأصلية (كحُبْلىّ) فى النسبة إلى حبلى ،

---

(١) فى مخطوطة (ص) : لأنها .

(٢) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢/٣٥) : ويحذف غيرها ..

(وجَزَىّ) فى النسبة إلى جزى، وهو السير السريع ، (و)التى فوق الرابعة من الخامسة للثقل نحو (مُرَامِىّ) فى مُرامَى ، وهى منقلبة عن « الياء » ، ومصطفِىّ فى مصطفَى، وهى منقلبة عن « الواو » ، وحبنطِىّ فى حنبطَى ، وهى للإلحاق بسفرجل ، وحبارِىّ فى حبارى ، وهى للتأنيث ، والسادسة كمستسقِىّ فى مستسقَى : وهى منقلبة عن « الياء » ومسلنقِىّ فى مسلنقَى ، وهى للإلحاق بمحرنجم ، وحولاَنِىّ أو حولاوِىّ فى حولايا، وهى زائدة للتأنيث ، (وقبعثرِىّ)[1] فى قبعثرَى ، وهى زائدة لتكثير الأبنية ، (وقد جاء فى نحو حبلَى) مما كان فيه ألف التأنيث رابعة وهو ساكن الثانى (حُبلوِىّ) تشبيها لها بالأصلية وما فى حكمها ، (وحُبلاَوِىّ) تشبيها لها بألف التأنيث الممدودة ، ويجوز أيضا تشبيه الرابعة الأصلية وما فى حكمها بألف التأنيث المقصورة والممدودة فيقال : ملهِىّ وملهاوِىّ ، وحتّىّ وحتاوِىّ ، وأرطِىّ[2] وأرطاوِىّ ، (بخلاف) الرابعة فيا ثانيه متحرك (نحو جَمَزَى[3]) ، فلا يجوز تشبيهها فيه بالأصلية وما فى حكمها لقيام الحركة فيه مقام الحرف الخامس ، فلا وجه غير حذفها .

— النسب لما آخره ياء —

(و)إن كان آخر الاسم المنسوب إليه « ياء » مكسورا ما قبلها ، فإن كانت ثالثة فإنها (تقلب) تلك (الياء الأخيرة الثالثة المكسور ما قبلها) ، لالساكن ما قبلها — فسيأتى — (واوا) استثقالا لاجتماع الياءات مع تحرك ما قبلها ،

( ) القبعثرى من معانيه العظيم الشديد ، والألف ليست للتأنيث ، ولا للإلحاق ، بل قسم ثالث (القاموس المحيط ٢ /١١٣) ويقصد بالقسم الثالث ما ذكره المؤلف فى قوله : لتكثير الأبنية .

(٢) الأرطى : شجر ينبت فى الرمل ، واحدته : أرطاة .

(٣) جز الإنسان والبعير وغيره يجمز .. وهو عدو دون الجرى الشديد ، وجمز جاز وثاب وجمزى : سريع (القاموس المحيط ٢/١٦٩، ١٧٠) .

ولم تحذف لئلا يؤدى إلى الإخلال بالبنية، وبقائها على حرفين ، (ويفتح ما قبلها) كما فتحت فى عَمَرَىّ ، بل هذا أولى لكون حرف العلة (كعَمَوِىّ) فى العمى[1] (وشَجَوِىّ) فى الشجى ،(و) إن كان المكسور ماقبلها رابعة فإنها (تحذف) تلك (الرابعة) ، سواء كان الثانى متحركا نحو : يَشَقِىّ مخفف يَشَّقِى إذا سمى به ، أو ساكنا فإنها تحذف فيه أيضا ، (على الأفصح كقاضِىّ) فى المنسوب إلى قاض لاستثقال اجتماع الياءات ، وعدم الملجىء إلى قلبها واوا لعدم الإخلال بحذفها ، وقال المبرد: يجوز فيها : قاضَوِىّ تشبيها لها بالثالثة لقرب الوزن بسبب سكون الثانى من الثلاثى ، كما تقدم له نظير ذلك فى تغلبىّ ، وإلى ضعفه أشار المصنف بقوله: على الأفصح ، (و) إن كانت ما سوى الثالثة والرابعة بأن تكون خامسة أو سادسة فإنه (يحذف ماسواها) للاستثقال مع عدم الإخلال (كمُشْتَرِىّ) فى النسبة إلى المشترِى ، وهى خامسة فيه ، ومستسقِىّ فى النسبة إلى المستسقِى[2] ، وهى سادسة فيه ،(وباب مُحِىّ) وهو اسم الفاعل من فعل المضاعف المعتل اللام والعين بالياء ، وكذا مصغره (جاء) النسبة إليه (على مُحَوِىّ ومحيِىّ)،لأن الياء الأخيرة فيه خامسة يجب حذفها ـ كما عرفت ، فيبقى مُحِىٌّ بعد حذفها كمُصَفِىّ ، وإن خالفت الياء الياء كما قلنا فى تحية ، فيجوز فيها الوجهان : كأموى و(أمَيِىّ)[3] كما تقدم .

— الياء والواو الساكن ما قبلهما —

ولما فرغ من الياء التى قبلها مكسور شرع فى الياء الثالثة التى قبلها ساكن صحيح ، واستطرد معها ذكر الواو فقال :

---

(١) فى كلتا المخطوطتين فى : عمى ، وفى شجى (بالياء): فى المناوى الذى لم يقترن بحرف التعريف (ال) وهو تصحيف من النساخ .
ورجل شج : أى حزين .
(٢) فى مخطوطة (ق) مستسقِى (بالياء) .
(٣) فى متن الكافية بشرح الرضى (٤٢/٢) : كأمى .

(ونحو ظَبية وقُنية[١] ورُقية وغَزوة وعُروة[٢] ورهوة) أى ما كان مؤنثا آخره ياء أو واو من فَعله أو فِعله أو فُعلة (على القياس عند سيبويه)، أى ينسب إليه مع بقاء أصله بلا تغيير غير حذف التاء، لخفة الياء الساكن ما قبلها، فضلا عن الواو فى النسب، فيقال: ظَبْيِىّ وغَزْوِىّ (وزِنَوِىّ) فى النسبة إلى بنى زِنية وهى قبيلة، (وقَرَوِىّ) فى النسبة إلى قرية (شاذ عنده)، والقياس: زِنْيِىّ وقَرْيِىّ، (وقال يونس): بل بفتح الثانى فيه، لأن التغيير بحذف التاء يجرى على التغيير بالفتح، فيحصل بالتحريك قلب الياء واوا، فتخف الكلمة مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث، فيقال: (ظَبَوِى و) حمل عليه الواوى، فقال: يقال (غَزَوِى)، فزِنَوِى وقَرَوِى قياس عنده، والحق قول سيبويه (واتفقا فى باب ظبى[٣] وغزو) مما كان آخره ياء أو واو قبلهما ساكن وهو مذكر على أنه ينسب إليه على الأصل، فيقال: ظبيىّ وغزوىّ، لعدم المسوغ للفتح هنا كما كان فى ذى التاء، (وبَدَوِىّ) فى المنسوب إلى بَدْو (شاذ) عند الجميع، لكونه مذكرا.

— النسب لما آخره ياء مشدوده —

(وباب طَىّ وحَىّ) مما آخره «ياء مشددة» بعد حرف واحد، سواء كانت أولى الياءين منقلبة عن واو كطى، إذ أصله: طَوْى قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبقها بالسكون، أو لا كحَىّ — لما سيأتى

---

(١) قنوت الغنم وغيرها قنوة وقنيتها قنية أيضاً (بكسر القاف وضمها فيهما) إذا اقتنيتها لنفسك لا للتجارة (مختار الصحاح ٥٥٣).

والرقية: العوذة التى يرقى بها صاحب الآفة.

(٢) العروة من الدلو والكوز: المقبض.

(٣) فى متن الكافية بشرح الرضى (٤٧/٢): واتفقا فى باب غزو وظبى.

فى الإعلال إن شاء الله تعالى - أنه عينه ولامه ياءان على الصحيح (ترد الأولى) من الياءين (إلى أصلها) إن كان لها أصل وهو «الواو» كما فى طى (وتفتح)، أما فتحها فليحصل فك الإدغام بالتحريك الذى يحصل به قلب الياء الثانية واوا كما تقدم فى عموى، فتخف الكلمة، وأما تخصيص الفتح فلخفته، وأما ردها إلى أصلها فلزوال موجب قلبها «ياء» أعنى سكونها فيقال (طَوَوىٌ)[1] فى طىٌّ (و) إن لم يكن لها أصل فتحت وقلبت الثانية واوا نحو (حيوىٌ) فى: حىٌّ، ولما كان فتح الأولى يستلزم قلب الثانية واوا لم يذكره المصنف (بخلاف) ما آخره واو مشددة بعد حرف نحو: دوٌّ، وهى المفازة، وكوة وهى ثقب البيت، فإنه لا يغير عن حاله لعدم استثقال الواو المشددة قبل ياء النسبة، فيقال فى النسبة إليها (دَوِىٌّ وكُوِىٌّ)، هذا حكم ما آخره ياء مشددة بعد حرف واحد، وقد عرفت حكم ما آخره ياء مشددة بعد حرفين نحو: غنىٌّ وقصى، (و) أما (ما آخره ياء مشددة بعد ثلاثة) أحرف فنقول: (إن كانت)[2] فى (نحو مرمىٌّ) بأن تكون رابعة والأخيرة أصلية (قيل: مرموىٌ) بحذف الأولى، وقلب الثانية واوا، ولا تحذف احتراما للحرف الأصلى، (ومرمىٌّ) بحذفها للاستثقال وهو الأولى، (وإن كانت) المشددة كلها (زائدة حذفت) أى ليس فيها الوجهان، كما كان فيما الثانية فيه أصلية، بل تحذف للاستثقال سواء كانت رابعة (ككرسى) فيكون المنسوب والمنسوب إليه بلفظ واحد، أو كانت خامسة (و) ذلك نحو: (بخاتىٌّ فى) النسبة إلى (بخاتى اسم رجل) فهو غير منصرف لمكونه فى الأصل أقصى الجموع، إذ هو فى الأصل جمع بختى، والمنسوب إلى هذا يكون منصرفا، لأن ياء النسبة لا تعد فى أبنية

---

(١) فى متن الكافية بشرح الرضى (٢ / ٤٠): نحو طووىٌّ.

(٢) فى متن الكافية بشرح الرضى (٢ / ٤٠): إن كان نحو مرمىٌّ.

الجموع ، وكذا لو كان ثانى الخامسة المقددة أصليا فإنها تحذف أيضا كما لو نسب إلى أثافِى اسم رجل مثلا ، وإنما قال اسم رجل ، لأنه لا ينسب إليه جمعا .

— النسب إلى الممدود —

(وما آخره همزة بعد ألف) زائدة ، إذا لم تكن الهمزة بدلا من حرف أصلى غير حرف العلة لا يخلو من أربعة أقسام : للتأنيث ، أو أصلية ، أو منقلبة ، أو الإلحاق :

(فإن[1] كانت للتأنيث قلبت) فى النسبة (واوا) ، قصدا للفرق بين الأصل[2] المحض والزائد المحض ، وكان الزائد بالتغيير أولى ، وخصت الواو لأنها أنسب الحروف إلى الياء ، وأكثر ما تقلب الحرف المستثقل إليه قبل ياء النسبة ، فيقال فى النسبة إلى حمراء حمراوىّ (وصنعانِىّ وبهرانِىّ وزَوْحانِىّ) فى المنسوب إلى صنعاء بلد فى اليمن ، وبهراء قبيلة من قضاعة ، وزَوْحاء موضع قرب المدينة شرفها الله تعالى ، بقلب الهمزة فيها نونا ، (وجلُولِىّ وحَرُورِى) فى المنسوب الى : جلولاء موضع بالعراق ، وحروراء كذلك أيضا ، بحذف الهمزة والألف التى قبلها فيهما (شاذ) ، والقياس : صنعاوى بقلب الهمزة واوا ، وكذلك سائرها ، ووجه قلب الهمزة « نونا » فيما قلبت فيه من ذلك مع الشذوذ مشابهة ألف التأنيث الممدودة للألف والنون ، ووجه الحذف فى : جلولاء وحروراء : طول الاسم ، فحبهوا ألف التأنيث بثالثه ، والحرورية : هم الخوارج ، سماهم بهذا الاسم أمير المؤمنين على كرم الله وجهه لما تحرروا حين فارقوه .

---

(١) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢/٥٤) : إن كانت .

(٢) فى مخطوطة (ص) : بين الأصل والزائد المحض .

(وإن كانت أصلية ثبتت على الأكثر) ، لأن الهمزة لا تستثقل قبل الياء استثقال الياء قبلها (كقرائى) فى المنسوب إلى قُراء[١] ، ووُضائى فى المنسوب إلى وُضَّاء[٢] ، وقال : على الأكثر ، لأنه قد جاء على قلة حتى كاد يلحق بالشذوذ تعيبها بالتى للتأنيث ، فتقلب واوا نحو : قُرَاوِىّ ووُضاوِىّ ، (وإلا) أى وإن لم تكن للتأنيث ولا أصلية صرفة بأن تكون منقلبة عن أصل[٣] ككساء ورداء ، أو للإلحاق كعلباء[٤] فالوجهان: قلبها واوا وإبقاؤها بحالها (ككساوى وعلباوى) فى المنسوب إلى : كساء ، وهى فيه منقلبة عن واو أصله : كساو ، وإلى : علباء ، وهى فيه زائدة للإلحاق بدحراج ، لأن لها نسبة إلى الأصلى من حيث كون إحداها منقلبة عن أصلى ، والأخرى فى مقابلة الحرف الأصلى ولها نسبة إلى الزائد الصِّرف من حيث إن الهمزة فيهما ليست لام الكلمة كما فى : قُراء ، لكن القلب فى اللاحقة أولى من الإبقاء ، وفى المنقلبة العكس ، وهو فى الأصلية كالشاذ .

وإنما قيدت الألف بأن تكون زائدة ، لأنها لو كانت بعد المنقلبة عن أصل كماءٍ إذ أصله مَوَه ، وهمزته بدل عن الهاء ، فليس فيه إلا إثبات الهمزة ، تقول مائى ، وشاوى فى شاءٍ وهمزته أيضاً بدل عن هاء شاذ ، والقياس : شائى .

---

(١) القراء (بضم القاف) والمد : المتنسك ، وقد يكون جمع قارىء (مختار الصحاح ٥٢٦) .

(٢) الوضاء (بضم الواو) والمد : الوضىء الحسن الوجه .

(٣) فى مخطوطة (س) : عن أصل .

(٤) العلباء (بكسر العين وسكون اللام) : عصب عنق البعير ، ويقال : الغليظ منه خاصة .

— النسب لما آخره واو أو ياء قبلهما ألف —

(وباب سقاية[١]) ودرحاية[٢] وحولايا مما وقعت فيه الياء بعد ألف زائدة لم تقلب فيه همزة لمانع (سقائى بالهمزة) ،ودرحائى وحولائى؛إذ المانع كان هو التاء أو الألف ، وقدر التاء للنسبة ، وليس لياء النسبة اتصال تاء التأنيث وألفه ، إذ الألف لازمة دائما ، والتاء هذه قد تلزم فى بعض المواضع نحو : قحدوة[٣] ، بخلاف تلك ،فصارت الياء كالمتطرفة ، وهى ثقيلة فى النسبة قبل يائها ، فقلبت همزة كما هو قياسها إذا تطرفت على ما سيأتى فى الإعلال إن شاء الله تعالى ،وبعضهم يقلبها واوا ، فيقول : سقاوى ونحوه لكثرة قلب الياء واوا قبل ياء النسبة ، (وباب شقاوة) مما وقعت فيه الواو بعد ألف زائدة لم تقلب فيه همزة لمانع (شقاوى بالواو) ،لأن تطرف الواو عارض لأجل النسبة ، والواو لا تستثقل فى النسبة قبل يائها ، (وباب رَاى ورماية) مما كان آخره ياء ثالثة بعد ألف ، ولا تكون تلك الألف إلا منقلبة عن عين الكلمة،سواء كان مذكرا أو مؤنثا يجوز فيه ثلاثه أوجه :

(رائى[٤]) بالهمزة تشبيها للياء فيه بالواقعة بعد ألف زائدة لمّا استثقلت بعض استثقال قبل ياء النسبة .

(ورايىّ) ببقائها وهو القياس لخفتها بسكون ما قبلها كظبيىّ .

---

(١) السقاية (بكسر السين) إناء يشرب به قال الله تعالى : فلما جهزهم بجهازهم جعل السقاية فى رحل أخيه (٧٠ يوسف) ، وتكون مصدرا بمعنى السقى ، ومنه جاء قوله جل ثناؤه : أجعلتم سقاية الحاج . (١٩ التوبة) أى سقيهم الماء .

(٢) الدرحاية : الرجل الكثير اللحم ، القصير الضخم البطن ، الثيم الخلقة . وحولايا : جاء فى القاموس أنه اسم قرية من عمل النهروان.

(٣) قحدوة : العظم النائى فوق القفا خلف الرأس ، والسلعفاة .

(٤) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢/٥٩) : رايى ورائى وراوى .

(ورَاوِىّ) بقلبها واوا تشبيها لها بالياء الثالثة فى نحو عم[1] ، لأن الألف حاجز غير حصين ، فكأنها والية للفتحة ، أو لأن الألف لخفته فى حكم الفتحة .

— النسب إلى ما جاء على حرفين —

(وَمَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ) بسبب حذف ثالثه على ثلاثة أقسام :

قسم يجب رد محذوفه فى النسبة ، وقسم يمتنع ، وقسم يجوز فيه الأمران .

فالأول ضربان : أحدهما مشروط بثلاثة شروط أشار إليه وإليها بقوله : (إنْ كانَ متحركَ الأوْسَطِ أصْلاً) ، أى فى أصل الوضع ، (و) كان (المحذوفُ هو اللامُ ، ولم يُعَوَّضْ هَمْزةَ وَصْلٍ[2]) .

وثانيهما مشروط بشرطين أشار إليهما وإليه بقوله : (أو كانَ المحذوفُ فاءً ،) والمطرد منه المصدر الذى فاؤه واو تحذف فى مضارعه ، كعدة وزنة وشية ، (وهو معتَلُّ اللام وجَبَ رَدُّهُ) ، أى رد ذلك[3] المحذوف ، (كأبَوِىّ وأخَوِىّ وسَتَهِىّ) : هذه أمثلة الضرب الأول ، أعنى ما تحرك أوسطه وضعا ، فإن أصلها : أبَوٌ ، وأخَوٌ وسَتَهٌ ، وإنما وجب رد اللام فيه لئلا يلزم

---

(١) عم : اسم منقوص : وأصله . عمى ، ثم أعل إعلال قاض بحذف يائه .

(٢) فى متن الفيه بشرح الرضى (٢/٦٠) : ولم يعوض همزة الوصل .

(٣) فى مخطوطة (ص) لم يرد لفظ (ذلك) .

الإحجاف فى البلية بحذف اللام ، وحذف حركة العين ، إذ هذه الكسرة لأجل ياء النسبة ، مع أن المحذوف فى الآخر الذى هو محل التغيير ، وإنما قال : (فى سَتِ) لئلا يلتبس بالمنسوب إلى سه « بحذف العين » فإنه لا يجوز فيه رد المحذوف ، وعموم كلامه يقضى بأن النسبة تجوز إلى فم برد المحذوف أيضاً ، فيقال : فوهىّ ، إذ هو محذوف اللام ، ساكن الأوسط فى الأصل ، إذ أصله : فوه ، وينسب إلى فوزيد مثلا : فوهى ، لكن الرضى[1] قال : يقال فى النسبة إلى : فوزيد : فمى ، ونقل عن سيبويه أنه يقال فى النسبة إلى فم : فمى وفموى ، ولم يذكر غيره .

(وَوِشِيّى فى شِية) : هذا مثال للضرب الثانى ، إذ أصله : وشية ، فحذفت الفاء ، فإذا نسبت إليه وجب رد المحذوف ، إذ ليس فى الكلمات المعربة الثنائية ما ثانيه حرف علة وكانت التاء قائمة مقام الثالث ، فلم يمكن قبل حذفها على حرفين ، فلما حذفت للنسبة بقى على حرفين ، فلما احتيج إلى ثالث كان المحذوف هو الأولى بأن يؤتى به ، وبقيت كسرة الشين على حالها ، ولم تجعل ساكنة كما كانت فى الأصل ، لأن الفاء وإن كانت أصلا[2] إلا أن ردها هينا للضرورة ، وهى ما ذكرنا ، وهذه الضرورة عارضة فى النسبة فلم يعتد بها ، فلم يحذف كسرة العين اللازمة لها عند حذف الفاء ، فصار وشيى كإبلى ، ففتح العين كما فى إبلى ، وقلبت الياء واوا كما فى : حيوى ، ولعلك

---

(١) نص عبارة الرضى فى شرحه (٢/٦٣) : ألا ترى أنك تقول : ذو مال وفوزيد فلا ترد اللام من ذو ، ولا تبدل عين فو ميما ، فإذا نسبت قلت : ذووى وفمى .

(٢) لفظة (أصلا) غير واردة فى مخطوطة (ص)

تقول : بقى قسم لم يعلم حكمه ، وهو ما كان المحذوف عينه وهو ومثل اللام ! فنقول : ذلك غير موجود ، إذ لم تحذف العين إلا فى : سه اتفاقا، ومذهب قول، (وقال الأخفش) رد العين إلى سكونها الأصلى لما رد الفاء، فيقال : (وشيى على الأصل) كقضيى ، ولا تستثقل الياءات لأجل سكون العين .

والثانى : ضرب واحد أشار إليه بقوله : (وإن كانت لأمه صحيحة والمحذوف غيرها) من فاء أو عين (لم يرد كعدى) فى عدة، (وزنى) فى زنة ، والمحذوف فيها « الفاء » إذ أصلهما : وعده ووزنة ، فلا ترد الفاء فى النسبة لكون اللام صحيحة[1] ، وعدم كون المحذوف فى محل التغيير، (وسهى فى سه) ، والمحذوف فيه « العين » ، إذ أصله سته ، فلا ترد العين لذلك أيضا، (وجاء) فى عدة عن ناس من العرب (عدوى) شاذا ، (وليس) هذا (بردّ) للمحذوف كما زعم الفراء ، إذ لو كان ردا لرد فى موضعه ، بل هذا زيادة ولو فى موضع التغيير على غير قياس كالعوض عن المحذوف ، قيل : أو قلب بجعل الفاء موضع اللام ، وفيه أنه لا قلب إلا مع الرد ، وإن أراد ليس برد فقط ، بل هو رد مع قلب ، فالظاهر أنه ليس مراد المصنف ، إذ ذلك عين مذهب الفراء كما قرره الرضى ، والظاهر أن المصنف أراد بقوله : وليس برد : الإشارة إلى رد كلامه ، فتأمل .

والثالث : ما أشار إليه بقوله : (وما سواها) ، أى ما سوى ما يجب فيه الرد وما يمتنع ، وهو ثلاثة أضرب :

---

(١) فى مخطوطة (من) صحيحا .

ما لم يكن متحرك الأوسط أصلا من المحذوف اللام.

وما كان متحرك الأوسط منه ، وعوض[١] فيه همزة وصل.

وما كان ساكن الوسط[٢] منه وعوض فيه همزة الوصل .

(يجوز فيه الأمران: كغدى[٣] وغدوى) كجملى ،فى المنسوب إلى غد ، هذا مثال الأول ، إذ أصله : غدو كفلس ،فإن شئت لم ترد المحذوف ، لأن أصله سكون العين ، فلا يلزم من ترك الرد إخلال بالكلمة ، بخلاف أب مثلا كما تقدم ، وإن شئت رددت ، لأن اللام قابل للتغيير ،(وابنى وبنوى) فى المنسوب إلى : ابن ، هذا مثال الثانى ، فلك الاكتفاء بالعوض لقيامه مقام المعوض ، فتقول : ابنى ، ولك الرد إلى الأصل وحذف العوض ، لئلا يجمع بينه وبين المعوض ، فتقول : بنوى ، وإنما قلنا : إن الهمزة عوض عن اللام لمعاقبتها إياها ، إذ لا يجتمعان ، وهذا حكم مطرد فى كل ثلاثى محذوف اللام فى أوله همزة وصل ،(وحيرى وحرحى) كحبنبى ؛ فى المنسوب إلى حرح ، وهذا أيضا مثال للأول ، ولو وصله بالمثال الأول لكان أولى ، وإنما مثل للأول بمثالين لأن أحدهما من المعتل اللام ،وثانيهما[٤] من صحيحه .

وأعلم أنك إذا نسبت إلى ما أصل عينه السكون «برد اللام» ، فإنك تفتح عينه إذا لم يكن مضاعفا ، لأن العين صارت لازمة للحركة الإعرابية ، فلما رددت المحذوف قصدت أن لا تجردها عن بعض الحركات تنبيها على لزومها

---

(١) لفظة (فيه) غير واردة فى مخطوطة (س) .

(٢) فى مخطوطة (س) الأوسط .

(٣) فى متن الشافية بشرح الرضى (٢/٦٠) : نحو غدى .

(٤) فى مخطوطة (س) : والثانى .

للحركات قبلُ ، والفتحة أخفها ففتحتها ، (وأبو الحسن) الأخفش (يُسَكِّنُ ما أصلهُ السكونُ) ردًّا إلى الأصل ، (فيقول : فَدْوِىٌّ) كَعَلْسِىٍّ (وحِرْجِىٍّ) كحبرى .

ولم يذكر لذلك مثالا ، ومثاله : اسمىٌ وسموىٌ فى المنسوب إلى اسم .

(وأخت وبنت) ونحوهما مما أبدل فيه من اللام فى الثلاثى التاء ، وهى الأسماء المعدودة التى تقدم ذكرها فى التصغير (كأخ وابن عند سيبويه) فينسب إليها بحذف التاء ورد المحذوف ، وذلك لأن فى التاء ـ وإن كانت بدلا من اللام ـ رائحة من التأنيث ، لاختصاصها بالمؤنث ، فتحذف للنسبة ، فإذا حذفت رجع إلى صيغة المذكر ، لأن جميع ذلك كان مذكرا فى الأصل ، فلما أبدلت التاء من اللام غيرت الصيغة بضم الفاء من أخت ، وكسرها فى بنت وثلثان ، وإسكان العين فيها تنبيها على أن هذا التأنيث ليس قياسا كما فى : ضارب وضاربة ، ولأن التاء ليست لمحض التأنيث ، بل فيها رائحة منه ، فتقول فى أخت : أخوى ، وفى بنت : بنوى ، وفى ثنتان : ثنوى ، (وعليه) ؛ أى على قياس مذهبه فى نحو[1] أخت يقال فى المنسوب إلى كلتا : (كِلَوِىٌّ) كَعِنَبِىٍّ ، لأن التاء فيه عنده بدل من اللام ، ولما لم يكن لصريح التأنيث سكن ما قبلها ، وجاز الإتيان بعدها بألف التأنيث ، وتوسط[2] التاء ، ولم يكن ذلك جمعا لعلامتى تأنيث ، لأن التاء ليست لمحض التأنيث ، بل فيها رائحة منه ـ كما عرفت ـ ، فكلتا عنده كحبلى : الألف فيه للتأنيث لا ينصرف لا معرفة ولا نكرة ، فإذا نسبت إليه رددت الكلمة إلى صيغة المذكر كما فى نحو أخت ، فيصير : كَلَوِىٌّ « بفتح العين » فيجب حذف ألف التأنيث كما فى :

---

(١) لفظة (نحو) غير واردة فى مخطوطة (ص) .
(٢) فى مخطوطة (ص) وتوسيط .

جَـزِىّ » ، (وقال يونس) : يجوز أيضا فى المنسوب إلى أخت وبنت : (أختى وبنتى) نظرا إلى أن التاء ليست للتأنيث وهى بدل من اللام ، (وعليه) ، أى وعلى قياس تجويزه أختى وبنتى يجوز فى المنسوب إلى كلتا : (كلتى وكلتوى وكلتاوى) ، كحبلى فى المنسوب[1] إلى : حُبْلَى ، فإنه يجوز فيه الأوجه الثلاثة كما تقدم .

هذا حكم ماله ثالث محذوف ، وأما ليس له ثالث أصلا ، فإن نسبت إليه من غير جعله علما لغير اللفظ ضعفت ثانيه نحو[2] : الكَمِّيّة واللَّمِّيّة واللَّوِّية ، وإن نسبت إليه بعد جعله علما لغير اللفظ بقى على حاله قبل النسبة نحو : منى وكى ، بتخفيف النون والميم .

— النسب للمركب —

(والمركب) إذا أريد النسبة إليه ، أى مركب كان لا يبقى الجزآن جميعا فى النسبة للاستثقال ، بل غير المضاف (ينسبُ إلى صدره) ، ويحذف عجزه ، لأن الثقل منه نشأ ، وموضع التغيير الآخر ، والمتصدر[3] محترم (كبحلى) فى المنسوب إلى : بعلبك ، (وتأبطى) فى المنسوب إلى : تأبط شرا ، وسيبى فى المنسوب إلى : سيبويه ، (وخمسى فى خمسةَ عشرعلما[4]) ، ولا ينسب إليه عددا) ، لأن النسبة إليه بلا حذف شىء منه مؤدية إلى الاستثقال ، ولا يجوز حذف أحدهما ، لأنهما فى المعنى : معطوف ومعطوف عليه ، إذ خمسة عشر : خمسة وعشر ، ولا يقوم واحد من المعطوف والمعطوف عليه مقام الآخر . (و)أما تركيب (المضاف) ، أى الإضافة فيفصل فيما يحذف

---

(١) عبارة : (فى المنسوب إلى حبلى) غير واردة فى (ص) .
(٢) الكمية فى : كم ، واللمية فى : لم ، واللوية فى : لو .
(٣) فى مخطوطة (ص) : والصدر .
(٤) لفظة (علما) غير واردة فى مخطوطة (ص) .

مثله فيقال : (إن كان) الجزء (الثانى) وهو المضاف إليه (مقصودا) بأن يكون هيئا معروفا يتعرف به المضاف (أصلا) ، أى فى أصل الوضع سواء كان معروفا فى الحال[1] أيضا (كابن الزبير) ، فإن الزبير معروف فى الأصل ، إذ أصل « ابن » ألا يضاف إلا إلى الأب أو الأم ، وفى الحال أيضا إذ هو اسم لشخص معروف ، أو لم يكن معروفا فى الحال ، (و) ذلك مثل (أبى عمرو) إذا سمى به المولود فإن الثانى فى مثله مقصود فى الأصل ، لأن هذه الكنى على سبيل التفاؤل ، فكأنه عاش إلى أن ولد له ولد ، وسمى بذلك ، فالثانى وإن لم يكن مقصودا فى الحال ، ولا معروفا للأول ، إلا أنه مقصود فى الأصل ، إذ الأصل أن لا يقال : « أبو عمرو »[2] إلا لمن ولد له ولد اسمه عمرو ، (قيل) فى النسبة إليه : (زُبيرى وعَمْرِىّ ، وإن كان) تركيب الإضافة (كعبدِ مناف وأمرىء القيس) مما لم يكن المضاف إليه مقصودا فى الأصل ، إذ ليس واحد من القيس ومناف معروفا حتى يقصد فيتعرف به المضاف (قيلَ) فى النسبة إليه (عبْدِىّ ومَرَئِىّ) « بفتح الراء » ، لأنك لما حذفت همزة الوصل على غير القياس بقيت حركة الراء بحالها ، وهى تابعة لحركة الهمزة ، والهمزة لزمها الكسر لأجل ياء النسبة ، فكسرت الراء أيضا ، فصار : مِرِئى كنمرى ، ثم فتحت كما فى نَمَرِى فينسب إلى الجزء الأول منهما على القياس .

واعترض على المصنف بأنا لا نسلم أن الثانى فى نحو : عبد مناف وامرىء القيس ليس مقصودا فى الأصل ، إذ الأصل أن لا يقال : « عبد مناف » إلا فى شخص هو عبد لمن اسمه : مناف ، ولا « امرؤ القيس » إلا فى شخص بينه وبين شىء معروف اسمه القيس ملابسة ، وأيضا بم علمت أن مناف والقيس غير معروفين ، مع أن مناف اسم للصنم ، والقيس للشدة ؟ فيكون

---

(١) قوله (فى الحال) غير وارد فى مخطوطة (س) .
(٢) قوله (أبو عمرو) غير وارد فى المخطوطة (س) .

الأول بمعنى عبد لهذا الصنم ، والثانى بمعنى : امرىء الشدة ، أى رجل الشدة لصبره عند حدوثها !

وقال نجم[1] الأئمة فى التفصيل فى المركب من المضاف والمضاف إليه: إن القياس هو النسبة إلى الجزء الأول ، فإن كثر الالتباس بالنسبة إلى المضاف ، بأن تجىء أسماء مطردة والمضاف فى جميعها لفظ واحد ، والمضاف إليه مختلف ، كقولهم فى الكنى : أبو زيد ، وأبو على ، وأبو الحسن ، وأم زيد ، وأم على ، وأم الحسن ، وكذا : ابن عباس وابن الزبير ، فالواجب النسبة إلى المضاف إليه نحو : زبيرى فى : ابن الزبير ، وبكرى فى : أبى بكر ، إذ الكنى مطرد تصديرها بأب وأم ، وكذا تصدير الأعلام بابن كالمطرد ، ولو قلت فى الجميع : أبوى وأبى وابنى ، لاطرد اللبس ، وإن لم يطرد ذلك بل كثر نحو : عبد الدار وعبد مناف وعبد القيس ، فالقياس النسب[2] الى المضاف نحو عبدرى فى : عبد الدار ، وقد ينسب للالتباس إلى المضاف إليه نحو : (منافى) فى : عبد مناف .

قال : وهذا الذى ذكرنا تقرير كلام سيبويه ، وهو الحق .

تنبيه : ما ذكر فى النسبة إلى المركب هو الغالب ، وقد ينسب إلى الثانى فى المركب المزجى ، نحو : « بكىّ » فى : بعلبك ، وقد يبنى هاذا مسموعا من جزءى المركب فعلل « بفاء كل منهما وعينه » كعبشم[3] فى : عبد شمس ، فإن اعتلت عين الثانى كامرىء القيس وعبد الدار ، كمل البناء بلام الثانى كعمرقس وعبدر ، وينسب[4] إليه فيقال : عبدمى ومرقسى ،

---

(١) ورد ما ذكره الشارح فى شرح الرضى (٢/٧٥) مع اختلاف يسير فى صياغة بعض العبارات .

(٢) فى مخطوطة (س) : النسبة .

(٣) يقال فى النسبة إلى عبشم : عبشمى ، وسيأتى بعد قليل .

(٤) فى مخطوطة (س) : إليهما .

وعبدرِيّ ، وربما نسب اليهما معاً مع الاتركيبهما نحو : بعلبكّيّ في : بعلبك ، وباقيا على حاله نحو : بعلبكّ .

— النسب للجمع —

ولما فرغ من حكم النسبة الى المفرد والمثنى وجمع السلامة المذكر ، بيّن حكم غيرها فقال : (والجمع) إذا نسب إليه (يرد إلى الواحد) إن كان له واحد ، لأن أصل المنسوب إليه والأغلب فيه أن يكون واحداً ، كالوالد أو المولود أو البلد أو الصنعة ، فحمل على الاغلب ، (فيقال[1] في : كُتب وصُحف ومساجد وفرائض : كتابِيّ وصَحفيّ) كحنفيّ ، (ومسجدِيّ وفرضيّ) كحنفيّ ، وسواء كان ذلك الواحد واحد المعنى كما ذكر ، أو متعدده كاسم الجمع ، فيقال في النسبة إلى أقوام : قوميّ ، لأن واحده : قوم ، وهو اسم جمع ، وإلى نساء : نسويّ ، لأن واحده : نسوة ، وهو اسم[2] جمع ، وكذا اسم الجنس ، فيقال في النسبة الى تمور : تمريّ ، وسواء كان واحدا له بغير واسطة كما ذكر ، أو بواسطة كـكلب فإنه واحد لأكالب بواسطة أنه واحد لواحد أكالب ، وهو أكلُب ، فأراد بالواحد : الفرد الكامل ، وهو الواحد حقيقة ، أعني المفرد ، لا ما يسمى واحدا ، ولو كان جمعا كأكالب بالنسبة إلى أكالب ، وقلنا : إن كان له واحد ليخرج مالا واحد له كعباديد بمعنى : متفرقين ، فإنه ينسب إليه فيقال : عباديدى ، ولا يرد إلى ما قياسه أن يكون واحدا له ، كعبدودى ، أو عبيدى ، أو عبادى ، ومثله : أعرابى ، لأن أعرابا جمع لا واحد له من لفظه ، وأما العرب فليس بواحده ، لأن الأعراب ساكنة البدو ، والعرب تقع على أهل[3] البدو والحضر .

---

(١) فى متن الكافية بشرح الرضى (٢/٧٧) : يقال .
(٢) عبارة (وهو اسم جمع) : لم ترد فى مخطوطة (س) .
(٣) لفظة (أهل) لم ترد فى مخطوطة (س)

وأما إذا كان له واحد غير قياسى كمحلسن فى جمع : حسن ، فقيل : يرد إلى واحده فيقال : حسنى وهو ظاهر إطلاق المصنف ، وقيل : إلى لفظه[1] فيقال : محاسنى .

هذا حكم الجمع إذا كان باقيا على معناه ، وأما إذا سمى به فكالمفرد ، وإليه أشار بقوله : (وأما مساجدُ علما فساجدى[2] كأنصارى) فى المنسوب إلى الأنصار ، إذ صار بالغلبة علما لجماعة معينين ، وكلابى فى المنسوب إلى : كلاب[3] .

— شواذ النسب —

ولما فرغ مما هو القياس فى النسبة أشار إلى أن ما جاء على غير ما ذكر شاذ ، فقال : (وما جاء على غير ما ذُكر فشاذ) ، فما لم يغير فيه ما حقه التغيير ، وما غُير فيه ما حقه عدم التغيير شاذ ، والشواذ كثيرة ، بعضها تقدم ذكره بالتبعية كجذمى وقرشى وسليقى ، وبعضها لم يذكر كقولهم : بصرى (بكسر الباء) ، فى المنسوب الى البَصرة .

— النسب بغير الياء —

ولما كان النحاة قد ذكروا أن بعض[4] مأصورته صورة اسم الفاعل الذى للمبالغة وغيره وهو الذى بمعنى ذى الشىء ، أى صاحب الشىء ،

---

(١) أى : يرد إلى لفظه وهو : محاسن .

(٢) فى متن الشافية كما ورد فى شرح الرضى (٢/٧٧) : وأما باب مساجد علما فساجدى كـكلابى وأنصارى .

(٣) زادت مخطوطة (س) عبارة : علم قبيلة .

(٤) لفظة (بعض) غير واردة فى مخطوطة (س) .

مما ليس فيه معنى الحدث وضعا ، كما هو شأن اسم الفاعل بمعنى المنسوب إلى ذلك الشيء الذي هو صاحبه ، أشار إليه المصنف فقال :

(وكثر مجيء فعّال في الحرف) جمع حرفة ، وهي الصناعات ونحوها (كتّات) لبائع البيت وهو الأكسيه ، (وعوّاج) لصاحب العاج ، وهو عظم الفيل ، (وثوّاب) لصاحب الثياب ، (وجمّال) لصاحب الجمال ، (وجاء فاعل أيضا) وإن لم يكثر كثرة فعّال (بمعنى ذي كذا) قيد لهما معا من جهة المعنى ، أي أنه جاء فعّال كثيرا ، وفاعل قليلا بالنسبة إليه بمعنى ذي كذا ، أي ذي شيء ، فكذا هنا كناية عن الشيء (كتامر) ، أي ذي تمر ، (ولابن) بمعنى ذي لبن ، (ودارع) بمعنى ذي درع ، (وكنابل)[1] بمعنى ذي نبل ، فهما مشتركان في أن كل واحد منهما يكون بمعنى ذي كذا ، إلا أن فعّالا لما كان في الأصل لمبالغة فاعل ، لم يجيء فعّال الذي هو بمعنى ذي كذا إلا بمعنى صاحب شيء يزاول ذلك الشيء ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه ، إما من جهة البيع كالبقال[2] ، أو من جهة القيام بحاله كالجمال والبغال ، أو باستعماله كالسياف أو غير ذلك ، وفاعلا يكون لصاحب الشيء من غير مبالغة ، وكلاهما محمولان على اسم الفاعل وبناء مبالغته ، وقد يستعمل اللفظان جميعا في الشيء الواحد كسائف وسيّاف ، وقد يستعمل أحدهما دون صاحبه ، كقوّاس وترّاس ، وليس شيء منهما بقياسي ، فلا يقال لصاحب البر : برّار ، ولا لصاحب الفاكهة : فكّاه ، ويعرف أنه ليس باسم فاعل

---

(١) في متن الغاية بشرح الرضي (٢ / ٨٤) ونابل ، وكذلك في مخطوطة (ق) .

(٢) نص من القاموس المحيط في الكلام على كلمة البقال مرتين :

الأولى : عند شرحه لكلمة : بقل ، قال (٣/٣٣٣) : والبقال بياع المأكولات ، والعامة تقول : بقال .

والمرة الثانية عند شرحه لكلمة (بقل) قال (٣/٣٣٦) والبقال لبياع الأطعمة عامية والصحيح البدال .

إما بأن لا يكون له فعل ولا مصدر ، كنابل ورابل ، أو يكون بمعنى المفعول كماء دافق ، إذا لم يحمل على المجاز ، أو يكون مجرداً عن التاء كحائض وطالق ، (ومنه) أي من الذي هو بمعنى النسبة مما ذكر « راضية »[1] في (عيشة راضية) أي : ذات رضى ، إذا العيشة مرضية لا راضية ، (وطاعمٌ كاسٍ) . أي ذو طعم وكسوة ، وذلك إن أرادوا أن له طعما وكسوة لنفسه وهو مما يذم به ، أي ليس له فعل إلا أنه يطعم ويكسى ، قال الحطيئة :

دعِ المكارم لا تنهض[2] لبغيتها ... واقعُد فإنك أنت الطاعم الكاسي

قال الرضي :[3] ولا ضرورة إلى جعل طاعم بمعنى النسبة ، بل نقول إنه اسم فاعل من طعم يطعم مسلوبا عنه معنى الحدوث ، وأما كاس فيجوز أن يقال فيه ذلك ؛ لأنه بمعنى مفعول ، كماء دافق ، ويجوز أن يراد الكاسي نفسه ، والأظهر الأول ، لأن اسم الفاعل المتعدى إذا أطلق فالأغلب[4] أن فعله واقع على غيره .

---

(١) قوله : راضية في لم ترد في مخطوطة (ص) ، وقد جاء الاستخدام القرآني لذلك في قوله تعالى : فهو في عيشة راضية (الآية ٢١ من سورة الحاقة) .

(٢) روى البيت (لا ترحل) بدل (لا تنهض) ، وهو من بحر البسيط ، وهو من قصيدة يهجو فيها الحطيئة الزبرقان بن بدر ، وأولها :

علام كلفتني مجد ابن عمكم ... والعيس تخرج من أعلام أو طاس .

والبيت شاهد على أن كلا من كاس : الطاعم الكاسي من باب النسبة ، وقد وجه الرضي كل كلمة إلى ما يناسبها .

(٣) عبارة الرضي (٢/٨٩) : ولا ضرورة لنا إلى جعل طاعم بمعنى النسبة ، بل الأول أن نقول : هو اسم فاعل من طعم يطعم مسلوبا منه معنى الحدوث ، وأما كاس فيجوز أن يقال فيه ذلك ، لأنه بمعنى مفعول ، كماء دافق . ويجوز أن يقال : المراد الكاسي نفسه ، والأظهر هو الأول لأن اسم الفاعل المتعدى إذا أطلق فالأغلب أن فعله واقع عليه .

(٤) في مخطوطة (ص) : فالغالب .

الفهرس

	الصفحة
جهود علماء اليمن فى علوم العربية	٣
العلامة لطف الله بن الغياث	٥
كتاب « المناهل الصافية »	٧
المباحث التى تضمنتها « المناهل الصافية »	٨
منهج « المناهل الصافية »	١٠
أولا : لغة الشرح	١٠
ثانيا : طريقة (المناهل) فى عرض قضايا التصريف	١٣
ثالثا : التفصيل بعد الإجمال	١٤
رابعاً : الدقة فى عرض مسائل التصريف	١٥
خامسا : المناهل وقضية القياس	١٧
سادسا : التعليل وتعدد الآراء	٢١
مخطوطات الكتاب	٢٤
تعريف التصريف	٢٨
أنواع الأبنية	٣١
الميزان الصرفى	٣٢
القلب المكانى وحالاته	٣٩
الصحيح والمعتل	٤٥
أبنية الاسم الثلاثى	٤٧
أبنية الاسم الرباعى	٥٠
أبنية الخماسى والمزيد فيه	٥٢

الصفحة

أبنية الماضي المجرد الثلاثي	٥٦
الماضي الثلاثي المزيد فيه	٥٧
معاني الأفعال الثلاثية	٦١
فعَل	٦١
فعِل	٦٣
فعُل	٦٤
أثر الزيادة في الأفعال	٦٧
معاني أفعل	٦٧
معاني فعّل	٦٩
معاني فاعَل	٧٠
معاني تفاعَل	٧٢
معاني تفعّل	٧٣
معاني انفعل	٧٤
معاني افتعل	٧٥
معاني استفعل	٧٦
مجرد الرباعي ومزيده	٧٨
المضارع وأبوابه مع الماضي	٧٨
بابُ فَعَل	٧٩
بابُ فَعِل	٨٣
بابُ فَعُل	٨٤
مضارع غير الثلاثي	٨٤
الصفة المشبهة	٨٧
المصدر	٨٩

الصفحة

المصدر الميمى	٩٥
اسم المرة	٩٨
اسما الزمان والمكان	١٠٠
اسم الآلة	١٠٢
التصغير	١٠٣
تصغير الترخيم	١٢٢
تصغير المبنيات	١٢٢
باب المنسوب	١٢٦
النسب لما آخره ألف	١٣٥
النسب لما آخره ياء	١٣٦
الياء والواو الساكن ما قبلهما	١٣٧
النسب لما آخره ياء مشددة	١٣٨
النسب إلى الممدود	١٤٠
النسب لما آخره واو أو ياء قبلهما ألف	١٤٢
النسب إلى ما جاء على حرفين	١٤٣
النسب للمركب	١٤٨
النسب للجمع	١٥١
شواذ الجمع	١٥٢
النسب بغير الياء	١٥٢

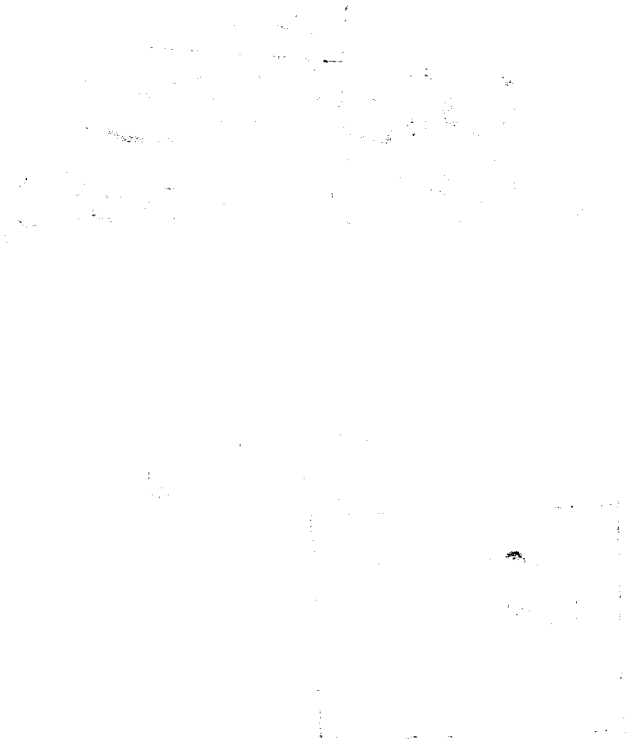

تصويب الأخطاء

صفحة	سطر	الخطأ	تصويبه
٤	٢١	ولخلديث	والحديث
١٠	١٣	تنتقل	تنتقل
١٥	١٦	الخاجب	الحاجب
١٧	١٧	لمادة	المادة
٢٢	٥	أعلم	اعلم
٣٦	١٦	الجابردى	الجاربردى
٤٠	٧	ووجّهٌ	ووجّه
٥١	١	يخفف	يخفف
٥٢	٣	جُخدُبا	جُخدَبا
٥٢	٣	الأخرص	الأخضر
٦٠	٦	واستخرج	واقتدرواستخرج
٦٦	١٣	هوالبنيه	هو التنبيه
٩٢	٤	أن يأنى	أن يأتى
١٠٠	٧	المعنى	المعنى
١٠١	١١	موحل	موجل
١١٠	١١	لهدم	لعدم
١١١	٢	أحراج	أحراح
١١٥	١٩	وثبتت	وتثبت
١١٩	٤	وأديرٌ	وأديرٌ
١٢١	٢٣	التغير	التغير
١٢٢	١٦	الأسم	الاسم
١٣١	١٢	سَلَمى	سَلَمى

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٣٥١٢/١٩٨٤

دار مصر للطباعة
٢٥ شارع جواد حسني المتفرع من شارع المواردي بالتوفيقية
تليفون: ٩٨٦٥٥٣